مجتمع القطارة يحل مشاكل مصر التنموية

ملخص مشاكل مصر التنموية

خريطة مصر – وادي النيل

عدد السكان المصرية تزيد عن ٤٠ مليون مواطن على ٦% من المساحة الاجمالية في وادي النيل الصغير الذي يمارسون فيه النشاط الزراعي حتى اليوم بنفس الأسلوب.

عدد السكان المصرية تزيد عن ٤٠ مليون مواطن على ٦% من المساحة الاجمالية في وادي النيل الصغير الذي يمارسون فيه النشاط الزراعي حتى اليوم بنفس الأسلوب.

اعداد : م. فريد فوزي

أهم المشاكل التنموية

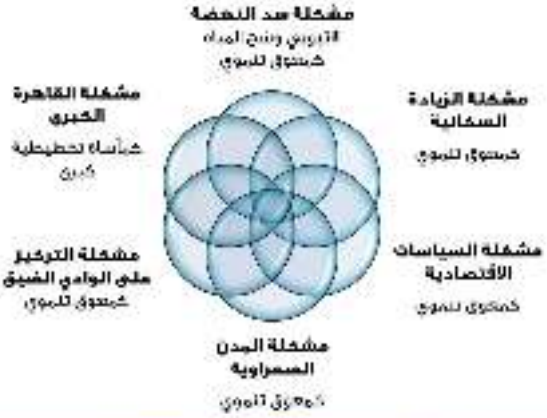

اعداد : م. فريد فوزي

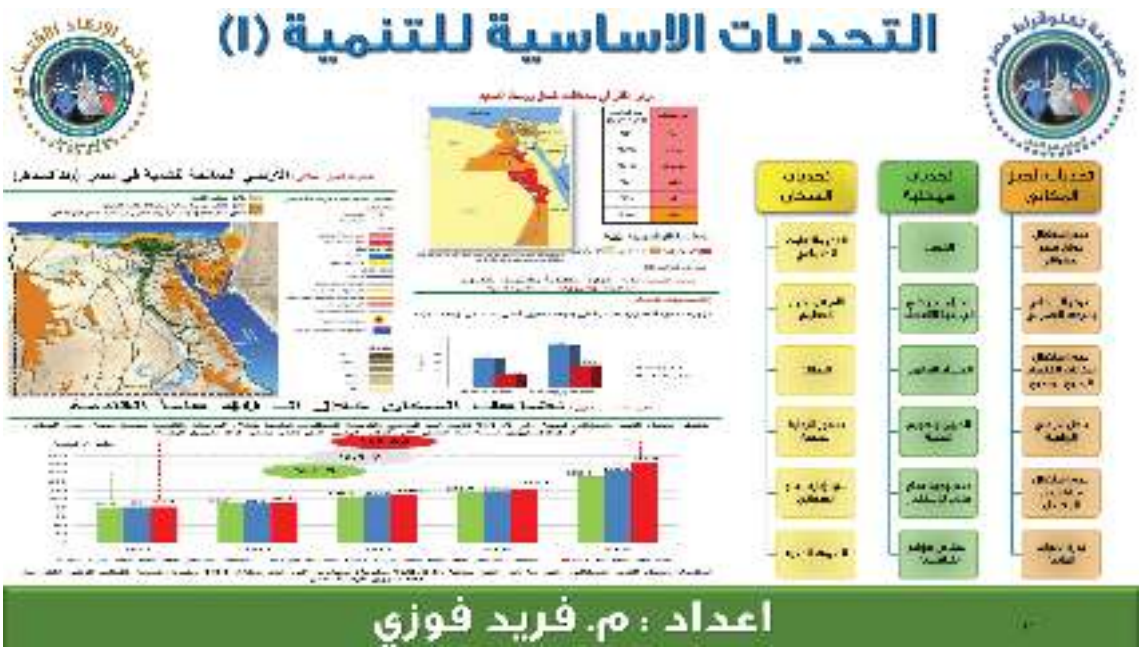
التحديات الاساسية للتنمية (١)
تحديات الموقع
تحديات المناخ
اعداد : م. فريد فوزي

مشروعات المخطط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية
خريطة المشروعات القومية التنموية
تنمية سيناء
تنمية الساحل الشمالي الغربي
تنمية الصعيد
تطوير إقليم قناة السويس
الاقتصاد الازرق
اعداد : م. فريد فوزي

مشروعات المخطط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية
استخدام الحرم السكاني كمصدر دخل
التصنيع للسوق الأفريقية
الصناعات الزراعية
التعدين
الاقتصاد البحري مجتمع القطارة
صناعات الأدوية
تكرير الغاز والاستفادة من مشتقاته
الاقتصاد التكنولوجي
الطاقة المتجددة (للاستهلاك والتصدير)
مبادرات ومشاريع التنمية المتسارعة
اعداد : م. فريد فوزي

المدن الصحراوية الجديدة كمعوق تنموي
المدن الصحراوية الجديدة كمعوق تنموي
قائمة المدن الصحراوية الجديدة
بناء مدن صحراوية جديدة لا توفر فرص عمل للسكان يعتبر معوق للتنمية انما تتلاع عوائد التنمية وتبدد الثروة في مباني اسمنتية لا قيمة تشغيلية لها
المدن الصحراوية تعتمد على مياه النيل وتزيد الضغط على حصة مصر المائية
المدن الصحراوية تبنى خطأ في صحراوي بعيدة عن أخرى بالوادي مما يعطي فرصة لتكدس السكان عند التصاقها بالمدن القائمة لتقل وتزيد مشاكل السكن والمرور .. الخ
اعداد : م. فريد فوزي

خامسا: التركيز على العاصمة (القاهرة) والوادي الضيق

خريطة القاهرة الكبرى

حزام المدن الصحراوية الجديدة حول القاهرة

اعداد : م. فريد فوزي

سادسا: القاهرة الكبرى – مأساة تخطيطية كبرى

القاهرة الكبرى

محافظة القاهرة

محنة ومعضلة المعلومات الإحصائية

اعداد : م. فريد فوزي

تركز الفقر في محافظات الصعيد

تركز الفقر في محافظات شمال ووسط الصعيد

اسم المحافظة	نسبة الفقراء من السكان (%)
أسيوط	%61
سوهاج	%47.5
بني سويف	%41.5
الأقصر	%41
قنا	%35
المنيا	%30.9

متوسط نسبة الفقر بالجمهورية : 22%

الأعلى في الجمهورية | متوسط الجمهورية | الأدنى في الجمهورية

اعداد : م. فريد فوزي

التحديات السكان

تحديات السكان: تضاعف السكان خلال الـ 40 عاماً القادمة

اعداد : م. فريد فوزي

التحديات الجغرافية

الأراضي الصالحة للتنمية في مصر (وفقا للمخاطر)

اعداد : م. فريد فوزي

المخطط الاستراتيجي المقترح للتنمية

التنمية المتسارعة

اعداد : م. فريد فوزي

5G
4G
3G
10 Gbps
100 Mbps
384 Kbps

ابني شبكه الجيل الخامس للإنترنت بمصر الان

نحو اقتصاد مصري عصري

اقرا بإمعان

الانترنت بمصر تستخدم الان للاتصالات التليفونية وببط شديد

والعالم الان تعدي استخدام الانترنت للاتصالات ويستخدم الانترنت للتشغيل في كافي نواحي الحياه من المصانع الي العمليات الجراحية الي المدن والطرق الذكية طباعه 3D والي الأبحاث العلمية بل المحاسبة والمحاماة والهندسة والاثار واكتشاف الغاز والمعادن ومساعده المعوقين واعاده البصر الي العين وتصحيح ضربات القلب وتفادي الأمراض والعدوي بل الطبيخ واكتشاف وجبات وتصحيح الجينات والسارات والمواصلات بلا سائق واكتشاف القمر والمريخ والألاف من الاستخدامات معروفه الان وستعرف بالتقدم وبسرعه فائقة تزداد الي مستوي لم يمكن تخيله بتقديم الجيل الخامس

لابد وان تشارك بها مصر الان

الان!

ماذا تفعل عندما يتنافس العالم كله في أولمبياد التكنولوجيا بينما مصر لا تشارك بل لا تعرف؟

مصر تخرج من التاريخ والعصر وتتخلف عمدا امام أعيني

أولمبياد الجيل الخامس للإنترنت

شارك به الان ولا تحكم على مصر بالتخلف

ولعلك تسمع عن الحرب التجارية بين امريكا والصين

ولعلك سمعت ان امريكا في حمله للضغط على العالم لمقاطعه الإلكترونيات الصينية بحجه التجسس

لعلك سمعت ان ابنه مؤسس شركه الهاواي الصينية تم القبض عليها كجزء من هذا الصراع

هذه هي حرب التكنولوجيا للفوز بالمركز الاول والأسرع في تطبيق الثورة الصناعية الخامسة والتي يقول البعض انها نهاية الثورات التكنولوجية لأنها تفتح التطبيقات لكافة الثورات القادمة

ومصر لا تعلم

ولا تشارك

شخصي

ولعل أسهل طريقه لشرح هذا الاقتراح هو ان اذكر قصتي الشخصية معه ورغم ان ذلك قد يفشي بعض اسرار العمل ولكنه ايضا قد يقنع البعض بأهمية وواقعيه الاقتراح

بعضكم يعلم انني امتلك محطه فضاء للتحكم في الأقمار الصناعية كانت أصلا تعمل لبث محطات التليفزيون والراديو في امريكا وكندا وجزر البحر الكاريبي فمثلا كانت تنقل محطه التليفزيون من القاهرة وتعيد بثها في هذه المناطق وكانت تبث حوالي 500 محطه تليفزيون أمريكية وعالميه وجميع محطات الراديو بالعالم غير الخاصة حوالي 50،000 محطه

وبعد شرائي لها حولت نشاطها الي توزيع الانترنت وتسمي البنية التحتية للإنترنت Internet Backbone

وتبث المحطة للاتصال بالأقمار الصناعية برخصه من هيئه المواصلات الأمريكية على ترددات طيف او جوية

منها

C Band, Ku Band,Ka Band,L Band

يمكن ان تشاهد هذه المحطة وانا بها في الفيديو هنا

https://youtu.be/dpty5ulWmA8

وعندما بدأت فكره الجيل الخامس كان اهم عناصرها هو الترددات لأنها تحتاج لسرعه تصل الي أكثر من 100 سرعه الجيل الرابع وان يتم الاتصال بلا تأخير تقريبا وضمان الاتصال بلا توقف او مخاطر

المهم قررت هيئه الاتصالات الفيدرالية ان أفضل واهم ترددات للجيل الخامس بلا منافس هي الترددات التي تستخدم بالقمر الصناعي

وبالتحديد علي موجه

C Band

وهي تستخدم ترددات

GHz 42،00 -37،00 او جيجا هرتز

وكان ذلك بناء على أبحاث وتجارب قامت بها شركات الانترنت مثل جوجل وفيسبوك وشركات اللاسلكي مثل ا ت ت

وفوريزن

فلقد قرر الجميع ان الجيل الخامس للإنترنت يتطلب بالضرورة استخدام ال C Band وان الترددات الأخرى رغم أهميتها لا ترقي الي خواصها المثالية للجيل الخامس

حتى ان ترامب والبيت الابيض تحدثوا عن تأميمها (تاني الا يكفي الاستيلاء على ممتلكاتي بمصر !)

ثم ذكرهم الكونجرس ان الملكية الفردية لها حقوق ولا تسلب فتراجعوا بسرعه

واصدرت الهييه قرار بسحب الترددات من الاقمار الصناعية او سحب جزء منها وتخصيصه للجيل الخامس

ومعني هذا بالنسبة لشركتي والقطاع كله هي التوقف عن العمل فكيف تتصل بالأقمار الصناعية بلا ترددات وخاصه اهم الموجات رغم انخفاض الطلب عليها لأنها تتطلب دش كبير؟

وبدأت معارك تدخل بها البيت الابيض والكونجرس والجميع يوافق هيئه الاتصالات ضد قطاع شركتي جزء منه

لاحظ كيف تصرفنا؟

واتحد كل المشاركين في قطاع الاقمار الصناعية في تحالف وقرروا انها معركة لن تكسب كلها لأهمية الجيل الخامس وقدمنا مجتمعين اقتراح

- التنازل عن جزء من الترددات

-وبمقابل مالي

-وبالتحديد التنازل عن موجتين مساحتهما 200GHz

مقابل 37 دولار لل GHz الواحد

-والباقي من الموجات يستخدم في الاتصالات بالأقمار الصناعية

وافقت هيئه الاتصالات مبدئيا على هذه الطلبات الا انها طلبت زيادتها الترددات الي 300 GHz

ولم يعترض أحد على السعر الذي ستدفعه شركات اللاسلكي لأصحاب الترددات للأقمار الصناعية مثل شركتي

ولا زالت المفاوضات جاريه

وحتى نفهم الفرق بين اجيال الانترنت سأعطي ملخصا تاريخيا منقولا بتصرف

شبكات الجيل الأول 1-G:

عبارة عن تقنيات كانت تقتصر على إمكانية إجراء الاتصال اللاسلكي باستخدام التليفون أثناء التنقل.

الجيل الثاني 2G:

إضافة إلى إمكانية الاتصال الجوي قدمت شبكات الجيل الثاني إمكانية إرسال رسائل نصية عبر شبكات الهاتف النقال من خلال تحويل البيانات إلى إشارات رقمية.

الجيل الثالث 3G:

وهي تمثل بداية الثورة التقنية في مجال الاتصال الجوي عالي السرعة الذي يوفر إمكانية إرسال واستقبال مختلف الوسائط المتعددة، صوت وصورة ونص بسرعات عالية.

الجيل الرابع 4G LTE:

ركزت التقنيات التي تنطوي تحت تصنيف الجيل الرابع على سرعة البيانات، فخدمة LTE تقدم سرعة بيانات أسرع بـ 8 مرات مقارنة مع تقنيات الجيل الثالث 3G.

الجيل الخامس أسرع بمئات المرات من شبكات 4G :

يقول خبراء التقنية والعلماء القائمين على اختبار شبكات 5G أنها ستوفر إمكانية تصفح الإنترنت لاسلكياً بسرعات تفوق بمائة مرة السرعات التي توفرها 4G LTE الحالية، إذ سيتمتع المستخدم بإنترنت بسرعة مذهلة تصل إلى حد 800 غيغابت في الثانية.

في عام 2013 اختبرت شركة سامسونغ الكورية الجنوبية شبكات 5G عند السرعة 1 جيجا هرتز في الثانية وهو ما يعني إمكانية تنزيل فيلم عالي الوضوح بأقل من دقيقة واحدة، أما شبكات 5G التي ستصل سرعتها إلى 800 غيغابت في الثانية فسوف تتيح قدرات قد لا يستوعبها العقل البشري حالياً، إذ يتحدث العلماء عن إمكانية تنزيل 33 فيلم عالي الوضوح في ثانية واحدة عند ذلك المعدل من السرعة.

ن إنقاص الزمن اللازم لنقل البيانات، والذي يُعرف بزمن التأخير (Network Latency)، سيشكّل فرقًا واضحًا بين 4G و5G.

إذ سيكون بإمكانك تحميل الملفات بسرعة وسهولة دون أن تقلق من توقّف أو تعطّل الشبكة أو الهاتف المحمول.

وعند انتهائك من تحميل الملفات، ستكون استجابة الإنترنت أكثر سرعةً، وستتمكن من مشاهدة مقاطع فيديو بدقة 4k، ويفترض ألّا تواجه أي توقّف خلال المشاهدة أو تلكّؤ عند إعادة التشغيل.

كما أن شبكات 5G ستحلّ مشاكل عرض النطاق، ففي الوقت الحالي، يوجد أجهزة كثيرة تعمل على شبكات 3G أو 4G بالرغم من أنها لا تملك البنية الأساسية لمواجهة تلك المشاكل بكفاءة.

في حين أن 5G ستكون قادرة على التعامل مع الأجهزة الحالية وكذلك تكنولوجيا المستقبل، كالسيارات ذاتية القيادة والأغراض المنزلية المتصلة بالإنترنت.

هل تتنازل الحكومة المصرية عن ترددا الاقمار الصناعية فهي تمتلكها وتقدم جزء منها لإنشاء شبكه الجيل الخامس ونلحق بالعصر والتاريخ؟

ام انه ستقول الامن وباسم الامن تتخلف مصر وتزيد الفجوة التكنولوجية بينها وبين العالم بما لا يمكن ابدا سد هذه الفجوة

السيسي يحكم مصر في مرحله تاريخيه حاسمة من حيث التقدم الاقتصادي والتكنولوجيا ولذا وجهت له الاقتراح فهل يعطي لمصر الفرصة ام ان أمن البقاء بالكرسي اهم من مصر وحاضرها ومستقبلها (لا تكتب لي انه لن يفعل والا فانت لا تعرف رأيي فيه)

هذا ليس كلام انشاء فكما تري فانا لاعب في مقدمه وخضم هذه الثورة التكنولوجية

وإذا لم تشارك مصر فعليه العوض ولن ينسي التاريخ من هو السب في تخلف او تقدم مصر

وسيفوتها القطار بل في الواقع سيفوتها عصور من الزمن

الجيل الخامس مطلوب لمصر الان

https://ar.m.wikipedia.org/wiki/جيل_خامس_(شبكات_اتصال)

https://www.ctia.org/the-wireless-industry/the-race-5g-to

https://www.ctia.org/the-wireless-industry/the-race-5g-to

الاقتصاد التكنولوجي المصري

بعد عرض ثورة وثروة الاقتصاد الازرق المصري

ننتقل لعرض ثورة وثروة اقتصاد الطيف او التكنولوجي المصري

المستقبل الي السماء

هل سترفع مصر رأسها عاليا وتري النور؟

نحو اقتصاد مصري عصري

ثوره وثروه الطيف والفضاء الأرضي

مصدر دخل جديد لمصر من فوق وتحت فضائها الأرضي

خلال عامين او ثلاث لو استيقظت مصر

مصدر عصري للدخل والتوظف ونقله عصريه كامله

فالاتصالات والانترنت والاستشعار عن بعد والذكاء الاصطناعي وربط كل شيء بكل شيء والسيارات والمواصلات بلا سائق والاكسترا انترنت والتليفونات والواي فاي وما يماثلها والبحث عن البترول والغاز والاثار والحروب ومتابعه الارهابيين والمجرمين وإطفاء الحرائق

وتشغيل المدن الذكية والطرق الذكية والمصانع الذكية والعمليات الجراحية الذكية والإنسان الآلي والإنسان الذكي الذي يربط مخه بكمبيوتر وكل شيء ذكي بل وصنع الامطار والتحكم بالمناخ

والتحكم بالطاقة المتجددة وزيادة الكفاءة بها

وهذه كلها وظائف جديده وتخلقها التكنولوجيا بأسرع من اي مصدر اخر للعمالة

كلها ستاتي من السماء او من الفضاء الأرضي وتحته ومعها ملايين التطبيقات المعروفة وغير المعروفة والقادمة فوق العالم كله وفوق مصر ايضا شاءت او لم تشأ

ونحن نتحدث هنا عن مشروعات قد يبدا بعضها في عام والأخرى في عامين ومعظمها خلال ثلاث سنوات

وستكون السماء والفضاء الجوي

كامله العدد خلال خمس سنوات

ولان الجيل الخامس للإنترنت على الأبواب إن الحاجة لاستخدام الفضاء الجوي تتزايد لأنها ستودي الي زيادة سرعه الانترنت وضمانها 100 مره عن الكابل والفايبر

ولأنها تذيع بمعني ان الإرسال من جهة مصدر واحد يمكن للجميع في منطقه جغرافية استقباله اما الكابل فهو كالتليفون من مصدر للإرسال الي متلقي واحد فقط

وما هو المطلوب من مصر:

- انشاء شبكه انترنت حديثه بدلا من أسلاك التليفون الحالية التي تضع مصر في اخر دول العالم من حيث ترتيب خدمه الانترنت

ولقد ناقشت كيف يمكن لمصر ان تستخدم الشبكات للإنترنت البحرية التي تمر تحت قناة السويس هنا

/100001996223482/https://www.facebook.com
/1841927449217111/posts

- إعداد التطبيقات التي يمكن استخدامها في مصر مع الاقمار الصناعية الحالية والصغيرة والبالون و الدرون

- السماح لهذه الأجهزة بدخول مصر والعمل بحريه دون تشويش او محاولات للتعطيل ولو انها لن تنجح علي المدي الطويل

-التعليم للجميع وليس للنخبة

فالموهبة والمهارة والجدارة تحكم وليس الوراثة

هذا عصر التكنولوجيا الخامس وهو مثل الثورة الصناعية الاولي او أكثر وسيغير كل شيء بالمجتمع والحضارة والاقتصاد

مصر في اشد الحاجة لهذه التكنولوجيا وستأتي لها تكنولوجيا الفضاء الأرضي من الخارج من المشروعات التي يعدها خبراء التكنولوجيا الان لتغطي العالم كله وستكون فوق فضاء مصر شاءت ام ابت وتبقي بفضائها الارضي الي ان تتطور لما هو أفضل وما هو الان غير معروف

فهل ستسمح مصر باستخدامها؟ وتساعد في تطويرها وتطويعها لحاجه مصر؟

كل هذه التطبيقات ستاتي من الفضاء الأرضي

وهي المسافة او الارتفاعات بين الارض وما فوقها مباشره

وعمليا هناك عده ارتفاعات من الفضاء الارضي تستخدمها التكنولوجيا الان

-الاقمار الصناعية الحالية وهي تسمي المدار الجغرافي الثابت «GEO» Geostationary Orbit علي ارتفاعات بالفضاء فوق الارض لا تسمح بالسرعة في الاستقبال والإرسال ولذا تستخدم للتليفزيون والانترنت في المناطق البعيدة او البحار وافريقيا وحتي في بعض مدن اوروبا لصعوبة الحفر الفايبر والكابل

- القمار الصناعية الصغيرة تحت الفضاء الارضي وتسمي المدارات القريبة من الأرض «LEO Low Earth Orbits»

فتقوم جوجل والين ماسك وجيف بيزوس وفيسبوك وفرجن موبل برانسون البريطاني وغيرهم بإرسال أقمار صناعيه صغيره داخل نطاق الارض ستكون سرعتها مثل الفايبر وعندما يبدا الجيل الخامس ستكون سرعتها 100 مره أسرع من الفايبر

-والان شركه تقوم باختراع بالونات علي أفق تحت الفضاء الأرضي اقرب من الارض عن الاقمار الصناعية الصغيرة وهي بالونات عالية الارتفاع وتسمي A high-altitude balloon

انظر المقال المرافق

-ثم هناك الدرون وهي علي أفق تحت الفضاء الأرضي ادني من أفق الطائرات

هل ستعترف مصر بالحاجة الي الفضاء الارضي؟

هل ترفع مصر رأسها عاليا وتري الفضاء الارضي؟

هل ستري مصر النور؟

الإجابة الي الان بالنفي من اجل ضمان الامن وكان العالم والدول الأخرى لا تهتم بأمنها

الامن او بالأدق عدم الامن يعيق تقدم مصر وسيعيدها للخلف بدلا من اللحاق بالعصر الحالي والمستقبلي

عجيب امر هؤلاء ما هو الاكثر امنا ان تتحكم فيما هو فوق رأسك؟

ام تترك الغير ليتحكم فيما هو فوق رأسك ومعها رأسك ايضا؟

الامن هو ان تتحكم بنفسك والا يحكمك الغير

وفجوات التكنولوجيا ليس من السهل سدادها فَلَو فاتك عصر فانت ستتخلف عصر الي امد طويل

ارفعوا ايدكم عن مستقبل مصر فهو الهدف الاسمي وأعطوا للشعب فرصه ليتنفس في الارض والفضاء

ولقد كتبت عن اقتصاد الطيف (ابحث تحت اسمي في الفيسبوك) والفضاء الارضي أحد أدواته

ملحوظه: واكتب الاتي كالببغاء الذي يرد ما قد لا يفهمه ولكنها تصف للقاري المتخصص هنا ما هو الفضاء الأرضي حتى يكون واضحا ان هذا كلام عملي يطبق على أساس علمي وليس كلاما مرسلا

(نجد أن الفضاء الأرضي هو منطقة الفضاء الخارجي القريبة من الأرض. فالفضاء الأرضي يتضمن المنطقة العلوية للغلاف الجوي والغلاف المغناطيسي. [63] حزام فان الين الإشعاعي يقع داخل الفضاء الأرضي. أما الحدود الخارجية للفضاء الأرضي فهي الغلاف المغناطيسي، الذي يكوّن السطح البيني بين الغلاف المغناطيسي للكوكب والرياح الشمسية. أما الحدود الداخلية فهي الغلاف الأيوني. [64] وكما أن الخواص الفيزيائية والحالة بالقرب من الفضاء الأرضي القريب تتأثر بحالة الشمس وطقس الفضاء، فإن نطاق الفضاء الأرضي مرتبط بالفيزياء الشمسية (الفيزياء الشمسية هي دراسة خاصة بالشمس وتأثيرها على كواكب النظام

https://www.businessinsider.com/world-view-10-2018-stratollites-balloon-factory-tucson-arizona الشمسي).[65]

ثوره الطيف

https://www.facebook.com/100001996223482/posts/1841943679215488/

نحو اقتصاد مصري عصري

الاقتصاد التكنولوجي المصري

وصلت شبكه التييرا جج بمصر فعلا ولا يعرفون

اقتراحين لو تم تنفيذهما اكون أديت دوري لمصر

الاقتراح الأول

(لابد وان تقرا الاقتراح الثاني في البوست الثاني لان المشروع كله يمكن تنفيذه بجره قلم من وزير)

البنية التحتية للإنترنت تبني في السماء مثل الاقمار الصناعية والبالونات

او تبني فوق الارض او تحتها مثل شبكه التليفونات المصرية

او تبني تحت البحار وهذا اهم شبكات الانترنت العالمية على الاطلاق

ومصر تجلس على عنق الزجاجة للإنترنت العالمي لان كل الشبكات البحرية العالمية لابد وان تمر تحت قناة السويس

وقليلون من يعرفون هذه الحقيقة التي قدمتها على طبق من الذهب موقع مصر العبقري

/https://www.facebook.com/folool5555
1404118566331337/posts

كنت اقترحت منذ عام ان أسرع طريق لنقله اقتصاديه مصرية مبهره هو مد شبكه كابلات الانترنت تحت البحر من اسبانيا الي مصر وهذه هي اللنك

/https://www.facebook.com/folool5555
1089794761097054/posts

فلقد قامت عده شركات تكنولوجيه أمريكية ومنها ميكروسوفت وفيسبوك (من أكبر شركات تكنولوجيه بالعالم مما يدل علي اهميه المشروع) بتحديث شبكه الكابلات البحرية من امريكا الي اسبانيا وبالتحديد من مدينه فيرجينيا بيتش بولاية فيرجينيا الي مدينه بلباو بإسبانيا وتم تسميه الشبكة marea ماريا ويقال انها تعني الرياح بالإسبانية وبنيت الشبكة بأحدث التكنولوجيا لتقدم الخدمة الافضل في العالم من حيث السرعة والاستمرارية والطاقة او السعه

https://pilotonline.com/opinion/editorial/editorial-a-high-tech-line-that-could-tie-cities-together/article_e0952763e4ee.html-aa43-5280-02bd-ee1c5cce

وهذه بعض الصور لشبكه ماريا البحرية وكيفية إنشائها

/https://www.facebook.com/folool5555
1404089799667547/posts

وتوقفت ماريبا عند مدينه بلباو بإسبانيا بدلا من ان تستمر لمصر الي قناة السويس وما بعدها من بلاد افريقيا وآسيا والخليج العربي

بينما لو استمرت للوصول الي ستمر تحت قناة السويس والمسافة بين بلباو بإسبانيا وبورسعيد بمصر حوالي 3000 ميل حوالي 2700

ولان قناة السويس كما هي بالنسبة للشاحنات البحرية هي عنق زجاجه لشبكه الانترنت العالمية.

والسبب في قيام شركات التكنولوجيا العالمية بمد شبكه من امريكا الي اسبانيا هو تقادم وتخلف الشبكات الحالية الموجودة تحت البحر بما فيها الشبكات تحت قناة السويس

فلقد بدأت الكابلات البحرية للإنترنت عام 1989 اي أكثر من 35 سنه واصيبت الان بالشيخوخة

بينما الانترنت تتضاعف كل أربع سنوات وتغيرت وتشعبت وتعقدت استخداماتها بحيث ان الشبكات القديمة لم تعد صالحه فبدأت عمليات تحديث مد شبكات حديثه منها شبكه ماريبا

https://www.submarinecablemap.com

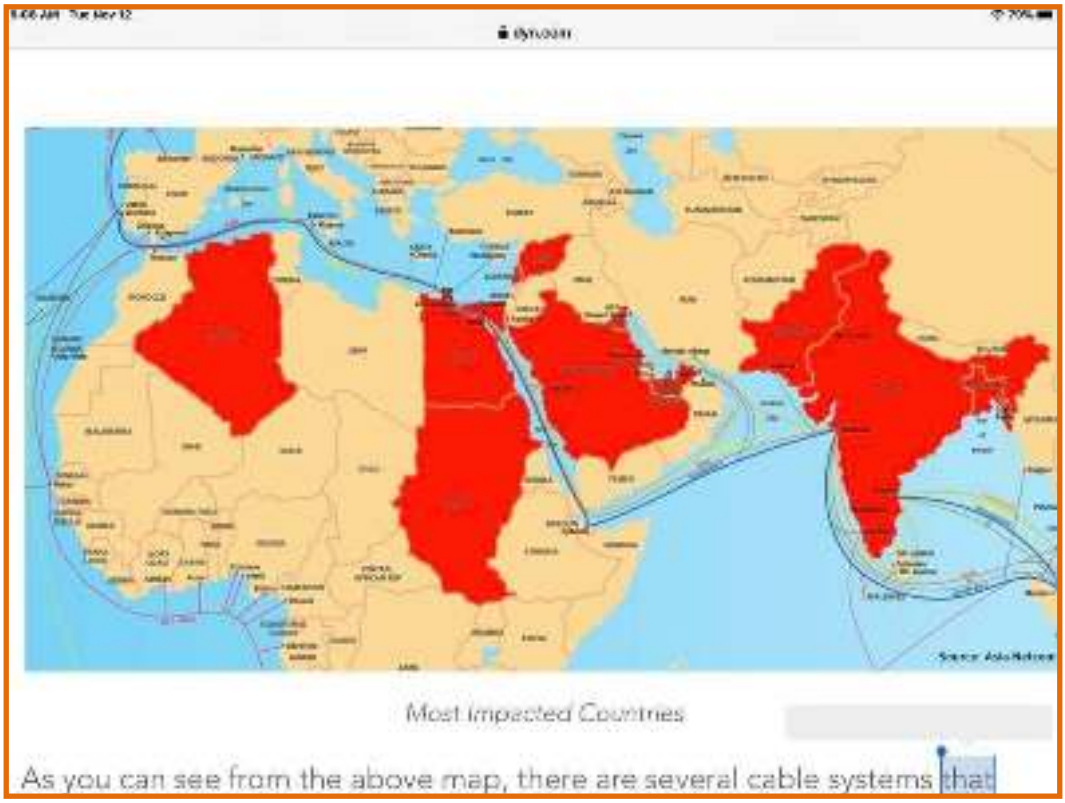
Most Impacted Countries
As you can see from the above map, there are several cable systems that

وقلت ان شركات العالم تكنولوجيا وغيرها تبحث ان أسرع وأضمن واعرض شبكه انترنت وان مد الشبكة البحرية من اسبانيا لقناه السويس وآسيا وافريقيا والخليج سيضع مصر في موضع يسمح لها بان تكون من اهم مراكز الانترنت والتكنولوجيا والمواصلات والاتصالات بالعالم اهم حتى من إسرائيل لان إسرائيل ليس بها قناة السويس ولا تجلس على عنق زجاجه شبكه الانترنت العالمية

وتصبح مصر مركزا عالميا لأسرع وأضمن واعرض مراكز الانترنت في العالم بشرط طبعا ان تأخذ مصر وصله محليه من هذه الشبكة ثم تستخدمها في مصر نفسها والا يكون دورها كمساري يحصل على الرسوم ولا يشارك.

ومركز انترنت سريع ومضمون وعريض سيجذب شركات العالم التكنولوجية لمصر وبلا تحفظات لأهميتها في نشاط هذه الشركات

وضربت مثلا لذلك بان شركه جوجل اختارت عشر مدن أمريكية وادخلت بها ما يسمي باقتصاد الجج فبدا الشركات تذهب الي هذه المدن وتستثمر بها وأصبحت هذه المدن أسرع نموا من الاقتصاد الامريكي والمدن التي لم تختارها جوجل

اي ان المستثمرين المباشرين سيجذبهم مصر

وباستخدام نفس الشبكة لتطوير كافة الخدمات والقطاعات بمصر واولها التعليم وأداره المشاريع فان مصر ستنقل نقله عصريه

ولا زلت اقترح هذه المشروع لأنه مثال لما سميته التنمية المتسارعة لان تكلفته الاستثمارية منخفضة ولأنه سريع التنفيذ وسريع الربح بعكس المشروعات الكبرى الهلامية التي تستمر لسنوات حتى تفشل من التقادم نفسه

اما التكلفة الاستثمارية فهي محسوبة على أساس ان مد ميل واحد يكلف في المتوسط 500 دولار كما هو بجدول رسمي حكومي امريكي

http://www.itscosts.its.dot.gov/its/benecost.nsf/DisplayRUCByUnitCostElementUnadjusted?ReadForm&UnitCostElement=Fiber+Optic+Cable+Installation++&Subsystem=Roadside+Telecommunications

ومع ذلك لنفترض اعلي تكلفه في الجدول وهي 23000 دولار للميل تضربها في 3000 ميل فتكون التكلفة حوالي 70 مليون دولار

نعم 70 مليون دولار لمد الشبكة البحرية التي تعتمد عليها مايكروسوفت وفيسبوك وتشارك بها من اسبانيا الي مصر

ثمن سيارتين مصفحتين لحماية وزير

ولو استمر ت الشبكة لأفريقيا وآسيا والخليج لنفترض ان المسافة هي 25000 ألف ميل فتكون التكلفة 575 مليون دولار وتتربع مصر على

البنية التحتية البحرية للإنترنت بالعالم وتقدم خدمه انترنت من أسرع وأضمن واعلي طاقة بالعالم.

حوالي نصف مليار دولار وهو مبلغ قد يساوي بقشيش او عموله في صفقة متواضعة بمصر

قارن هذا بتكلفه بناء العاصمة الجديدة التي تكلفت قرض 45 مليار دولار (مليار وليس مليون) او قارنها لمحطه توليد كهرباء بالذرة بتكلفه 27 مليار دولار.

نصف مليار دولار لتنقل اقتصاد مصر نقله عصريه

يا بلاش

لو لم تكن علاقتي متوترة بالنظام لكنت بد بدأت هذا المشروع غدا وأضمن شراكه مايكروسوفت وفيسبوك وغيرهم من عمالقة شركات التكنولوجيا

وعلى الحكومة ان تضمن التراخيص لمد الشبكة تحت قناة السويس وعلي ارض مصر بأكملها مدن وقري

علما بان مد الشبكة من ببلاو بإسبانيا الي بورسعيد بمصر قد لا تستغرق عام ومدها الي افريقيا وآسيا والخليج يمكن ان يتم خلال عامين او ثلاث على الاكثر

قد يعترض البعض بان هذا يعرض أمن مصر للخطر وهذا عدم فهم لان الأمن العسكري والمدني الان سيكون بالاختراق لشبكات الانترنت وليس هناك أفضل لمنع هذا الاختراق وشن دفاع أقوي وأضمن من التحكم في البنية التحتية للإنترنت.

لا توقف تطور مصر بعذر بوليسي

ذكرت ان الموضوع سيحلو في الاقتراح التالي لان هذا الاسبوع تم تشغيل شبكه بحريه حديثه بدأت من الصين لأوربا تمر تحت قناة السويس ولا يدري بها أحد او تستفيد منها مصر وهذا يترك فراغ شبكه من امريكا لقناه السويس يتكاملان لصالح مصر

وهذا له اقتراح ثاني

وبتنفيذ الاقتراحين نحقق اقتصاد مصري عصري وبالإضافة لتنفيذ اقتراح تحويل مصر لاقتصاد وإسكان بحري يمكن ان نحقق مجتمع مصري عصري أيضا

المحور الثاني تطبيقات التكنولوجيا والانترنت

اهم ما كتبت في موضوع شبكه الجيل الخامس والانترنت ومصر التكنولوجية

3-اقتراح هام للسيسي ولمصر

تقدير حجم المنفعة الاقتصادية لشبكه الجيل الخامس

-شبكه الجيل الخامس ستجذب لمصر استثمارات مباشره قدرها 50 مليار دولار خلال 3 اعوام وتزيد بعد ذلك سنويا

-و ستضيف الي الدخل القومي سنويا وبالتدريج لتصل الي 100 مليار دولار خلال 10 اعوام معظمها عمله اجنبيه وتزيد بعد ذلك سنويا وهو ما تعاني مصر من نقصه الان ويرغمها علي الاقتراض

-وسترفع معدل النمو بنسبه3-4٪ الي 8،5-9،5 ٪ سنويا خلال 3 اعوام وتزيد بعد ذلك بافتراض ان معدل النمو الحالي 5،5٪ و معظم الزيادة عمله اجنبيه وتزيد بعد ذلك

- وستضيف 4 مليون وظيفه جديده تدريجيا خلال الخمس سنوات الاولي

-وتزيد كفاءه الانترنت وتخفض من سعرها للمستهلك

من يرفض هذا الخير لمصر؟

ولماذا؟

نحو اقتصاد مصري عصري

محاوله اوليه لتقدير العايد الاقتصادي لبناء شبكه الجيل الخامس للإنترنت بمصر

حتى نتابع دقه التقييم رغم انه مبدئيًا نحتاج ان نتذكر أمرين

أولهما: ان مصر تختلف وتمتاز عن معظم دول العالم ولها ميزه تنافسيه عبقريه وهي التحكم بعنق الانترنت وأحدث الشبكات البحرية تحت قناة السويس وهذه ستغذي شبكه الجيل الخامس للإنترنت وهذه الميزة تضع مصر في ترتيب عالمي متقدم لإطلاق أفضل شبكات الجيل الخامس للإنترنت والتكنولوجيا. وثانيهما أن الموجات التي ستستخدمها شبكه الجيل الخامس موجودة بجميع دول العالم ونخصصه لاستخدامات واحده في كل الدول لان التنسيق بينها وتحديد استخداماتها يتم بواسطة منظمه الامم المتحدة للاتصالات ITA

ولذلك ما تستخدم به في امريكا مثلا هو ما تستخدم به بمصر

وها هي الترددات او الموجات التي تملكها مصر

4HxnRe_Gr_U/-/bp.blogspot.com.1//:http
EozCaMnPESY/s16/Uqeq1bhrrEI/AAAAAAAAAR0
n.jpg_245274934_589573321101589_562300/00

وحسب الاسعار العالمية فان قيمه هذه الترددات المصرية لو بيعت للقطاع الخاص ما بين 6 مليار دولار و10 مليار دولار وهذا المبلغ محبوس الان بدرج أحد المسئولين ومصر تعيش على القروض وإذا باعت هذه الترددات للمحاسيب بدل أوكازيون دولي فقل على القيمة الحقيقية السلام

اي ان امريكا ومصر وغيرهما يمتلكان هذه الموجات وفي امريكا يمتلكها القطاع الخاص وبالتحديد شركات الاقمار الصناعية وتستخدمها في تشغيل الاقمار الصناعية وعددها 1507 حكومية كانت او خاصه وستزداد بعشرات الآلاف بعد إطلاق الاقمار صغيره بحجم البيتزا بينما تمتلك الترددات في مصر الحكومة ولا تفعل بها شيئا خاصه ال C Band وتستخدم فقط الحكومة لتشغيل 5 أقمار صناعيه

https://en.m.wikipedia.org/wiki/Satellite

فكيف وصلت لهذا الرقم لعايد شبكه الجيل الخامس؟

استخدمت اولا دراسات وتقديرات عالميه وثانيا دراسات وتقديرات أمريكية

اولا: التقديرات العالمية

خلفيه دوليه للقيمة الاقتصادية

لشبكه الجيل الخامس

5G--https://cdn.ihs.com/www/pdf/IHS-Technology Economic-Impact-Study.pdf

/5g/3447/https://www.statista.com/topics

وفي كل بند من الاتي يمكن لمصر الاستفادة منه

1-: الفائدة للقاري او بالأدق للمستهلك انظر المنحني ادناه فالخدمات تتحسن مئات الأضعاف والتكاليف تنخفض مئات الأضعاف

وهذه قاعده اقتصاديه لجميع دول العالم ويلزم عدم التلاعب بها كما يحدث الان بمصر

2-عالميا في عام 2035 ستمكن شبكه الجيل الخامس انتاج سلع وخدمات قدرها 12،3 تريليون دولار اي حوالي ثلثين الانتاج القومي الامريكي واكثر من الاستهلاك القومي المجمع لدول الصين واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا مجتمعه

3-الشبكة وحدها ستنتج 3,5 تريليون دولار

4-سيستثمر دوليا مبلغ 200 مليار دولار سنويا لتطوير الشبكة بعد بنائها

5-ستوفر شبكه الجيل الخامس 22 مليون وظيفه عالميا

6-سيرتفع معدل النمو العالمي بما يساوي الدخل القومي للهند

ثانيا: التقديرات الأمريكية

خلفيه أمريكية للقيمة الاقتصادية لشبكه الجيل الخامس

سأستخدم المثال الامريكي بالتحديد في هذا التقدير المبدئي للعائد الاقتصادي لان الإحصاءات والدراسات قد أعدت له بأمريكا ولا اعرف دراسات بمصر

وسأبين الفرق شبكه الجيل الخامس بين امريكا ومصر

انظر ادناه او لهذا الرابط

https://www.ctia.org/the-wireless-industry/the-race-5g-to

أولا: التوظف في امريكا ستضيف شبكه الجيل الخامس 7،5 مليون وظيفة جديده ًمنها

4 مليون وظيفه جديده تضاف علي 3،5 مليون من الوظائف الحالية التي عينت استعدادا لبناء الخامس ثم يستمر العدد بالزيادة كلما استخدمت تطبيقات اضافيه وهو اساس الجيل الخامس التجديد والتطوير

في مصر أتوقع ان حوالي 4 مليون وظيفة جديده خلال 5 سنوات ستنشأ مع بناء شبكه الجيل الخامس وازدياد تطبيقاتها

وستكون وظائف فنيه وغير فنيه وخاصه لو فتح المجال للقطاع الخاص وهو شرط لضمان الابتكار والابداع والانتشار

ثانيا: ستستثمر بأمريكا مبلغ 275 مليار دولار لبناء شبكه الجيل الخامس معظمها استثمارات قطاع خاص وتهتم أساسا بالتطبيقات وبعض هذه الاستثمارات خارج امريكا وقد تجذبها مصر إذا بنيت الشبكة في توقيت سريع

وفِي مصر ولصغر المساحة الجغرافية وعدم وجود معوقات طبيعية مثل الجبال او مناخيه مثل العواصف فان بناء الشبكة لن يكلف أكثر من 3 مليار دولار

واعداد التطبيقات بين 4-5 مليار اخري للتطبيقات خلال 3 أعوام وتعمل الشبكة بطاقتها كامله

علما بان هذه التكلفة هي استثمارات مباشره من القطاع الخاص مصري او أجنبي ولن يكلف الميزانية جنيه

وستجذب الشبكة استثمارات أجنبية من شركات الانترنت والتكنولوجيا بمصر وخاصه انها تغذي من أحدث الشبكات البحرية بالعالم من تحت قناة السويس

ويمكن لهذه الشركات تقديم خدمه الجيل الخامس للدول غير القادرة في بناءها مهما بعدت المسافة منها

لاحظ ان كل الدول تستخدم نفس الترددات ومصر لديها ميزه تنافسيه لا تقارنها بدول اخري في المنطقة ولو حتى إسرائيل وهي الشبكة البحرية المعاصرة تحت قناة السويس

ستجذب الاستثمارات من الخارج ثم تتزايد بمجرد عمل الشبكة بالسرعة والضمان لان شركات الانترنت والتكنولوجيا تبحث عنهما في اي مكان بالعالم يكفي فقط ان تستثمر مايكروسوفت او جوجل بمصر لتصل الي هذا المبلغ والاحتياطي النقدي لديهم متوافر ويتضاعف بتحسن الخدمة اي ان الطلب موجود وانظر الي الشبكة البحرية بين فيرجينيا بأمريكا وإسبانيا والتي لم تصل مصر بعد

ثالثا: الدخل المتوقع بأمريكا سيكون 500 مليار دولار في السنوات الاولي اي نصف تريليون دولار سيرفع معدل التنمية بأمريكا بحوالي 05. ٪ وهو رقم ضخم

اما مصر فتقديري الاول حوالي 100 مليار دولار تدريجيا خلال 10 اعوام وتزداد بعدها سنويا خاصه لو جذبت مصر شركات التكنولوجيا العملاقة وتزداد بزيادة التطبيقات وهذه وحده نقله اقتصاديه تسمح لمصر بالتوقف عن الاقتراض

ويزداد معدل النمو القومي المصري بحوالي 3-4٪ خلال 3 اعوام تضاف الي 5,5٪ حاليا وبذا تنمو مصر تقريبا بمعدل 8,5-9,5٪

هل يعقل الا نبني شبكه الجيل الخامس لأي سبب؟

هذا حكم بالتخلف على مصر لعقود

وقدمت حيثياتي وما علي الرسول الا البلاغ

وبالطبع يضاف اليها التقدم الحضاري والاجتماعي بل النفسي ونشر الابتكار والابداع وحريه الفكر والتطبيق وبالتعرف والتعايش مع تكنولوجيا معاصر ه وتطبيقاتها وهذا موضوع اخر واتركه لمتخصصي العلوم الاجتماعية

https://www.ctia.org/the-wireless-industry/the-race-5g-to

/5g/3447/https://www.statista.com/topics

https://www.ctia.org/the-wireless-industry/the-race-5g-to

5G--https://cdn.ihs.com/www/pdf/IHS-Technology Economic-Impact-Study.pdf

/5g/3447/https://www.statista.com/topics

استراتيجية التنمية

التنمية المتسارعة

ثروة وثورة الطيف

نحو اقتصاد مصري عصري

اضغط علي اللنك التالي

وانظر الي الخرطة البيانية

انت تنظر الي عشرات المليارات من الدولارات نقدا مع

نقله عصريه وثوره لمصر في ثلاث سنوات

تزامن الموجات اللاسلكية

مع شبكه الجيل الخامس تكشف عن ثروة خفيه ومختفيه مصرية عظيمة.

واسميها ثروة الطيف

http://www.tra.gov.eg/ar/regulation/frequency-spectrum/Documents/مخطط%20تخصيص%20الطيف%20الراديوي.pdf

معظم مقترحاتي الاقتصادية اعرضها بناء علي خلفيه أكاديمية وخبره شخصيه معظمها بالخارج وبعضها بمصر

ولذا فقد يكون ما اكتبه مختلفا او غريبا عما تقرأه ولكن ارجو ان تجده جديدا ومفيدا

ومن يتابع كتاباتي من فتره سيجد انني ادعوا لاستخدام استراتيجية غير تقليديه وغير معروفه للتنمية في مصر سميتها التنمية المتسارعة.

فما هي التنمية المتسارعة؟

Accelerated Growth

هي خليط من مفهوم التنمية السريعة بعلم الاقتصاد والتمويل ونتاج تجارب دول النمور الأسيوية او أمريكا اللاتينية التي نقلت اقتصاد بلادها خلال عقد او عقدين واخيرا وليس مؤخرا هي نتاج تجارب الاستثمار في مشروعات التكنولوجيا والانترنت الحالية والتي تنمو إحدى شركاتها من الصفر الي مليارات خلال عام او اثنين او ثلاث (تذكر اوبر التي غيرت التاكسيات بالعالم او تيسلا التي زادت قيمتها علي شركه جنرال موتورز وار ب ن ب التي غيرت وجه الفنادق وكلهم تأسسوا من خمس سنوات فقط)

ويختلف مفهوم التنمية المتسارعة عن التنمية السريعة انه قرار وعمل بإرادة وعزيمه وحاسم للإسراع لتنميه وليس فقط مقياس لها

فما هي مواصفات التنمية المتسارعة او بالتحديد الاستثمار في مشروعات التنمية

اولا: نقطه البدا

هل تبدأ من جانب العرض لمشروع ام جانب الطلب عليه؟

1-: البداية من جانب العرض وهو ما يحدث في استراتيجيات التنمية التقليدية عموما ومصر خصوصا فمثلا تبني تفريعه لقناه السويس وتأمل وتتوقع ان الطلب سياتي لها

2-: او ان تبدأ من جانب الطلب فَلَو هناك طلب من شركات الشحن يطلب المرور بقناه السويس فإنك نبني التفريعة لان عليها طلب

ومثال اخران تبدأ ببناء عاصمه إدارية جديده اي من جانب العرض وتنتظر ان يبدا الطلب عليها في المستقبل او ان تبدأ من جانب الطلب على هذه المدينة وتبني حسب الطلب وليس سابقا له

وتضيف لها كلما ازداد الطلب

وقس على ذلك مشروعات اخري عديده مثل توشكا وممر التعمير فالمشروعات الضخمة هي هواية وترويج للسياسيين

ثانيا: توقيت الاستثمار وتوقعات العايد

التنمية المتسارعة تعتمد على التقارب بين الانفاق والدخل في الوقت والحجم لان ذلك يسرع الإنجاز ويقلل التكلفة

فإذا وجد الطلب ستجد التدفقات المالية دون انتظار اي تنفق اليوم وتجني الدخل غدا

ثالثا: وتفادي اي مخاطر نتيجة لمرور الوقت وسوء التقدير او التغيير

وتنفق إضافات فقط لوجود عايد إضافي

رابعا: التدريج في الانفاق دون استثمارات ضخمه في المقدمة ولكن استثمارات تدريجية تزداد كلما ازداد

العايد

خامسا: التنوع والتعدد والتوازن بين المشروعات

ليس هناك تركيز على مشروع واحد او قطاع واحد او دخل واحد ويتم التوازن بحيث يبدا الطلب على سلعه او خدمه في موسم تنخفض به الأخرى او سلعه او خدمه تقاوم الانكماش الاقتصادي بينما ترفع بعض السلع والخدمات الانتعاش الاقتصادي سادسا: أحد تطبيقات التنمية المتسارعة هو البنية التحتية لأنها تخلق الطلب والعرض معا

ولقد كتبت عن عده مشروعات تنطبق عليه مواصفات التنمية المتسارعة ومنها الدخول في سلسله التصنيع العالمي وسلسله الانتاج العالمي وسلسله التسويق العالمي وسلسله التمويل العالمي وسلسله الشحن العالمي وسلسله التخزين العالمي وغيرها

ومشروع اخر للاستفادة من الكابلات البحرية للإنترنت تحت قناة السويس

ثم مشروع كتبت عنه في التسعينات وليتهم سمعوا او فهموا وهو تحويل اقتصاد مصر الي اقتصاد بحري فانظر لدبي

ثم مشروع

للاستثمار في الطاقة المتجددة من الشمس والرياح

ومشروعات عده للاستفادة من موقع مصر في خريطة التوقيت الزمني العالمي عندما تستيقظ مصر وينام العالم شبه

وغير ذلك من اقتراحات قد تجدها في هذا الموقع او كتاباتي السابقة

وأقدم اليوم مشروعا جديدا اسميها « ثروة الطيف» والتي نحاول ان نحولها الي ثورة الطيف

لأنها ينطبق عليها استراتيجية التنمية المتسارعة والاهم انه ايضا مثل المشروعات السابقة مشروع لا يعتمد على مصادر الدخل المصرية

التقليدية ويضيف مصدرا جديدا للدخل شبه خفي ولا ينتبه له لان الوقت لم يكن قد حان للاستفادة منه

ولكن وقت الاستفادة هو الان.

تذكر هذه الكلمة « الموجات الراديوية) من كلمه راديو

ويسميها البعض الموجات اللاسلكية او الصوتية او الموجات الضوئية او الكهرومغناطيسية او المايكرويف وقد تسمي «الترددات» بدل من «الموجات»

وقد يكون هناك فروقا فنيه بين مواصفات هذه الأسماء او الموجات او الترددات

https://ar.m.wikipedia.org/wiki/موجة_إذاعية

ولكن ما يهمني اقتصاديا هو مجلها جميعا مهما اختلفت او تعددت فهي ثروة قوميه عظيمه معروفه اقتصاديا وان عرفت فنيا لمهاره المهندسين المصريين المشهودة ولذا.

فبعكس الثروات المادية مثل العقار او البترول او الزراعة او الصناعة التي تراها او تلمسها

فان ثروة الموجات تعرف وجودها فقط عند استخدامها ولا تراها او تلمسها

ولذا اسميها مشروع او ثروة الطيف

فأنت لا تري الموجه التي يبث عليها الراديو ولكنك تسمع الراديو على موجات راديوية

وانت لا تري موجات التليفون ولكن تسمعه وتتحدث خلاله على موجات راديوية

وانت لا تري موجودات التليفزيون ولكنك تشاهد برامجه على التليفزيون التي تبث على موجات راديوية

وانت لا تري الانترنت ولكنك تستخدم الكمبيوتر او الايباد او التليفون او الريموت كنترول او الاتصالات مع الاقمار الصناعية او الطائرات او السفن وكلها تبث على موجات راديوية

وخدمات الانترنت والتكنولوجيا هي التي جعلت من الموجات الراديوية هذه الايام ثروة ضخمه تمتلكها مصر وتزداد يوما بيوم بتطور الانترنت والتكنولوجيا (كانت الانترنت تتضاعف كل أربع سنوات وهي اقصرا لان)

ولن ادخل في تفاصيل فنيه فلست خبيرا بها ولكن هذه الموجات هي ثروة عظيمه مختفيه لدي مصر وشبه مختبئة ليس فقط لأنك لا تراها او تحسها وهي تعمل ولكن ايضا لعدم فهم اقتصادياتها

فالمهم لدي هو كيفية الاستفادة من ثروة الطيف او الموجات الراديوية اقتصاديا؟ وخلق مصدر جديد للدخل منها لمصر

ولكن هناك من يسميها الموجات الإذاعية او الراديوية او الطيف كما اسميها او موجات صوتيه او موجات ضوئية او موجات كهرومغناطيسية وقد تختلف بينها فنيا ولكنها في مجموعها وجملتها ثروة مصرية قيمتها بعشرات المليارات من العملة الأجنبية والمصدر الجديد للدخل المصري تبعا لاستراتيجية التنمية المتسارعة

وتقوم جهة دوليه بتقسيم وتوزيع هذه الموجات على بلدان العالم ومنها مصر

وتعرف بعض الدول أهميتها وتستفيد منها ولا تعرف بعض الدول مثل مصر أهميتها او تستفيد منها.

فهي كالكنز الذي لم يتم فرزه بين ذهب وفضه وياقوت والماس ونحاس ومخلفات فكلها تجمع في هذه الخرطة البيانية ولكن في بلد مثل امريكا تم الفرز واعاه فرز الفرز والتهجين والتناسل والتناسخ والطرح والجمع والقسمة والضرب والإضافة والخصم وخلق اجزاء ومكونات مكونات منها لم تخطر على بال أحد ولا زالت التجديدات تستمر لتعظيم ثروة الطيف لديهم.

ثم قامت ببيع ما تريده منا بعشرات المليارات من الدولارات وكذلك فعلت كندا وبعض دول اوروبا بل والهند

وكلهم اكشفوا الثروة الخفية المختفية

) لا تسألني عما يحدث بمصر الان لهذه الموجات الراديوية الان حتي لا أتقيا فاخر مره ذكرت كانت عام 2008 عندما كان يتم تقسيم الفتات دون فهم الكنز نفسه)

لماذا؟

لان التكنولوجيا والانترنت لم تعد تعتمد على كابلات فقط الا في البنية التحتية البحرية او الأرضية ولكنها الان تعتمد على الموجات الراديوية

او على الطيف

فلا التليفون او الكمبيوتر او الإيباد يحتاج الان الي سلوك وكابلات

ولكن الانترنت والتكنولوجيا ليست فقط التليفون والكمبيوتر والايباد فهي الان اصبحت

« انترنت كل شيء»

«والذكاء المصطنع»

لماذا أصبح الطيف او الموجات الراديوية ثروة ضخمه لمصر في هذا الوقت بالذات؟

السبب الرئيسي هو ظهور ما يسمي بشبكه الجيل الخامس او 5G للتكنولوجيا والانترنت

وتزامن شبكه الجيل الخامس وحاجتها للموجات الراديوية بمجملها في كافة تطبيقاتها القديمة والمستحدثة في هذا الوقت بالذات هو الذي كشف عن ثروة طيف مصرية خفيه لم ينتبه لها كثيرا

ولا اعرف إذا كان هذا من اول ما يكتب عن تزامنهما وتعظيم قيمتهما معا في هذا الوقت بالذات باللغة العربية

https://ar.m.wikipedia.org/wiki/هاتف_جيل_خامس

وشبكه الجيل الخامس للتكنولوجيا وللإنترنت لا زال في بدايته وله تطبيقات حاليه وسيستخدم في الأولمبياد بطوكيو العام القادم ولكن يتوقع ان ينتشر بالعالم اجمع (حتى مصر) قبل عام 2020

اي ان امام مصر ثلاث سنوات لكي تكون في الطليعة للاستفادة من هذا التزامن بين الموجات الراديوية وشبكه الجيل الخامس بدل ان تكون الأخيرة

فما هي شبكه الجيل الخامس ولماذا تحتاج لثوره الطيف بمصر؟

وكيف تستفيد مصر من ذلك؟

سأجيب عن ذلك بمقال تالي

اما متي تستعد مصر وتبدأ بالاستفادة من هذه الثروة الخفية فهو بالأمس قبل اليوم.

فلنبدأ اليوم.

http://www.tra.gov.eg/ar/regulation/frequency-spectrum/Documents/مخطط%20تخصيص%20الطيف%20الراديوي.pdf

لا بديل عن استراتيجية التنمية المتسارعة

مفهوم التنمية المتسارعة

المشروعات التي تمكن من التنمية بسرعة

تعظيم استخدام الموارد الحالية

مفهوم التنمية المتسارعة او استراتيجية عقد المقاولة

عندما يريد مقاول بناء ان ينشأ عمارة ضخمه بعشرات او مئات الوحدات اول ما يواجهه هو التمويل

وأمامه بديلان:

1-ان يقترض ثم يبني العمارة ويبدأ في تسويقها لمن يشتري أي أنه يبدا من العرض وينتظر الطلب

2-أو أن يعد الرسومات الهندسية والمعمارية وبيع الوحدات على الورق وعندما يكون لديه طلب كافي بعرب انت يقوم بالبناء اي أن يبدأ من الطلب ثم يقدم العرض

ورغم بساطة هذه الفكرة فهي تبني على جزء هام من الفكر الاقتصادي الذي بدأه كينز

والتبسيط فكره كينز فلقد اقترح على روزفلت الرئيس الأمريكي أن يعين كل أمريكي في فترة الكساد في مشروعات عامه مثل الحدائق والكباري وأن يدفع لهم مرتبا فيمكنهم من شراء السلع أي يبدأ من العرض والطلب حتى انه قال اعطي لكل منها معولا وليفكر الرمال ثم يعيدها الحفرة ويعطي مرتبا يشتري بها حاجاته ويزيد الطلب ولن اعقد الفكرة بشرح المزيد رغم ان ذَا ملخص معيب

ونفس الفكرة نفذها فورد صاحب مصانع شركات السيارات الذي قرر. أن يرفع أجورا أعلى أعماله حتى يشتروا سياراته بزيادة الحجم استفاد من كفاءة الحجم الأكبر وازدادت ارباحه

استراتيجية التنمية المتسارعة تقوم على البديل الثاني وهو البداية من الطلب ثم تقديم العرض

معظم مقترحاتي الاقتصادية اعرضها بناء على خلفية أكاديمية وخبرة شخصية معظمها بالخارج وبعضها بمصر

ولذا فقد يكون ما اكتبه مختلفا او غريبا عما تقرأه ولكن ارجو ان تجده جديدا ومفيدا

ومن يتابع كتاباتي من فتره سيجد انني ادعوا لاستخدام استراتيجية غير تقليدية وغير معروفه للتنمية في مصر سميتها التنمية المتسارعة.

فما هي التنمية المتسارعة؟

Accelerated Growth

هي خليط من مفهوم التنمية السريعة بعلم الاقتصاد والتمويل ونتاج تجارب دول النمور الاسيوية او امريكا اللاتينية التي نقلت اقتصاد بلادها خلال عقد او عقدين واخيرا وليس مؤخرا هي نتاج تجارب الاستثمار في مشروعات التكنولوجيا والانترنت الحالية والتي تنمو إحدى شركاتها من الصفر الى مليارات خلال عام او اثنين او ثلاث (تذكر أوبر التي غيرت التاكسيات بالعالم او تيسلا التي زادت قيمتها على شركة جنرال موتورز وار ب ن ب التي غيرت وجه الفنادق وكلهم تأسسوا من خمس سنوات فقط)

ويختلف مفهوم التنمية المتسارعة عن التنمية السريعة انه قرار وعمل اراده وعزيمه وحاسم للإسراع لتنمية وليس فقط مقياس لها

فما هي مواصفات التنمية المتسارعة أو بالتحديد الاستثمار في مشروعات التنمية

اولا: نقطه البدا

هل تبدأ من جانب العرض لمشروع ام جانب الطلب عليه؟

1-: البداية من جانب العرض وهو ما يحدث في استراتيجيات التنمية التقليدية عموما ومصر خصوصا فمثلا تبني تفريعه لقناه السويس وتأمل وتتوقع أن الطلب يأتي لها

2-: أو أن تبدأ من جانب الطلب فَلَو هناك طلب من شركات الشحن يطلب المرور بقناة السويس فإنك نبني التفريعة لان عليها طلب

ومثال آخر أن تبدأ ببناء عاصمه اداريه جديده اي من جانب العرض وتنتظر أن يبدأ الطلب عليها في المستقبل أو أن تبدأ من جانب الطلب على هذه المدينة وتبني حسب الطلب وليس سابقا له

وتضيف لها كلما ازداد الطلب

وقس على ذلك مشروعات أخرى عديدة مثل توشكا ممر التعمير في المشروعات الضخمة هي هواية وترويج للسياسيين

ثانيا: توقيت الاستثمار وتوقعات العايد

التنمية المتسارعة تعتمد على التقارب بين الإنفاق والدخل في الوقت والحجم لأن ذلك يسرع الإنجاز ويقلل التكلفة

فإذا وجد الطلب ستجد التدفقات المالية دون انتظار أي تنفق اليوم وتجني الدخل غدا

ثالثا: لتفادي أي مخاطر نتيجة لمرور الوقت وسوء التقدير او التغيير

وتنفق إضافات فقط لوجود عايد إضافي

رابعا: التدرج في الإنفاق دون استثمارات ضخمة في المقدمة ولكن استثمارات تدريجيا تزداد كلما ازداد العايد

خامسا: التنوع والتعدد والتوازن بين المشروعات

ليس هناك تركيز على مشروع واحد أو قطاع واحد او دخل واحد ويتم التوازن بحيث يبدأ الطلب على سلعه او خدمه في موسم تنخفض به الأخرى او سلعه او خدمه تقاوم الانكماش الاقتصادي بينما ترفع بعض السلع والخدمات الانتعاش الاقتصادي

سادسا: أحد تطبيقات التنمية المتسارعة هو البنية التحتية لأنها تخلق الطلب والعرض معا

ولقد كتبت عن عدة مشروعات تنطبق عليه مواصفات التنمية المتسارعة ومنها الدخول في سلسلة التصنيع العالمي وسلسلة الإنتاج العالمي وسلسلة التسويق العالمي وسلسلة التمويل العالمي وسلسله الشحن العالمي وسلسله التخزين العالمي وغيرها

ومشروع آخر للاستفادة من الكابلات البحرية للإنترنت تحت قناة السويس

ثم مشروع كتبت عنه في التسعينات وليتهم سمعوا او فهموا وهو تحويل اقتصاد مصر إلى اقتصاد بحري فانظر لدبي

ثم مشروع للاستثمار في الطاقة المتجددة من الشمس والرياح

مشروعات عدة للاستفادة من موقع مصر في خريطة التوقيت الزمني العالمي عندما تستيقظ مصر وينام العالم شبه

وغير ذلك من اقتراحات قد تجدها في هذا الموقع او كتاباتي السابقة

وكتبت ايضا عن مشروعا جديدا سميته « ثروة الطيف» والتي نحاول ان نحولها الي ثوره الطيف

لأنها ينطبق عليها استراتيجية التنمية المتسارعة والاهم انه ايضا مثل المشروعات السابقة مشروع لا يعتمد على مصادر الدخل المصرية التقليدية ويضيف مصدرا جديدا للدخل شبه خفي ولا ينتبه له لان الوقت لم يكن قد حان للاستفادة منه ولكن وقت الاستفادة هو الآن.

اداره الدول المسنه عن بعد

سكان مصر ثروة

ثروة شبابيه نادره وغاليه وعظيمه

افهموا!

السكان والقوه العاملة الشبابية المصرية لتشغيل بلاد المسنين بالعالم

شبابيه مصر

ثروة عظيمه «جديده» لمصر

السكان

لمن يفهم

اقتراحين للاستفادة من شبابيه مصر

نحو اقتصاد مصري عصري

السيسي يشتكي من زيادة السكانmومن التعليم وهذا خطا عظيم

تقرير هام من الإيكونومست ان اسيا الجنوبية تشتكي من الشيخوخة السكانية ونقص السكان والعمالة وتحتاج الي مئات الملايين من الأشخاص للعمالة قبل عام 2030

حتى الصين بلد المليار وثلث أدمي ستري شعبها يتجه للشيخوخة

نعم الصين ستحتاج الشباب!

ونعرف ان اوروبا في هذا الوضع وتعاني من الشيخوخة من سنوات وتحتاج عماله

واليابان في وضع اسوا

سكان مصر ثروة

ثروة شبابيه نادره وغاليه وعظيمه

لمن يفهم

ويعطيهم التعليم والصحة

اقرا اقتراحين لتحويل الزيادة السكانية لنعمه بدل نقمه؟

مجله نيوزويك في مقال مطول ومتشائم تقول انسي داعش الخطر الحقيقي على مصر هو زيادة السكان

عدد سكان مصر سيكون 150 مليون عام 2050

وسيعيش معظم الشعب المصري الحالي هذا الازدحام

فَالطفل اليوم سيعيش مع 150 مليون وهو في الثلاثينات من عمره ولو كنت في سن العشرينات الان فستعيش مع 150 مليون مصري وانت في الخمسينات من عمرك.

بعكس ما تقوله النيوزويك وبعض المسئولين المصريين

يمكن تحويل الزيادة السكانية الي نعمه باقتراحين:

أولا: كمصدر للدخل والثروة بالتعليم الذي يسمح للمصري الشاب لإعالة او أعانه او العمل مع او بدل الاوروبي او الاسيوي المسن غير القادر على العمل او توفير احتياجاته بنفسه لكبر سنه ويحتاج الي اعاله

ويقوم المصري بهذه الإعالة بداخل مصر او خارجها

التعليم للإعالة الدولية

فالشعب المصري سيكون من الشباب بينما اوروبا ومعظم اسيا وامريكا ستكون شعوبهم من الشيوخ والمسنين

وحتى يعول المصري الشاب الأجنبي المسن تحتاج مصر لنظام تعليم يمكن للاثنين بالتعامل مع بعضهم

وهذا يتطلب استخدام نموذج مواد التعليم العالمي القائم على ستيم او STEM

وهي الخروف الاولي لمواد التعليم الأتية تدريس مواد العلوم SIRNCE والتكنولوجياTECHNOLOGY وال هندسةENGINEERING وال رياضةMATHEMATICS لأنها لغة العصر الحالي والعصور القادمة وتسمح تعامل المصري العائل مع من يعلوه مع الأجانب

ولتبسيط الامور نضيف الي ستيم حرف اخر وهو اللغة الأجنبية Language s فيصبح في حاله مصر مكون من حروف خمسه STEML (لان الدول التي تستخدمه تعلم اللغات او تتحدث الانجليزية)

هكذا تحول سكان الهند لثروه بالتعليم

اقتصاد المعرفة

اقتصاد العلماء المصري

كنز ثمين امام اعيننا لا نراه

3/4 مليون عالم مصري

عبقريه المكان وعبقريه العقل المصري

اقتراح نحو اقتصاد مصري عصري

كتبت عن الاقتصاد الازرق والاقتصاد التكنولوجي واليوم اكتب عن اقتصاد العلماء

او اقتصاد البدء

اقتصاد الاستارت اب

Start Up Economy

اقتصاد العلماء

كيف يكون هناك اقتصاد العلماء يحدث «والتعليم لا يفيد في بلد ضائعة"

كما قال السيسي

لأني لا اكتب عن التعليم المصري بل عن العلماء المصريون

وبعضكم غالبا تابع معي نشاط تكنوقراط مصر وهي مجموعه تشمل علماء وخبراء مصريون مستقلون

وبدا تكوينها كأنه صدفه ولكنه كان تعبيرا عن حجم الاهتمام العلمي بيننا كأصدقاء

بالخارج ثم الداخل

وبدانا نجتمع واتضح عمق وتنوع التخصصات التي حضرت الاجتماعات

فبدا ادرس بعض الارقام

وذهلت لما تعلمته

هل تتصور ان ترتيب علماء مصر في نشر الابحاث العلمية بدوريات محكمه (اي يراجعها متخصص لا يعرف الباحث ولا يعرفه الباحث) تريب علماء مصر في النشر بالعالم عام 2022 هو 30 من 239 دوله بالعالم اجمع

والجدول المرفق والترتيب لعام 2020 عندما كانت مصر في مرتبه 37 ثم ارتفعت الي مرتبه 30 عام 2022

والترتيب تقوم به جهة دوليه متخصصة لسنوات طويله في عمل هذه الترتيبات والتقييمات وليست من جهة بلا مصداقيه

https://www.scimagojr.com/countryrank.php?-year=2020

وتحسن هذا الترتيب أربع درجات في العام الاخير

هل تعرف ان ترتيب علماء مصر في نشر الابحاث يسبق إسرائيل والنرويج وجمهوريه التشيك؟

نعم اسرائيل التي تدعي انها الدولة الاولي في العالم دوله الاستارت اب او البدءمن الابحاث التي تنشرها والتطبيقات التي تنتج عنها

مصر متقدمة عن اسرائيل في الملكية الفكرية

ولدي مصر قاعده كامله لتأسيس اقتصاد مبني على ملكيه فكريه

امام اعيننا ولا نراها ولعل ذلك يعود الي معاداه النظام للفكر وليس البحث العلمي فقط

A total of 44,157 Egyptian researchers published) 32,323 papers, where the H-index reached 322, raising Egypt's ranking in different fields of science, .agriculture and biological sciences

Egypt is the highest ranked nation in Africa, having published 32,323 international papers during 2020. Egypt jumped up four spaces since its previous ranking in 2019, surpassing Norway, Israel and the Czech Republic on the index.)

والأجهزة الحكومية تصنف الابحاث بالقوة الناعمة

كأنها اغاني بينما هي القوة العميقة

اصحوا من النوم العميق

هل تعلم ان 44 ألف عالم مصري نشروا ابحاثهم المحكمة في 2022 وان عدد الابحاث المنشورة أكثر من نصف مليون بحث

وطبعا عدد العلماء أكثر من 44 ألف إذا حسبت من نشر في سنوات سابقه ولم ينشر عام 2022 وهم الأغلبية وفي تخميني يوجد لمصر على الاقل نصف مليون عالم نشر ابحاثا لان معظمهم ينشر بحثا او اثنين ويتوقف

ثم هناك على الاقل في تقديري غير الاحصائي ربع مليون عالم مصري بالخارج قد لا ينشرون ولكن يساهمون في مجالات البحث والمعرفة

جيش من العلماء لا تستفيد منه مصر.

ثلاثة ارباع مليون عالم مصري لا تستفيد بهم مصر

والسبب بسيط ان النشر لا يستكمل بتحويل الملكية الفكرية الي اختراع له قيمه اقتصاديه

ولا يقل في قيمته الاقتصادية عن كافة مصادر العملة الصعبة من قناة السويس للسياحة للصادرات

بل هو في الواقع صادرات لا تصدر خيبه!

وان ترتيب علماء مصر في بعض التخصصات بلغ السابع على 239 دوله؟

نحن نتحدث عن العلماء داخل مصر ولم نضيف العلماء خارج مصر لغياب الاخصاء. ولكن لا توجد جامعه او مركز ابحاث علمي بالعالم ليس به مصريون على جداره ومهاره المنافسة العلمية

هل نحتاج ان نذكر ان علماء مصر بالداخل لا يجدون المال او التشجيع أو حتى التقدير لما ينتجون؟

ان ميزانيه مصر الابحاث العلمية مخزيه فالصورة تنقلب واحد الانفاق على الابحاث ترتيبه في ذيل ال 239دوله

مره اخري هذا ليس ترتيب الجامعات والتعليم العالي بمصر فهذا موضوع اخر وهو مؤسف

فماذا يفسر هذه الغزارة والمهارة في البحث والنشر فلكي تنشر الابحاث لابد وان تجري ابحاث من تجريبيه لإكلينيكية لرياضيه لاستنباطيه لاختبار انا علاقة متغيرين او اثبات علاقة سببيه بين متغير ا ومتغير ب وان يمكن لطرف ثالث ان يكرر النتائج او rep-licate it

ثم تنشر هذه الابحاث بلغات غير عربيه اي ان الباحث والعالم تعلم لغة اجنبيه

فما هو التفسير

التفسير الوحيد هو العقل المصري الذي لديه حب استطلاع ورغبه في المعرفة وقدره على الخلق والابداع

وهذا هو الاقتصاد العلمي المصري

إطلاق القدرة الإبداعية والخلاقة للعلماء وتقديم التمويل والتشجيع والمعامل والتقدير لكي يحولوا ابحاثهم الي منتجات اقتصاديه تضيف الي الدخل القومي

مصدر جديد وغير مستغل للدخل القومي المصري

علماء مصر كنز اهم من الدهب واغلي من البترول

ولكنه يحتاج للعناصر التالية وسنناقشها بالتفصيل لاحقا

1- التمويل والرعاية والتوجيه اليوم قبل الغد

2- تدريب العلماء أنفسهم على تحويل ابحاثهم الي تطبيقات تجاريه واقتصاديه

3- والخطوة الاولي للانتقال من النشر الي التطبيق هي تسجيل براءات اختراع لكل ابداع وخلق في الابحاث العلمية

وليكن هذا بأمريكا بالتحديد لقوه التسجيل وصعوبة التملص منه وقد يكلف اقل من 1000دولار وهناك محامون متخصصون في هذا على الانترنت بعضهم مصري ولكنه يضمن عدم « سرقه الفكرة او استخدامها بدون اذن)

4- عندما يتم تبادل معلومات عن الابحاث العلمية او تطبيقها لابد وان يوقع من تصله المعلومات على اتفاق قانوني بالسرية وعدم الاستخدام وهذه نماذج موجودة على الانترنت

5-وهذا يتم عن طريق سوق المال والحاضنات وراس المال المخاطر Venture capital

6-وتدريب على الريادة بتدريسها بالجامعات وللعلماء بالتحديد En-terpreauner او

7-ربط العلماء بشبكات التمويل الاستارت اب بالعالم سواء في سيليكات فالي او نيويورك او الهند او الصين. او كوريا الجنوبية

8-واخيرا نصيحة للرئيس لا تقلل من الفكر بعبارات خارج النص مثل هل درست ما تقول او ان دراسات الجدوى ستستغرق وقتا طويلا

علي الرئيس ان يشجع الفكر والفكرة والابتكار والابداع

ولو أنى اسم في ذلك فليس هذا في اولوياته

مصر=العلم=العلماء =اقتصاد الملكية الفكرية

هذا هو الجزء الخاص بالديون

استدانت مصر عن طريق النظام الحالي بديون لا فائدة تعود منها على الشعب المصري. وحيث ان هذه الديون قد حصل عليها النظام الحالي دون سند من الدستور والقانون، فقد قامت تكنوقراط مصر بمخاطبة صندوق النقد والبنك الدوليين بضرورة التوقف عن إقراض النظام المصري الحالي. وايضاً اعلنت، قانونياً، تكنوقراط مصر هاتين الجهتين ان هذه الديون لن يقوم الشعب المصري بسدادها لفسادها قانوناً.

وقد أرست تكنوقراط مصر الاسانيد القانونية التي تثبت فساد هذه الديون وعدم إلزام والتزام الشعب المصري بسدادها.

وبناءً على ذلك، فإن مصر ستتحرر من هذه الديون وقيودها التي تعيق تقدمها وستعود مصر العظمي كما كانت من قبل

وثانيا: ولحل ازمه الازدحام السكاني وما يترتب عليه من مشاكل وامراض

على مصر ان تتحول الي دوله بحريه سكانيا واقتصاديا وتطور وتنمي مدن جديده على شواطئها المترامية

ليس هناك دوله طولها بحر وعرضها بحر ووسطها نهر ولا تصبح دوله بحريه سكانيا واقتصاديا

ولكننا نبني المدن الجديدة في الصحراء

بدل من ان ننقل الكتل السكانية الي مدن وقري وموانئ وقواعد علي البحار

مصر بلد بحريه وليست صحراوية والاقتصاد البحري متنوع وثري وعالمي بطبيعته

ولكن يبدوا ان جغرافيا مصر وحتى تاريخها الناجح بحريا امام العين ولكنهما خارج الفكر

رابعاً

محور التنمية الشاملة والأمن القومي

الجلسة الأولى

محددات الأمن القومي

تاريخ الجلسة: 21 أغسطس 2022

مدير الجلسة: أ. محمود جمال

المتحدث: د. عصام عبد الشافي - أستاذ العلوم السياسية ورئيس أكاديمية العلاقات الدولية

ملخص الجلسة:

دارت الجلسة حول: سد النهضة وقضية المياه والأمن القومي، وتم تقسيم موضوعها إلى أربعة مطالب أساسية: المطلب الأول: الأطر القانونية لقضية المياه في حوض النيل، المطلب الثاني: تطورات قضية المياه وأزمة سد النهضة 2010 - 2020، المطلب الثالث: تداعيات الأزمة على الأمن القومي المصري، المطلب الرابع: المسارات المحتملة لإدارة الأزمة.

سد النهضة وقضية المياه والأمن القومي المصري

د. عصام عبد الشافي

أستاذ العلوم السياسية ورئيس أكاديمية العلاقات الدولية

تمهيد:

تمثل قضية المياه أحد أهم التحديات الاستراتيجية للأمن القومي العربي، أمام العديد من الاعتبارات، من بينها غلبة الطابع الصحراوي على دول العالم العربي من ناحية، وأن المنابع الأساسية لأهم الأنهار العربية توجد في دول غير عربية، مثل نهر النيل الذي يمثل المصدر الرئيس لمصر والسودان، والذي ينبع من إثيوبيا وهي دولة غير عربية، ونهرا دجلة والفرات اللذان يمثلان المصادر الأساسية للمياه في سوريا والعراق وينبعان من تركيا، وهي غير عربية كذلك، بجانب الدور الإسرائيلي في السعي نحو التحكم والسيطرة على مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأردن، وكذلك هضبة الجولان السورية.

وتزداد قضية المياه، من حيث تداعياتها السلبية على الأمن القومي، خطورة مع شروع دول المنابع في إنشاء مجموعة من السدود على الأنهار التي تصب في الدول العربية، واستخدام المياه ورقة من أوراق الضغط السياسي من جانب دول المنابع في إدارة علاقاتها مع الدول العربية، مع وجود امتدادات وتدخلات إقليمية ودولية في هذا الملف مما يزيد من عمق الأزمة وخطورة التحدي.

وفي إطار هذه الاعتبارات تأتي هذه الدراسة والتي تم تقسيمها إلى أربعة مطالب أساسية: المطلب الأول: الأطر القانونية لقضية المياه في حوض النيل، المطلب الثاني: تطورات قضية المياه وأزمة سد النهضة 2010 - 2020، المطلب الثالث: تداعيات الأزمة على الأمن القومي المصري، المطلب الرابع: المسارات المحتملة لإدارة الأزمة.

المطلب الأول: الأطر القانونية لقضية المياه في حوض النيل

تبلغ مساحة حوض النيل 2,9 مليون كم2 أي 10٪ من مساحة إفريقيا، ويعتبر نهر النيل أطول أنهار العالم إذ يبلغ طوله نحو 6670 كم، ذلك إذا بدأنا من منابع نهر كاجيرا. وتشمل دول حوض النيل، تلك الدول التي يخترقها النهر وتقع في حوضه ولها مصلحة في مياهه وتستفيد منها بأي صورة من الصور وهي مصر والسودان، وجنوب السودان، وإثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندي وبوروندي بالإضافة إلى الكونغو الديمقراطية.

ويبلغ الحجم المتوسط السنوي للأمطار على حوض النيل حوالي 900 مليار م3 سنوياً يُمثل السريان السطحي منه 137 مليار م3، بينما إيراد النيل لا يتجاوز 84 مليار م3، يأتي 72 مليار م3، أي 87٪ من مياه النيل من النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة (تانا) في أثيوبيا، بينما يأتي 13٪ من منطقة البحيرات العظمى أي حوالي 12 مليارم3.

وتنبع المشكلة المائية في دول حوض النيل من أن هذه الدول تعاني

من مخاطر مستقبلية نتيجة نقص المياه خصوصا دولتا المصب، مصر والسودان، اللتان تعتمدان على مياه النيل اعتماداً شبه كلي. فمصر هي الدولة الأكبر سكاناً والأكثر اعتماداً على مياه النيل، والأمطار بها شبه معدومة، والمياه الجوفية غير متجددة، ومن هنا فإن مياه النيل تمثل حوالي 97٪ من موارد مصر المائية، وتبلغ حصة مصر 5، 55 مليار م3، والأرض المزروعة 3،6 مليون فدان، وهذا القدر من المياه لا يكفي لاحتياجات السكان، ولكي تحافظ مصر على نصيب الفرد من المياه فإنها بحاجة إلى نحو 77 مليار م3، وهو ما يعني وجود عجز 22 مليار م3.

وفي السودان، تختلف التقديرات بشأن المساحة المزروعة من 1،1 إلى 1،3 مليون هكتار، في حين تتراوح تقديرات المياه المستخدمة ما بين 12 إلى 17 مليون هكتار. وتدعو الخطة الوطنية السودانية إلى استصلاح ما يقرب من 2،4 مليون هكتار جديدة من الأرض الزراعية وهي تتطلب 15 مليار م3 إضافية من المياه.

ولكن وسط وجنوب السودان لا يُحتاج كثيراً إلى المياه من نهر النيل؛ فمعدل مياه الأمطار يصل إلى 1500 ملم على الأغلب في العام. كما أن السودان حالياً يستغل فقط 13،5 مليار م3، من حصته في مياه النيل البالغة 18،5 ملياراً، إلا أن ما يزيد من وطأة الأزمة في شمال السودان،

بعد انفصال الجنوب، في العام 2011، أن الأخير يسيطر على قسم مهم من مياه النيل ومصادره الأساسية، رغم أنه يشهد انهمار الأمطار طوال شهور الصيف.

وفي إثيوبيا، التي توصف بأنها نافورة أفريقيا حيث ينبع من مرتفعاتها أحد عشر نهراً تتدفق عبر حدودها إلى الصومال والسودان وتصب هذه الأنهار 100 مليار م3، من الماء إلى جيران إثيوبيا، والنيل الأزرق أكثر هذه الأنهار تدفقاً، لكن تتميز أنهار إثيوبيا التي تجري صوب الغرب بانحدارها الشاهق؛ فالنيل الأزرق ينحدر 1786 متراً عن مجراه الذي يبلغ 900 كم، وهذا الانحدار الشاهق لتلك الأنهار يجعل من إثيوبيا بلداً ضعيفاً جغرافياً في التحكم في جريان النهر.

وقد سعت مصر إلى تنظيم علاقتها بدول حوض النيل بالاتفاق على الأسلوب الأمثل لاستغلال مياه نهر النيل بما يعود بالنفع على كل دول الحوض مع الحفاظ على ما أسمته مصر "حقها التاريخي في مياه نهر النيل". ونجحت مصر في عقد العديد من الاتفاقيات سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي، وذلك على النحو التالي، عبر العديد من المراحل التاريخية، بداية من توقيع بروتوكول روما 1891 إلى اتفاق المبادئ الثلاثي 2015، وذلك على النحو التالي:

1- الاتفاقيات الثنائية بين مصر وإثيوبيا:

هناك عدة اتفاقيات تنظم العلاقة بين مصر وإثيوبيا والتي يرد من

هضبتها 85٪ من مجموع نصيب مصر من مياه النيل:

(أ) بروتوكول روما (15 إبريل 1891): بين كل من بريطانيا وإيطاليا التي كانت تحتل إريتريا في ذلك الوقت بشأن تحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين في أفريقيا الشرقية، وتعهدت إيطاليا في المادة الثالثة من الاتفاقية بعدم إقامة أية منشآت لأغراض الري على نهر عطبرة يمكن أن تؤثر على تصرفات النيل.

(ب) اتفاقية أديس أبابا (15 مايو 1902): بين بريطانيا وإثيوبيا، وتعهد فيها الإمبراطور منيليك الثاني ملك إثيوبيا بعدم إقامة أو السماح بإقامة أي منشآت على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط من شأنها أن تعترض سريان مياه النيل إلا بموافقة الحكومة البريطانية والحكومة السودانية مقدماً.

(ج) اتفاقية لندن (13 ديسمبر 1906): بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وينص البند الرابع منها على أن تعمل هذه الدول معاً على تأمين دخول مياه النيل الأزرق وروافده إلى مصر.

(د) اتفاقية روما 1925: وهي عبارة عن مجموعة خطابات متبادلة بين بريطانيا وإيطاليا في 1925، وتعترف فيها إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والأبيض وروافدهما، وتتعهد بعدم إجراء أي إشغالات عليهما من شأنها أن تنقص من كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسي.

(هـ) إطار التعاون: الذي تم توقيعه في القاهرة في الأول من يوليو 1993 بين كل من الرئيس المصري محمد حسنى مبارك ورئيس الوزراء الإثيوبى ميليس زيناوى، وكان لهذا الإطار دور كبير في تحسين العلاقات المصرية الإثيوبية، حيث تضمن النص على عدم قيام أى من الدولتين بعمل أبى نشاط يتعلق بمياه النيل قد يسبب ضرراً بمصالح الدولة الأخرى، وضرورة الحفاظ على مياه النيل وحمايتها، واحترام القوانين الدولية، والتشاور والتعاون بين الدولتين بغرض إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفواقد.

(و) إعلان مالابو 2014: جاء توقيعه على هامش القمة الافريقية في غينيا الاستوائية في 28 يونيو 2014، وتتمثل الاهمية الرئيسية لهذا الإعلان في أنه أعاد الازمة الى حيز التفاوض مرة أخرى، بين عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء الإثيوبي هايلى مريام ديسالين، وصدر الإعلان على هيئة بيان مشترك، ونص على أن الطرفين قد قررا تشكيل لجنة عليا تحت اشرافهما المباشر لتناول كل جوانب العلاقات الثنائية والإقليمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما أكد الطرفان محورية نهر النيل كمورد أساسي لحياة الشعب المصري ووجوده، وكذلك باستخداماتهما المائية.

ونص الإعلان على عدد من المبادئ، منها: احترام مبادئ الحوار والتعاون كأساس لتحقيق المكاسب المشتركة وتجنب الاضرار ببعضهم البعض، وأولوية اقامة مشروعات اقليمية لتنمية الموارد المائية لسد الطلب المتزايد على المياه ومواجهة النقص، واحترام مبادئ القانون

الدولي، والاستئناف الفوري لعمل اللجنة الثلاثية حول سد النهضة بهدف تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، واحترام نتائج الدراسات المزمع اجراؤها خلال مختلف مراحل مشروع السد، والتزام الحكومة الاثيوبية بتجنب أي ضرر محتمل من سد النهضة على استخدامات مصر من المياه، والتزام الحكومة المصرية بالحوار البناء مع اثيوبيا والذي يأخذ احتياجاتها التنموية وتطلعات شعب اثيوبيا في الحسبان، والتزام الدولتين بالعمل في إطار اللجنة الثلاثية بحسن النية وفى إطار التوافق.

(2) اتفاقيات دول الهضبة الاستوائية:

تعد الهضبة الاستوائية المصدر الثاني لمياه النيل حيث يصل 15٪ من مياهها إلى مياه النيل، وتضم ستة دول هى: كينيا، تنزانيا، أوغندا، الكونغو الديمقراطية، رواندا وبوروندي، وتنظم العلاقة المائية بينهم وبين مصر عدد من الاتفاقيات أهمها:

(أ) اتفاقية لندن (مايو 1906): بين كل من بريطانيا والكونغو، وهي تعديل لاتفاقية كان قد سبق ووقعت بين ذات الطرفين في 12 مايو 1894، وينص البند الثالث منها على أن تتعهد حكومة الكونغو بألا تقيم أو تسمح بقيام أي إشغالات على نهر السمليكى أو نهر أسانجو أو بجوارهما يكون من شأنها خفض حجم المياه التي تتدفق في بحيرة ألبرت ما لم يتم الاتفاق مع حكومة السودان.

(ب) اتفاقية 1929: وهي عبارة عن خطابين متبادلين بين كل من رئيس الوزراء المصري آنذاك محمد محمود وبين المندوب السامى البريطانى لويد)، وكلا الخطابين موقعين بتاريخ 7 مايو 1929 ومرفق بهما تقرير للجنة المياه الذي سبق إعداده في عام 1925. ويعتبر هذا التقرير جزءاً من هذه الاتفاقية، وكان توقيع بريطانيا على هذه الاتفاقية نيابة عن كل من السودان وأوغندا وتنجانيقا (تنزانيا حالياً) وجميعها دول كانت تحتلها بريطانيا آنذاك.

(ج) اتفاقية لندن (23 نوفمبر 1934): بين كل من بريطانيا نيابة عن تنجانيقا، تنزانيا حالياً، وبين بلجيكا نيابة عن رواندا وأوروندى (رواندا وبوروندى حالياً)، وتتعلق باستخدام كلا الدولتين لنهر كاجيرا.

(د) اتفاقية 1953: بين مصر وبريطانيا (نيابة عن أوغندا): بخصوص إنشاء خزان أوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا، وهى عبارة عن مجموعة من الخطابات المتبادلة خلال عامي 1949 و1953 بين الحكومتين المصرية والبريطانية. ومن أهم نقاط تلك الاتفاقية: أشارت الاتفاقيات المتبادلة إلى اتفاقية 1929 وتعهدت بالالتزام بها ونصت على أن الاتفاق على بناء خزان أوين سيتم وفقاً لروح اتفاقية 1929، كما تعهدت بريطانيا في تلك الاتفاقية نيابة عن أوغندا بأن إنشاء وتشغيل محطة توليد الكهرباء لن يكون من شأنها خفض كمية المياه التي تصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصولها إليها أو تخفيض منسوبها بما يسبب

أي إضرار بمصلحة مصر.

(هـ) اتفاقية 1991: بين مصر وأوغندا التي وقعها الرئيس مبارك والرئيس الأوغندي موسيفينى، وفيها أكدت أوغندا احترامها لما ورد في اتفاقية 1953 التي وقعتها بريطانيا نيابة عنها وهو ما يعد اعترافاً ضمنياً باتفاقية 1929، كما نصت الاتفاقية على أن السياسة التنظيمية المائية لبحيرة فيكتوريا يجب أن تناقش وتراجع بين كل من مصر وأوغندا داخل الحدود الآمنة بما لا يؤثر على احتياجات مصر المائية.

(3) الاتفاقيات الثنائية المصرية ـ السودانية:

توجد اتفاقيتان لتنظيم العلاقة المائية بين مصر والسودان وهما:

(أ) اتفاقية 1929: تنظم تلك الاتفاقية العلاقة المائية بين مصر ودول الهضبة الاستوائية، كما تضمنت بنوداً تخص العلاقة المائية بين مصر والسودان، من بينها:

ـ إن الحكومة المصرية شديدة الاهتمام بتعمير السودان وتوافق على زيادة الكميات التي يستخدمها السودان من مياه النيل دون الإضرار بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في تلك المياه.

ـ توافق الحكومة المصرية على ما جاء بتقرير لجنة مياه النيل عام

1925 وتعتبره جزءاً لا ينفصل من هذا الاتفاق.

ـ ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى أو أى إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي تنبع سواء من السودان أو البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية من شأنها إنقاص مقدار المياه الذي يصل لمصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أى وجه يلحق ضرراً بمصالح مصر.

ـ تقدم جميع التسهيلات للحكومة المصرية لعمل الدراسات والبحوث المائية لنهر النيل في السودان ويمكنها إقامة أعمال هناك لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر بالاتفاق مع السلطات المحلية.

(ب) اتفاقية 1959: وقعت بالقاهرة في نوفمبر 1959 بين مصر والسودان، وجاءت مكملة لاتفاقية عام 1929وليست لاغية لها، حيث تشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لكل من مصر والسودان في ظل المتغيرات الجديدة التي ظهرت على الساحة آنذاك وهو الرغبة في إنشاء السد العالى ومشروعات أعالى النيل لزيادة إيراد النهر وإقامة عدد من الخزانات في أسوان.

(4) آليات التعاون بين دول حوض النيل:

نظراً للمستجدات والتحولات التي شهدتها دول حوض النيل في مرحلة ما بعد الاستقلال أو الانفصال، فقد اتجهت إلى توفير آليات جديدة للتعاون

الإقليمى فيما بينها، ووضع أطر مؤسسية بجانب الأطر القانونية التي وفرتها الاتفاقيات الثنائية والجماعية الموقعة بينها، وقد بدأت بالفعل هذه الآليات منذ الستينيات من القرن العشرين على النحو التالى:

1- هيئة مياه النيل: تم إنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان تحت مظلة اتفاقية 1959، تعمل على دراسة وإنشاء مشروعات زيادة إيراد النهر، وكان أهم دراساتها أربعة مشروعات تقع جميعها داخل حدود السودان وتوفر 18 مليار متر مكعب سنوياً بعد انتهائها. تمثلت هذه المشروعات في: مرحلة أولى من مشروع قناة جونجلى، مرحلة ثانية من مشروع قناة جونجلى، مشروع مشار، ومشروع بحر الغزال. وتضم هيئة مياه النيل لجنة فنية تجمع خبراء من مصر والسودان، وتجتمع دورياً لحل أى مشاكل تعترض تنفيذ اتفاقية 1959.

2- مشروع الهيدروميت: ويعنى بدراسة الأرصاد الجوية والمائية لحوض البحيرات الاستوائية، وقد انطلق هذا المشروع عام 1967 بمشاركة خمس دول فقط من دول الحوض العشر وهى مصر وكينيا وتنزانيا وأوغندا والسودان، وانضمت إليه بعد ذلك رواندا وبوروندى والكونغو الديمقراطية، ثم انضمت إثيوبيا بصفة مراقب. وبمقتضى هذا الاتفاق أقيمت محطات رصد في مجمعات الأمطار الرئيسية – بحيرات فيكتوريا وكيوجا وألبرت وقد حظي بتمويل دولى من العديد من الدول

المانحة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومنظمة الأرصاد العالمية، وقد تم هذا المشروع على ثلاثة مراحل: الأولى من 1967 وحتى 1972 بتمويل من برنامج الأمم المتحدة، والثانية من 1976 وحتى 1980 بتمويل من برنامج الأمم المتحدة، والثالثة من 1981وحتى 1992 بدعم من الدول المتشاطئة.

3- تجمع الأندوجو: وهو تجمع إقليمي للدول المطلة على نهر النيل، يهتم بتنظيم الاستفادة من مياه النيل وتحقيق المصالح المشتركة بين دول الحوض في مياهه. وكانت مصر صاحبة فكرة إنشائه بتأييد من زائير والسودان، ويضم أغلب دول حوض النيل في منطقة شرق ووسط أفريقيا، وقد أعلن عن إنشائه أثناء انعقاد المؤتمر الوزارى الأول لدول حوض النيل في الخرطوم في نوفمبر 1983، وكانت أهداف التجمع: التشاور والتنسيق في المواقف بين دول المجموعة تجاه القضايا الإقليمية، ودعم التعاون بين دول المجموعة في مجال التنمية، وتبادل الخبرات في كافة المجالات بهدف دعم التعاون الإقليمى، على أن تنعقد اجتماعات الأندوجو في إطار التعاون الإقليمى الوارد طبقاً لخطة عمل لاجوس الاقتصادية الصادرة في 1980، سعياً نحو دعم التكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء في الاتفاقية.

غير أن هذا التجمع صادفته كثير من العقبات التي حالت دون تحقيق أهدافه ومن أهم تلك العقبات: نقص التمويل الكافى لتمويل مشروعاته، والتنافس الدائم بين إثيوبيا والسودان على استضافة لجنة المتابعة الدائمة.

4- تجمع التيكونيل: وهو تجمع للتعاون الفنى بين دول حوض النيل للتنمية وحماية البيئة، وقد أنشئ هذا التجمع في ديسمبر 1992 بمشاركة ست دول كأعضاء عاملين (هي: مصر، السودان، تنزانيا، أوغندا، رواندا، الكونغو الديمقراطية). وحصلت باقى الدول على صفة مراقب، واستمر مشروع التيكونيل خلال الفترة من 1992 وحتى 1998، بخطة شاملة تضمنت 22 مشروعاً من أهمها مشروع إعداد إطار للتعاون الإقليمى القانونى والمؤسسى بين دول حوض النيل الذي شكلت له لجنة فنية قانونية تضم ممثلين من دول حوض النيل تجتمع بشكل دورى عدة مرات كل عام، وقد تحولت تلك اللجنة عام 2002 إلى لجنة تفاوضية مشتركة.

5- مبادرة حوض النيل: تأسست عام 1999، بهدف وضع استراتيجية للتعاون بين الدول النيلية، ورفعت المبادرة شعار تحسين معدلات التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر. ولأول مرة انضمت كافة دول حوض النيل إلى آلية من آليات التعاون بينهم بصفة أعضاء عاملين باستثناء إريتريا التي اكتفت بصفة مراقب.

وقد بدأت محاولات الوصول إلى صيغة مشتركة للتعاون بين دول حوض النيل في 1993 من خلال إنشاء أجندة عمل مشتركة لهذه الدول للاستفادة من الإمكانيات التي يوفرها حوض النيل. في 1995 طلب مجلس وزراء مياه دول حوض النيل من البنك الدولي الإسهام في الأنشطة المقترحة، وأصبح البنك الدولي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي والهيئة الكندية للتنمية الدولية شركاء لتفعيل التعاون ووضع آليات العمل بين دول حوض النيل.

وفي 1997 قامت دول حوض النيل بإنشاء منتدى للحوار من أجل الوصول لأفضل آلية مشتركة للتعاون فيما بينهم، وفي 1998 تم الاجتماع بين الدول المعنية (باستثناء إريتريا في هذا الوقت) على أجل إنشاء الآلية المشتركة فيما بينهم. وفي فبراير 1999 تم التوقيع على هذه الاتفاقية بالأحرف الأولي في تنزانيا من جانب ممثلي هذه الدول، وتم تفعيلها لاحقا في مايو من نفس العام، وسميت باسم: "مبادرة حوض النيل.

واتفقت دول حوض النيل في اجتماعها الوزارى في أديس أبابا على ضرورة عقد اجتماعات وطنية بكل دولة من دول الحوض للتعريف بأهمية مبادرة آلية "نهر النيل الجديدة"، ومدى تقدم المشروعات الجارى العمل بها لصالح شعوبها، وشرح الفائدة التي ستعود على كل شعب، كما اتفق وزراء دول حوض النيل الشرقى مصر والسودان وإثيوبيا اتفقوا على طرح مشروع حماية التربة والهضبة الحبشية من

الانجراف على المكاتب الاستشارية، ووضع الدراسات والشروط المرجعية لمشروعى الربط الكهربى بين الدول الثلاث وتنمية المصادر المائية.

6- المكتب الفنى الإقليمى للنيل الشرقى (الإنترو): هو مكتب إقليمى تم تأسيسه في مارس 2001 بالاتفاق بين كل من مصر والسودان وإثيوبيا، مقره أديس أبابا بهدف بحث المشروعات المائية المشتركة والتى تم تجميعها في {برنامج العمل لحوض النيل الشرقى.

وفي إطار هذه الاتفاقيات وتلك المشروعات التي تم الإعلان عنها يمكن الوقوف على عدد من الملاحظات حول الضوابط الحاكمة للعلاقات بين دول حوض النيل قبل 2010:

(1) إن بعض هذه المعاهدات تناولت الوضع الإقليمي والجغرافي للدول المتعاقدة. وتشكلت على ما انتهى إليه الفقه والقضاء الدوليان، وبالتالي تُمثل قيدًا أو التزامًا على عاتق الدولة وعلى إقليمها، ولا يؤدي انتقال السيادة على الإقليم إلى التحلل منه. وهو ما أكدته المادتان الحادية، والثانية عشرة من اتفاقية فيينا بشأن التواصل الدولي في مجال المعاهدات أخذًا بنظرية الاتفاقات الموضوعية الممتدة، حيث قررت المادة الحادية عشرة أنه لا تؤثر خلافات الدول في حد ذاتها على الحدود المقررة بمعاهدة، والالتزامات والحقوق المقررة بمعاهدة، والمتعلقة بنظام الحدود.

أما المادة الثانية عشرة فقد نصت على أنه:

(أ) لا تؤثر خلافة الدول في حد ذاتها على الالتزامات المتصلة باستخدام أي إقليم، أو بقيود على استخدامه، والمقررة بمعاهدة لصالح أي إقليم لدولة أجنبية والمعتبرة لصيقة بالإقليمين المعنيّين، الحقوق المقررة بمعاهدة لصالح أي إقليم والمتعلقة باستخدام أي إقليم لدولة أجنبية أو بقيود على استخدامه، والمعتبرة لصيقة بالإقليمين المعنيّين.

(ب) لا تؤثر خلافة دولة ما في حد ذاتها على الالتزامات المتصلة باستخدام أي إقليم، أو بقيود على استخدامه، والمقررة بمعاهدة لصالح مجموعة دول أو لصالح جميع الدول، والمعتبرة لصيقة لذلك الإقليم، والحقوق المقررة بمعاهدة لصالح مجموعة دول أو لصالح جميع الدول، والمعتبرة لصيقة بذلك الإقليم.

(ج) إن نص هذه المادة لا يطبق على الالتزامات التعاهدية التي تنص على إقامة قواعد عسكرية أجنبية في الإقليم موضوع التوارث بين الدول، وتتعلق نصوص هذه المادة بالاتفاقات الدولية، أي الالتزامات الإقليمية التي تجد أساسها في العرف، أو الاتفاق، وتتحملها دولة الإقليم لصالح دولة، أو مجموعة من الدول الأخرى.

(2) كانت الدول الموقّعة على هذه المعاهدات في حالات كثيرة دولا أوربية من أصحاب المستعمرات، وقعت تلك المعاهدات باسم الدولة أو الإقليم الأفريقي الخاضع لحكمها، ومع ذلك فإن القانون الدولي يعترف

بسريان مفعول هذه المعاهدات وفقًا لقواعد قانون التوارث بين الدول. لا سيما وأن هذه المعاهدات لم تأتِ بمبادئ قانونية جديدة على خلاف القواعد العامة الحاكمة للنظام القانوني للأنهار الدولية، وإنما أكدت المبادئ التي سبق للفقه والعرف الدوليين قبولها، كمبدأ الاعتراف بالحقوق الدولية المكتسبة، ومبدأ وجوب التعاون والتشاور والإخطار.

(3) تكشف العديد من هذه الاتفاقات عن التزام دول حوض النيل من الناحية القانونية بمنح الأولوية المطلقة للحقوق التاريخية والاقتسام السابق للمياه.

المطلب الثاني: تطورات قضية المياه وأزمة سد النهضة 2010 - 2020

شهدت السنوات العشر الماضية (2010 - 2020) حدثين فارقين في تطورات قضية المياه بين دول حوض النيل، الأول اتفاق عنتيبي الإطاري 2010، واتفاق المبادئ الثلاثي 2015:

(1) اتفاق عنتيبي 2010:

فى 14 مايو 2010، وقعت أربعة من دول حوض نهر النيل (إثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا)، في مدينة عنتيبي الأوغندية على اتفاقية إطارية في غياب دولتي المصب مصر والسودان، وأعلنت وزيرة المياه الأوغندية أن الاتفاقية الجديدة تضمن "تقاسما أكثر عدالة" لمياه

أكبر نهر في أفريقيا، وأن الدول التي على استعداد للانضمام إلى الاتفاقية ستمنح مهلة سنة. وأن بنود الاتفاقية "لن تتغير"، معربة عن الأسف لرغبة مصر والسودان في الإبقاء على الوضع القائم. وقالت إن البلدين "سيتأكدان من صدقنا وجديتنا وأننا نبقي في أذهاننا أنه ينبغي ألا نواجه" هاتين الدولتين.

ومن جانبه، حذر مسؤول بوزارة المياه والري الكينية، من خطر الفوضى إذا لم يتم التوصل لاتفاق، ثم أعلنت كينيا توقيعها على الاتفاقية. لتصبح الدول الخامسة من دول الحوض التي توقع على الاتفاقية.

وبعد توقيع كينيا، شن رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي هجوما حادا على مصر، منتقدا موقفها الرافض لإعادة توزيع حصص المياه، قائلا: "مصر مازالت تسيطر عليها أفكار بالية وهي أنها تمتلك مياه النيل وهي من تحدد وحدها الحصص بين دول حوض النيل ". وشدد على أن مصر ليس من حقها منع إثيوبيا من إقامة سدود على نهر النيل، وزعم أن السودان ليس المشكلة وإنما مصر هي المشكلة فقط.

وقد كان لهذا التوقيع، وتلك التصريحات العديد من الدلالات، من بينها:

- محاولة فرض أمر واقع جديد على مصر، وذلك بمحاولة وضع نهاية للمفاوضات، وفرض رؤية خاصة تتجاوز المصالح المصرية.

- معادلة التفاوض التي حكمت المسار التفاوضي، والتي ثبت عدم فاعليتها في تجاوز العقبات. فقد استندت هذه المعادلة إلى رؤية مصرية سودانية تقوم على الحقوق التاريخية المكتسبة مع تصور تنموي يساهم في زيادة كميات المياه بالقدر الذي يلبي احتياجات الجميع من المياه، في المقابل استندت دول المنبع إلى أبعاد سياسية تتعلق بمفهومها للسيادة الوطنية ومفهوم مختلف للتنمية في الحوض لا يرتبط بالتعاون مع مصر بشكل رئيسي.
- حالة الترقب التي منعت باقي دول المنبع (بوروندي، الكونغو الديمقراطية) من التوقيع على الاتفاقية حتى الآن، في انتظار رد الفعل المصري.
- مؤشر الخطر على مستقبل التعاون الجماعي في الحوض والذي ارتبط بمحاولة تسويق رؤية الدول الموقعة، بأنها تمتلك من موازين القوي والأوراق التي تمكنها من الاستغناء عن التعاون مع مصر، وبالتالي طرحت مهلة زمنية تمتد عاما للتوقيع (تنتهي في مايو2011)، أو الخروج من المبادرة، بما يعني عدم قابلية الإطار الموقع للتغيير.

وتنطوي هذه الدلالات على محاولة تخلص دول المنبع من القيد المصري علي مشاريعها ورؤيتها مع الاحتفاظ بورقة الجهات المانحة والراعية للمبادرة، والسعي نحو معادلة صفرية من جانب دول المنبع

حيث تحصل على كل شيء، ومصر والسودان لا تحصلان على شيء.

وفي المقابل نظمت مصر اجتماعات الإسكندرية، يوليو 2009، ثم شرم الشيخ (أبريل 2010) لبحث ما يمكن عمله للتوفيق بين دولتي الحوض (مصر والسودان) ودول المنابع، ضمن اتفاق الإطار الذي نظمته اتفاقية 1929، والتى نظمت العلاقة على أساس ما تملكه كل دولة أو إقليم من أراض زراعية. وقد حاججت مصر بالإصرار على اتفاقية الإطار، باعتبارها اتفاقية دولية نافذة، العمل على إقامة علاقات طيبة وتعاونية مع دول منابع النيل، لكن انتهت اجتماع شرم الشيخ إلى وقوف مصر والسودان معا في جانب، وسائر دول النيل في الجانب الآخر.

فقد كانت الدولتان مستعدتين لقبول بعض التعديلات في الاتفاقية بما يراعي حصص الدول الجديدة ومشروعاتها، كما أن مصر كانت مستعدة لزيادة المساعدات والمشروعات التنموية، لكن هذه الدول أصرت على نقض اتفاقية 1929، وإعادة توزيع الحصص على أساسين: نسبة مساهمة كل دولة في مياه النيل، وتطورات الأراضي والموارد والحاجة للمياه في السنوات الخمسين الأخيرة.

(2) إعلان مبادئ سد النهضة 2015:

تم التوقيع عليه في 23 مارس 2015، بين رؤساء كل من جمهورية

مصر العربية وجمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية وجمهورية السودان، والذي نص في ديباجته على أنه: "تقديرا للاحتياج المتزايد لجمهورية مصر العربية، وجمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديموقراطية، وجمهورية السودان لمواردهم المائية العابرة للحدود؛ وإدراكا لأهمية نهر النيل كمصدر الحياة ومصدر حيوي لتنمية شعوب مصر وإثيوبيا والسودان؛ ألزمت الدول الثلاث أنفسها بالمبادئ التالية بشأن سد النهضة".

المادة الأولى: "التعاون على أساس التفاهم المشترك، المنفعة المشتركة، حسن النوايا، المكاسب للجميع، ومبادئ القانون الدولي. التعاون في تفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب بمختلف مناحيها.

المادة الثانية: "الغرض من سد النهضة هو توليد الطاقة، المساهمة في التنمية الاقتصادية، الترويج للتعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي من خلال توليد طاقة نظيفة ومستدامة يعتمد عليها".

المادة الثالثة: "سوف تتخذ الدول الثلاث كافة الإجراءات المناسبة لتجنيب التسبب في ضرر ذي شأن خلال استخدامها للنيل الأزرق / النهر الرئيسي". "وفي حالة حدوث ضرر ذي شأن لإحدى الدول، فإن الدولة المتسببة في إحداث هذا الضرر عليها، في غياب اتفاق حول هذا الفعل، اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة بالتنسيق مع الدولة المتضررة لتخفيف أو منع هذا الضرر، ومناقشة مسألة التعويض كلما كان ذلك مناسباً.

المادة الرابعة: "سوف تستخدم الدول الثلاث مواردها المائية المشتركة في أقاليمها بأسلوب منصف ومناسب، ولضمان استخدامهم المنصف والمناسب، سوف تأخذ الدول الثلاث في الاعتبار كافة العناصر الاسترشادية ذات الصلة الواردة أدناه، وليس على سبيل الحصر: (أ) العناصر الجغرافية، والجغرافية المائية، والمناخية، والبيئية وباقي العناصر ذات الصفة الطبيعية. (ب) الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لدول الحوض المعنية. (ج) السكان الذين يعتمدون على الموارد المائية في كل دولة من دول الحوض. (د) تأثيرات استخدام أو استخدامات الموارد المائية في إحدى دول الحوض على دول الحوض الأخرى. (هـ) الاستخدامات الحالية والمحتملة للموارد المائية. (و) عوامل الحفاظ والحماية والتنمية واقتصاديات استخدام الموارد المائية، وتكلفة الإجراءات المتخذة في هذا الشأن. (ز) مدى توفر البدائل، ذات القيمة المقارنة، لاستخدام مخطط أو محدد. (ح) مدى مساهمة كل دولة من دول الحوض في نظام نهر النيل. (ط) امتداد ونسبة مساحة الحوض داخل إقليم كل دولة من دول الحوض".

وتعليقاً على هذه المادة يرى د. إبراهيم المفتي "إن توفر البدائل في الفقرة (ز)، لم يترك على إطلاقه، كما هو معهود، وإنما هو فقط في حالة وجود استخدام "مخطط أو محدد"، بما يعني ألا يؤخذ الهطول المطري في إثيوبيا في الاعتبار، إلا إذا كان له استخدام "مخطط ومحدد"، كما لم يعتبر الهطول المطري عنصرا، علما بأن الهضبة الإثيوبية يهطل عليها سنويا ما لا يقل عن 600 مليار متر مكعب من المياه، في حين

أن ما ينساب منها، إلى السودان ومصر سنويا حوالي 84 مليارا فقط.

كذلك لم تُدرج الاستخدامات السابقة، فقط "الحالية والمحتملة"، على الرغم من أن ذلك هو أهم عنصر، وقد أخذت إثيوبيا بذلك، موافقة السودان ومصر الصريحة، على عدم اعتراف إثيوبيا بالاتفاقيات السابقة، خاصة اتفاقية 1902، التي أخذت إثيوبيا بموجبها أرض بني شنقول السودانية، في مقابل التزامها بعدم تشييد منشآت مائية، إلا بموافقة حكومة السودان.

المادة الخامسة: "احترام توصيات لجنه الخبراء الدولية، واحترام المخرجات النهائية للتقرير الختامي للجنة الثلاثية للخبراء حول الدراسات الموصى بها في التقرير النهائي للجنة الخبراء الدولية خلال المراحل المختلفة للمشروع، وتستخدم الدول الثلاث بروح التعاون المخرجات النهائية للدراسات المشتركة الموصي بها في تقرير لجنة الخبراء الدولية والمتفق عليها من جانب اللجنة الثلاثية للخبراء، بغرض الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد الملء الأول لسد النهضة والتي ستشمل كافة السيناريوهات المختلفة، بالتوازي مع عملية بناء السد، والاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوي لسد النهضة، والتي يجوز لمالك السد ضبطها من وقت لآخر، وإخطار دولتي المصب بأي ظروف غير منظورة أو طارئه تستدعي إعادة الضبط لعملية تشغيل السد.

ولضمان استمرارية التعاون والتنسيق حول تشغيل سد النهضة مع خزانات دولتي المصب، سوف تنشئ الدول الثلاث، من خلال الوزارات المعنية بالمياه، آلية تنسيقية مناسبة فيما بينهم، والإطار الزمني لتنفيذ العملية المشار إليها أعلاه سوف يستغرق خمسة عشر شهرا منذ بداية إعداد الدراستين الموصي بهما من جانب لجنة الخبراء الدولية".

ووفقاً لهذا النص فقد أخضعت المخرجات النهائية لدراسات لجنة الخبراء الدولية، إلى موافقة اللجنة الثلاثية، وذلك يعني إعطاء إثيوبيا حق الفيتو على تلك الدراسات، وتستمر اللجان في دراساتها "بالتوازي مع عملية بناء السد"، وذلك يعني موافقة السودان ومصر، غير المشروطة، على تشييد السد، كما يعني تقنيين كل عمليات التشييد السابقة غير القانونية، لأنه لم يسبقها إخطار مسبق" Prior Notifi-cation". إضافة إلى ذلك، فإنه يعني عدم أخذ مخرجات الدراسات في الاعتبار، أثناء تشييد السد، حيث يجوز لمالك السد ضبط الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوي للسد، "من وقت لآخر"، وذلك يعني أنها غير ملزمة له.

ونصت المادة السادسة على: "سيتم إعطاء دول المصب الأولوية في شراء الطاقة المولدة من سد النهضة"، كما نصت المادة السابعة على: "سوف توفر كل من مصر وإثيوبيا والسودان البيانات والمعلومات

اللازمة لإجراء الدراسات المشتركة للجنة الخبراء الوطنيين، وذلك بروح حسن النية وفي التوقيت الملائم"، بينما نصت المادة الثامنة على: "تقدر الدول الثلاث الجهود التي بذلتها إثيوبيا حتى الآن لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية المتعلقة بأمان السد. وسوف تستكمل إثيوبيا، بحسن نية، التنفيذ الكامل للتوصيات الخاصة بأمان السد الواردة في تقرير لجنة الخبراء الدولية.

المادة التاسعة: "سوف تتعاون الدول الثلاث على أساس السيادة المتساوية، وحدة إقليم الدولة، المنفعة المشتركة وحسن النوايا، بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل والحماية المناسبة للنهر".

إلا أن النص على أن يكون التعاون على أساس "السيادة المتساوية"، غير قانوني لأن الموارد المائية المشتركة لا تخضع لسيادة أي دولة، ولقد تخلى القانون الدولي عن نظرية السيادة في مجال الموارد المائية المشتركة، كما تخلى عن نظرية "اقتسام المياه"، واستبدلهما بنظرية "الاستخدام المنصف والمعقول". كما أن النص كذلك على "الاستخدام الأمثل"، غير قانوني، لأن المطلوب هو "الاستخدام المنصف والمعقول".

ووفقاً للدكتور المفتي، حرصت إثيوبيا على تلك العبارة دون أن يفطن السودان ومصر لخطورتها، لأن استخدامات المياه لتوليد الكهرباء، وهو ما ترغب فيه إثيوبيا، يستوفي متطلبات أن يكون استخداما "أمثل" في كل الأحوال، ولكن استخدامات المزارع السوداني

والمصري للري السطحي، ليس استخداما "أمثل"، وبذلك النص يكون لإثيوبيا الحق في الاعتراض على استخدامات المزارعين في السودان ومصر، حتى للمياه التي تجود عليهم بها إثيوبيا.

المادة العاشرة: "تقوم الدول الثلاث بتسوية منازعاتهم الناشئة عن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق بالتوافق من خلال المشاورات أو التفاوض وفقا لمبدأ حسن النوايا. إذا لم تنجح الأطراف في حل الخلاف من خلال المشاورات أو المفاوضات، فيمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق، الوساطة أو إحالة الأمر لعناية رؤساء الدول / رئيس الحكومة".

والنص على أنه يجوز للدول الثلاث "مجتمعين" فقط، طلب التوفيق أو الوساطة، نص غير قانوني، لأنه يعطي إثيوبيا الحق في فرض وجهة نظرها على السودان ومصر، وهذا هو الذي حدث فعلياً، بعد قبول الجانب الإثيوبي بالوساطة الأميركية، وتعددت جولات التفاوض برعاية الولايات المتحدة، في ديسمبر 2019 ويناير وفبراير 2020، والتي نجحت خلالها إثيوبيا في تحقيق أهدافها الأساسية التي سعت إليها من العملية التفاوضية.

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة على الأمن القومي المصري

تعددت الدراسات والأوراق العلمية التي تناولت الآثار التدميرية للسدود التي يتم بناؤها على منابع نهر النيل، ومن ضمن تلك الآثار أن مصر سوف تعاني من عجز في إيراد النهر بمتوسط سنوي مقداره 9 مليار

متر مكعب، وسيزداد العجز المائي الى 16 مليار متر مكعب سنويا مع التغيرات المناخية، وستخسر مصر ما لا يقل عن 2 مليون فدان من الأراضي الزراعية، كما سيترتب على انشاء السدود انخفاض من انتاج الكهرباء من السد العالي وخزان اسوان بمقدار 20%.

وفي عهد الرئيس الراحل محمد مرسي، قدم 12 من خبراء المياه والوزراء السابقين دراسة أعدتها "مجموعة حوض النيل بكلية الهندسة جامعة القاهرة، حول مخاطر سد النهضة على مصر والسودان وآثاره التي يصعب احتواؤها أو التعايش معها، من بين هذه الآثار.

- السدود الإثيوبية الأربعة المقترحة على النيل الأزرق تهدف إلى التحكم الكامل في مياه النيل الأزرق، وهو الرافد الرئيس لمياه النيل، وبالتالي؛ التحكم في حصة مصر المائية وإلغاء (أو على أقل تقدير "تقزيم") دور السد العالي في تأمين مستقبل مصر المائي.
- سد النهضة وحده بتصميمه الحالي بسعة 74 مليار متر مكعب ستكون له آثار سلبية عنيفة على حصة مصر المائية وعلى إنتاج الكهرباء من السد العالي وخزان أسوان، وذلك أثناء فترات ملء الخزان وأثناء تشغيله، وتزداد حدة هذه الآثار السلبية خلال فترات الجفاف؛ حيث تتعارض مصالح إمداد مصر والسودان

بالمياه الكافية مع تعظيم إنتاج الطاقة من سد النهضة.

- تقليل الحصة المائية المصرية سيؤدي إلى بوار مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وتشريد ملايين الأسر، وزيادة في تلوث المسطحات المائية، ومشاكل في إمدادات مياه الشرب، والصناعة ومشاكل في النقل النهري والسياحة النيلية ويشكل تهديدًا للمزارع السمكية.
- انهيار السد سيؤدي إلى نتائج كارثية تحل بالسودان ومصر، تشمل انهيار سدود وغرق العديد من المدن الكبرى والقرى، وتعرض ملايين الأرواح إلى مخاطر الموت والتشريد.

وفي مبادرة طرحها في نهاية العام 2019، ذكر العالم المصري د. عصام حجي 5 سيناريوهات أساسية لما يمكن أن تتعرض له مصر من أضرار ومخاطر استراتيجية ليس فقط على حجم حصتها من الموارد المائية، المقررة وفقاً للاتفاقيات الدولية، ولكن كذلك على مساحة أراضيها الزراعية، وذلك استناداً إلى معيار سنوات ملء خزان سد النهضة.

ويوضح الجدول التالي، المقارنة بين هذه السيناريوهات الخمسة:

خسارة مصر من مساحتها الزراعية		خسارة مصر من موازنتها المائية		عدد سنوات ملء الخزان
النسبة	المساحة	النسبة	الكمية	
2.5%	250 ألف فدان	5%	3 مليارات م 3	21 عاماً
18%	2 مليون فدان	14%	8 مليارات م 3	10 سنوات
30%	3 مليون فدان	22%	12 مليار م 3	7 سنوات
50%	5 مليون فدان	36%	20 مليار م 3	5 سنوات
67%	6.75 مليون فدان	50%	27 مليار م3	3 سنوات

الجدول من تصميم الباحث.

كما تضمنت المبادرة، أخطار هذه السيناريوهات على معدلات البطالة في مصر، وخاصة بين الفلاحين الذين سينال الخطر من أراضيهم الزراعية، ففي سيناريو السنوات العشر، ستزيد البطالة بنسبة 17٪، وفي سيناريو السنوات السبع ستزيد البطالة بنسبة 20٪، وفي سيناريو

السنوات الخمس ستزيد البطالة بنسبة 27٪، وفي سيناريو السنوات الثلاث ستزيد البطالة بنسبة 34، الأمر الذي سيترتب عليه العديد من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية مثل ارتفاع معدلات الجريمة وزيادة معدلات النزوح الداخلي والهجرات غير النظامية

المطلب الرابع: المسارات المحتملة لإدارة الأزمة

فى إطار الاحتمالات المستقبلية للإدارة المصرية لقضية المياه، تبرز عدة احتمالات، أبرزها:

السيناريو الأول: العمل العسكري:

ويقوم على لجوء مصر إلى عملية عسكرية تستهدف الدول التي تهد مصالحها المائية، أو توجه للسدود التي أنشأتها هذه الدول، في ظل عقد المقارنات بين القدرات العسكرية لدول حوض النيل، والتفوق المصري في هذا المجال. كما أن التوترات الداخلية التي تعاني منها دول حوض النيل، يُمكن أن تُشكل عاملاً يدفع النظام المصري للقيام بعملية عسكرية ولو محدودة لإثبات قدراته الردعية حيال التهديدات، وخاصة تجاه إثيوبيا.

إلا أنه يمكن القول أن هذا الاحتمال غير وارد على الإطلاق، في ظل طبيعة توجهات السياسة الخارجية المصرية في المرحلة الراهنة، والتي ما زالت تعاني من أزمة شرعية، كون النظام الحالي جاء بانقلاب عسكري في 2013، ومصر ذاتها تعاني من حالة عدم استقرار سياسي،

كما أن خيار الحرب لا يرتبط فقط بتوازنات القوى العسكرية، ولكنه يرتبط بأنماط التفاعلات الإقليمية والدولية والتحالفات القائمة، وموقع النظام المصري من هذه التحالفات، خاصة في وجود ما يمكن وصفه بالتحالف الاستراتيجي بين كل من إثيوبيا والولايات المتحدة وإسرائيل، والأخيرتان حليفان استراتيجيان للنظام في مصر، ولهما من أوراق الضغط الكثير لضبط حركته الخارجية، إلا إذا قاما هما بالدفع نحو هذه المواجهة، في إطار التدمير الذاتي للقدرات المصرية، التي ستبقى من المنظور الاستراتيجي الإسرائيلي العدو الاستراتيجي الأول لها في المنطقة.

السيناريو الثاني: المفاوضات المباشرة:

حيث أعلنت مصر حرصها على الدخول في مفاوضات مباشرة مع مسئولي دول حوض النيل، وأكدت قدرتها على تسوية الأزمة من خلال هذه المفاوضات، وكان آخر جولات التفاوض (حتى كتابة الورقة) في العاصمة الأميركية واشنطن، فبراير 2020، وصدرت تصريحات إيجابية، وفقاً للمصادر الرسمية المصرية، وأياً كانت نتيجتها التي لم تُعلن حتى تاريخه (24 فبراير 2020)، فإنها محكومة بعدة اعتبارات:

1- يجب أن تدرك مصر أن هناك مجموعة من التنازلات السياسية، والاقتصادية التي يجب أن تقدمها، للدول الأطراف في حوض النيل،

لأن وضعها التفاوضي أضعف مقارنة بهذه الأطراف، وهذه التنازلات يمكن أن تشمل، إقرار حق هذه الدول في بناء سدود داخلية، على أن تشارك مصر فنياً في بنائها، وتقديم دعم مادي مساهمة في ذلك، وأن تعلن مصر تأكيدها لحقوق هذه الدول في إعادة النظر في الاتفاقيات القادمة، ولكن مع التأكيد على شرط الاستخدام العادل للمياه، ودون تدخل أطراف من خارج دول الحوض.

2- تعدد مستويات هذه المفاوضات: فالأزمة الراهنة، أزمة دولية، وليست إقليمية فقط، حيث لا تقتصر على دول الحوض، ولكنها تمتد لتشمل العديد من الأطراف الأخرى الدولية والإقليمية التي لها دور في إدارة الصراع، ومنها الدول المانحة للمساعدات الاقتصادية لدول حوض النيل والتي تتولي المساهمة في خطط التنمية ومشروعات السدود بها، وكذلك عدد من المؤسسات الاقتصادية كالبنك الدولي، هذا بجانب المنظمات الأفريقية المعنية وفي مقدمتها الاتحاد الأفريقي، ومنظمات التنمية الاقتصادية الأفريقية ذات الصلة، والتى أكدت مواثيقها على احترام الاتفاقيات الموقعة، حتى قبل استقلال الدول الأفريقية، حرصا على الأمن والاستقرار بالقارة، وهو ما تطالب به مصر الآن.

3- الضغوط الخارجية على دول حوض النيل: حيث يجب عند الدخول في مفاوضات جادة وفعلية وبناءة، دراسة خريطة التفاعلات الخارجية

لدول حوض النيل، وعلاقاتها السياسية والاقتصادية المحورية، وطبيعة الضغوط التي تتعرض لها هذه الدول من جانب أطراف خارجية، إقليمية ودولية تسعي وراء مصالح وأهداف خاصة.

السيناريو الثالث: الدبلوماسية الشعبية:

حيث يمكن أن تستخدم مصر عددا من مؤسساتها الدينية والثقافية ذات الطابع الخاص، والتى يمكن أن يكون لها دور في تخفيف حدة الأزمة، وفى مقدمة هذه المؤسسات يأتي الأزهر الشريف بما له من تأثير ديني كبير في القارة الأفريقية، وكذلك الكنيسة الأرثوذكسية، في ظل الارتباط التاريخي والديني بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية، إلا أن دور هذه المؤسسات لن يكون كبيراً ومؤثراً، إلا في إطار الحفاظ على العلاقات الودية بين الشعوب، دون تأثير حقيقي على مسار قضية المياه.

خاتمة الدراسة:

من واقع التحليل السابق، تبرز عدة ملاحظات وخلاصات أساسية، من بينها:

1- أن المخاطر التي تتعلق بمصير حصة مصر من المياه لم ولن تنته عن هذا الحد، حتى ولو تم إيجاد حلول وسطية مع دول حوض النيل، للحفاظ على حصة مصر أو الجانب الأكبر منها، خاصة وأن المشكلة

لا تقتصر عند هذه المنطقة، ولكنها تتعلق بقضية عالمية قد تتسبب في حروب مستقبلية أكثر ضراوة من حروب النفط أو حروب مد النفوذ أو حتى العمليات العسكرية التي تشن لتجربة أنواع جديدة من السلاح.

2- أن دول المنبع خاصة التي تعتبر من الدول النامية، تحتاج بطبيعة الأمور إلى دفع عجلة التنمية، ولو تم قياس الأمور بمفهوم الاقتصاد، فإن مياه نهر النيل تشكل لهذه الدول كنزا لا يقل عن النفط، وما ينقصها فقط هو الخبرات والتكنولوجيا والمال، وإذا كانت هناك دول ستوفر لها هذه العناصر، على رأسها إسرائيل التي تقيم مشاريع زراعية عملاقة مع إثيوبيا، والولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى في أوروبا وآسيا، فإن أحدا لن يمنعها عن إحداث هذه التنمية، وهو الأمر الذي سيؤثر حتما على حصة مصر من مياه النيل، ربما بشكل مأساوي.

3- إدراك أهمية المتغير الإسرائيلي في المعادلة، خاصة أن شركة (أجرو بروجيكت) الإسرائيلية، المتخصصة في تصدير التكنولوجيا الزراعية تدير مشروع زراعي في أثيوبيا أعده خبراء إسرائيليون بدأ فقط باستثمار قيمته 80 مليون دولار، ويقف وراء شركة أجرو بروجيكت، "إيريز ميلتسار" ، مدير عام شركة (أفريكا ـ إسرائيل) وشركة معدات الري الإسرائيلية (نيتافيم)، ويدير المشروع خبير زراعي إسرائيلي "دان ديفوسكين" ، ويمتد المشروع مبدئيا على مساحة 100 ألف دونم، ويهدف إلى زراعة الذرة وتباع الشمس والقطن.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، ولكن يجب إدراك الأبعاد الاستراتيجية للتحرك الإسرائيلي، والذي ينطلق تجاه إثيوبيا من عقيدتها الأمنية، ومكانة المياه في الفكر الإسرئيلى التي تفترض الحفاظ على الأمن القومي الإسرائيلي، وتطويق الأمن القومي العربي وذلك من خلال التأثير على مائيته، وكسر طوق الحصار الذي فرضته الدول العربية لها من خلال تبني نظرية حلف المحيط بإقامة علاقات مع الدول المحيطة بالدول العربية وتمثل عمقاً إستراتيجاً له ومن ثم كانت إثيوبيا معقلاً لتلك التحركات.

4- الحديث عن وجود دول عربية خليجية مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، لديها خطط استثمارية في إثيوبيا تقوم على استغلال آلاف الأفدنة المطلة على منابع النيل لاستزراع الأراضي المجاورة من خلال عقود استئجار أو حق انتفاع، وهو ما سيتطلب منها إقامة مشاريع عملاقة مثل السدود لتوفير الطاقة الكهربائية، وهو ما يعني توفير الدعم المالي والسياسي لإثيوبيا في مقابل مصر، خاصة لو تحول الأمر إلى اتجاه عام بين الدول التي تعاني فقراً مائياً وتمتلك موارد كافية لمثل هذا النوع من الاستثمارات

5- حدوث مشكلة حقيقية ولو حتى بالتدريج في حصة مصر تعني كارثة حقيقية على الشارع المصري، والترجمة العملية لنقص حصة

مصر، هو إلغاء وتجميد العديد من المشاريع الزراعية والصناعية، وتبوير الآلاف من الأفدنة، خاصة وأن هناك بالفعل مشاكل تتعلق بالمزارعين الذين لا يجدون أحيانا كثيرة مياه لري المحاصيل، ناهيك عن فرض رسوم إضافية على فاتورة المياه الأمر الذي سيستنزف المجتمع المصري، هذا إن توفرت في حال تفاقمت الأزمة.

توصيات:

1- ضرورة التعامل مع هذا الملف كملف من الدرجة الأولى، قبل أي ملف آخر، لأن مصر قد تصبح عرضة للمساومة من دول أخرى تسعى للحصول على حصة من مياه النيل بطرق ملتوية، وعلى رأسها إسرائيل، وهنك مساعي إسرائيلية لتدويل قضية نهر النيل، بحيث تصبح المياه سلعة مثل النفط، تشتريها الدول التي تعاني من نقص الموارد المائية، هذا بخلاف مشاريعها الزراعية في دول حوض النيل، والمحاولات المستميتة التي تقوم بها ولا تجد من يعارضها، وخاصة بعد تحولات الأوضاع في مصر بعد 2013.

2 هناك ضرورة لإعادة تقييم الأوضاع في مصر من ناحية كمية المياه التي تهدر عند مصب النيل في البحر المتوسط، حيث أن هناك العديد من المشاريع الأجنبية في مجال البتروكيماويات، والتي تستهلك كميات كبيرة من مياه النيل، دون أدنى رقيب أو اهتمام بهذه الثروة المهدرة.

3- ضرورة التفكير الاستراتيجي في بدائل للمياه، لأن التحدي المستقبلي

كبير، ليس فقط على الأمن المائي أو الأمن الغذائي، ولكن أيضاً على الأمن الإنساني والاجتماعي، وكلها مهددات للأمن القومي.

4- الأخذ بنتائج الدراسات العلمية والمبادرات التي يطرحها الخبراء والمفكرون من مصر ومن مختلف دول العالم، في إدارة أزمة المياه، وقضية سد النهضة، وخاصة ذات الإدارة الذاتية المصرية، لأن الرهان على مشروعات إقليمية أو دولية، في دول الجوار الإقليمي أو في بعض دول حوض النيل، يرهن القرار المصري ليس فقط لإرادات هذه الدول ولكن لإرادات الفواعل الإقليمية والدولية التي تقف خلفها.

الجلسة الثانية

محددات التنمية الشاملة

تاريخ الجلسة: 21 أغسطس 2022

مدير الجلسة: د. أمين محمود

ملخص الجلسة:

دارت الجلسة حول، عدة عناوين منها ورقة الدكتور ممدوح حمزة عن مبادئ التنمية الشاملة، وهي ورقة طويلة، تناول فيها الموضوع من جوانب عدة وأرفق به الجداول المختلفة التي تُظهر الوضع المصري أمام دول العالم في العديد من المجالات.

مبادي التنمية الشادملة

د. ممدوح حمزة

محطة الانطلاق

إن المصريين يتطلعون لحكم على أسس علمية وخطط تنمية وتنوير تتضمن أهدافاً واضحة لصالح شعب مصر وخاصة الكادحين، وقادرة على تحرير الشعب المصري من محاولة السيطرة على مقدراته وإرادته وموارده، وعلى التخطيط لتحقيق الاعتماد على موارد البلاد الطبيعية والبشرية ويسعى للتنمية الشاملة والمستمرة، ويعمل لرفع الإنتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية والحياة الكريمة ومكافحة الفقر والتمييز بكافة أنواعه وتنمية القدرات لدعم المشاريع التنموية ونشر المعرفة والتعليم والثقافة ومناخ الإبداع وذلك للحفاظ على هوية مصر وتراثها الحضاري العريق وعطائها الثقافي المتجدد مع الحرص على الدفاع عن الحريات وتأكيد استقلال القضاء ودعم استقلال القرار المصري وسيادة الشعب والحفاظ على المواطن وأمن الوطن وحدوده بجيش قوي ولاؤه أولًا وأخيراً للشعب المصري.

هذا الطرح يشمل أسس الحكم الأمثل لتحقيق التنمية الشاملة والمستمرة اعتماداً في الأساس وفي المقام الأول على القدرة الذاتية المصرية لضمان استمراريتها. التنمية هي الضمان الوحيد لتوفير «حق العيش بالعمل» للشعب المصري «بكرامة» ودون انتقاص «للحرية» واستناداً

إلى مبادئ «العدالة الاجتماعية» بغير حاجة لاستجداء القروض المشروطة والمنح من الخارج وبعيداً عن طلب الإنسان المصري للإحسان والصدقات، ودون أن يقع فريسة الجوع والفقر والبطالة فيضطر إلى بيع جزء من جسده أو بيع صوته الانتخابي نظير قوت يومين أو ثلاثة أيام أو قيام الدولة ببيع أصولها مثل أراضي وقطاع عام ومؤسسات مثل الجامعات والمستشفيات والمرافق.

يقاس نجاح التنمية بمدى تعظيم العائد من القيمة التي يضيفها الإنسان (المصري) للأصول الثابتة التي يتمتع بها الوطن، ويجب عمل خارطة لمصر يوضح فيها عائد القيمة المضافة لأصول مصر الجوهرية براً وبحراً وجواً، وتقاس هذه القيمة بالعائد السنوي المتجدد لكل كيلو متر مربع في مصر. ونود التنبيه بأن بيع أي أصل من أصول مصر لا يعتبر عائداً لميزانية الدولة، وإدخاله كعائد في ميزانية الدولة كان جرماً مالياً اقترفته النظم السابقة. حيث إن البيع للأصول هو تحويلها من قيمة ثابتة يمكن أن تدر دخلاً للبلاد بصفة دورية مستمرة ومتزايدة القيمة مع الوقت إلى سيولة نقدية تتآكل قيمتها مع الوقت وتنتهي مهما كانت سبل استثمارها. ويجب التأكيد على أن أي أصل يباع الآن لا يمكن شراؤه بعد فترة زمنية بنفس سعر بيعه بل بأضعاف متضاعفة، مما يدل على أن البيع للأصول هو إهدار لثروة الوطن ومرفق رقم (1) جدول دراسة مقارنة يوضح كيف تم التعامل على بعض من الأراضي المصرية، أي الأصل الجوهري منذ عام 1856 إلى 2006.

فمثلاً قناة السويس مساحتها 70 كم^2 وتحقق عائداً سنوياً حوالي 5،537 مليار دولار (طبقاً لإحصائية سنة 2011) وبذلك يكون عائد القيمة المضافة قدره 80 مليون دولار سنوياً لكل كيلو متر مربع من أرض مصر (أهم الأصول الجوهرية). ويمكن عمل نفس الحسابات لمساحة موقع سد أسوان والسد العالي ومربع معبدي الأقصر والكرنك، ولكن لن نجد شيئاً يذكر يمكن حسابه كعائد للقيمة المضافة لأصول مصر منذ السبعينات من القرن الماضي.

وعند إقرار أي مشروع يجب إجراء دراسة على أساس اعتبار هذا المشروع قيمة مضافة، ودراسة العائد المستمر المتجدد القابل للزيادة من هذه القيمة المضافة كأحد طرق التفضيل بين المشروعات وأولوياتها.

وقد اعتمدت في إعداد هذه المبادئ على خمسة وأربعين عاماً من الخبرة المتراكمة وهي نتاج لمزيج من العمل في المشروعات التنموية والعمل العام الذي بدأته في مقتبل سن الشباب أي منذ الصبا.

أولا: الإدارة والاستراتيجيات والسياسات

القدرة البشرية: في جميع الاستراتيجيات والسياسات وخطط التنمية يجب أن يكون الإنسان المصري هو المستفيد الأول منها، وهو أيضا الفاعل الأصلي في تخطيطها وتنفيذها، أي أنه هو الغاية وهو الوسيلة، وبناءً عليه فإن جودة حياة الإنسان المصري هي المحور الرئيسي وليس الربح المطلق أو المال أو الشركات المحتكرة أو الشركات

متعددة الجنسيات أو إملاءات أجنبية. ولن يتحقق ذلك بعيداً عن ربط الاستراتيجيات والسياسات والتنمية في كل مستوياتها ونوعياتها بمبدأ مشاركة المواطنين واستدعاء الخبراء الوطنيين مهما استعصت المشاكل والبعد عن إيجاد حلول مستوردة من الخارج في صندوق أسود مغلق. وتكون الاستعانة بالخبرة الخارجية بواسطة وعن طريق الخبراء المصريين في نفس التخصص (اقتصاد – مالية – تنمية) وليس عن طريق جهة إدارية ليس لها دراية بالنواحي الفنية المطلوب لها الخبرة الأجنبية. وقد أثبتت التجربة أن الاستعانة بالمكاتب أو المؤسسات الأجنبية لحل مشاكل الحكومة الإدارية والاقتصادية لم تأت بأية فائدة بل بالعكس ساءت الأحوال.

وتأكيدا لأهمية التنمية البشرية في تقدم الأمم تهتم منظمة الأمم المتحدة بإصدار تقرير التنمية البشرية، ويبين أحدث هذه التقارير أن ترتيب مصر في مؤشر التنمية البشرية هو 108 من أصل 174 دولة بالمقارنة مع كوريا الجنوبية (17) وإسرائيل (18) وماليزيا (62) وتركيا (72) وهو ما يؤكد أن الإنسان هو وسيلة التقدم وغايته.

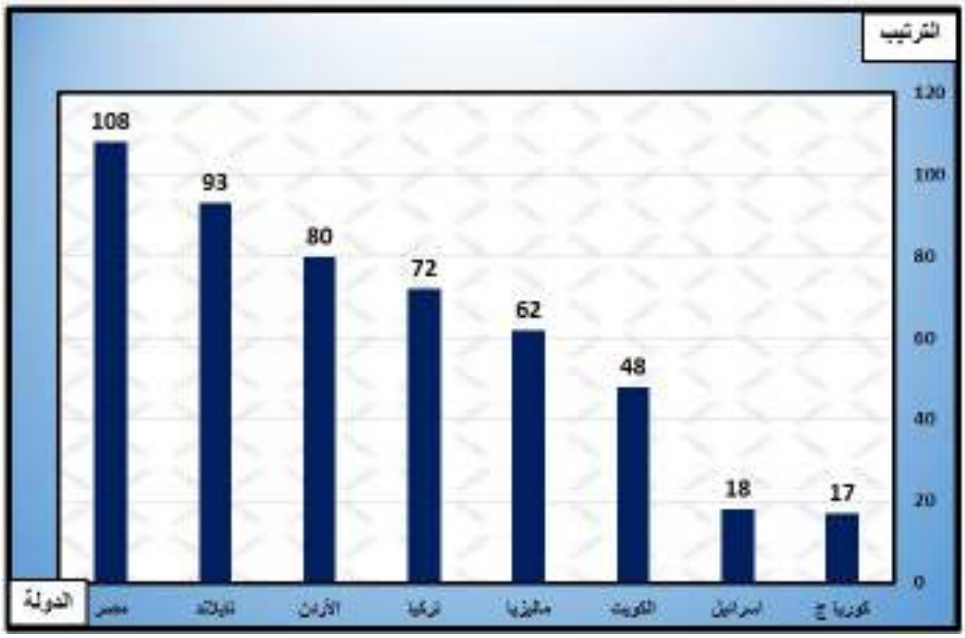

الشكل رقم (1): ترتيب مصر وبعض الدول في مؤشر التنمية البشرية: الترتيب الأقل هو الأفضل والترتيب الأكبر هو الأسوأ

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية 2014

تحديد مشكلة الاقتصاد:

هناك خلط شديد بين أسباب مشاكل مصر الاقتصادية المالية والنقدية من جهة وتداعياتها من جهة أخرى، أو خلط بين المرض وأعراضه، ولذلك ما لم تجد المشكلة الاقتصادية الجوهرية طريقها للحل، فإن تداعياتها سوف تستمر وتتكرر مهما كانت تدخلات وقرارات البنك المركزي أو الحكومة أو رئيس الدولة.

والمرض الاقتصادي المزمن هو زيادة ما تستورده الدولة من سلع وخدمات عما تصدره، وعدم كفاية الموارد المالية المتاحة للدولة لتغطية هذه الفجوة، فتكون النتيجة، ارتفاع الطلب وسعر العملة الأجنبية وبالتالي ارتفاع سعر جميع السلع تباعاً مما يزيد نسبة عجز الموازنة ونسبة التضخم ونسبة الديون للناتج العام.

ولذلك يجب على الحكومة وضع السياسات والاستراتيجيات اللازمة للقضاء على أساس المرض، وهو مرض زيادة الاستيراد عن التصدير الذي وصل إلى 50 مليار دولار وإلا سيظل المرض قائم وما يتبعه من عجز في الموازنة وزيادة نسبة التضخم وزيادة الديون، وهو دوامة تؤدي إلى تفاقم الفقر وحافة عدم تنفيذ الالتزامات وحقوق الآخرين وقد نصل إلى وشك الإفلاس، وإلا سنكون أمام مسكنات وإجراءات مؤقتة وتأجيل أعراضه مع بقاء المرض متأصل. وتكشف البيانات الرسمية المتاحة أن المقارنة بين الصادرات والواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي منذ عام 1990 الفجوة المزمنة بين الصادرات والواردات وهي تكشف أيضا تضاؤل نسبة الصادرات من 33٪ من الناتج المحلي عام 2008 لتصبح 14٪ فقط عام 2014، ويلاحظ كذلك أن الصادرات لم تتفوق على الواردات في أي سنة من السنوات.

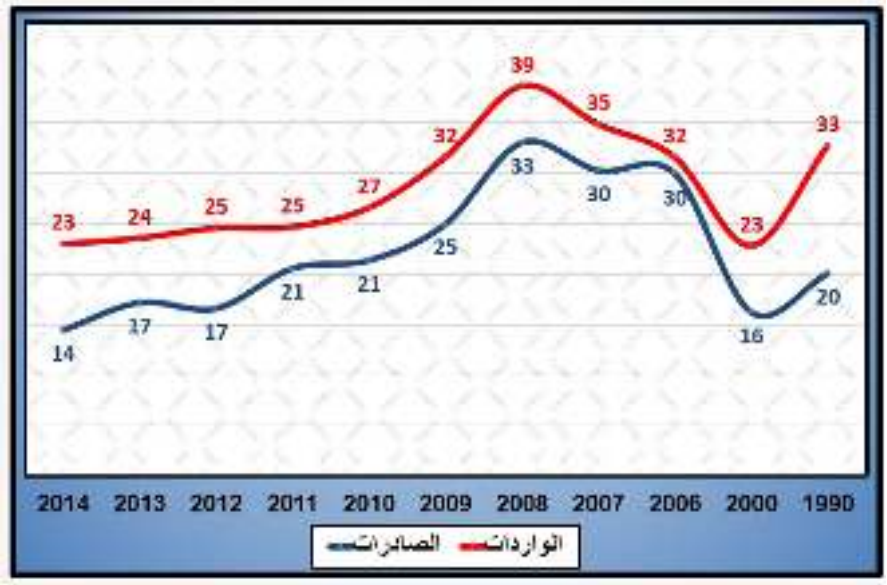

الشكل رقم (2) ويوضح تطور نسبة الصادرات والواردات من الناتج المحلي

المصدر: البنك الدولي

الرؤية الاقتصادية:

يجب أن تكون الرؤية الاقتصادية واضحة ومحددة لأن استمرار حالة التخبط والتناقض في السياسات الحكومية، جاء بآثار سلبية شديدة، وهو أساس ما تعانيه مصر الآن. والرؤية الاقتصادية تختلف عن بيان الحكومة أو الموازنة السنوية التي تحتوي على توقعات موارد وتخطيط إنفاق، وأيضاً الرؤية الاقتصادية تختلف عن وثيقة 2030 التي أعدتها وزارة التخطيط والمتضمنة مستهدفات التنمية خلال الخمس سنوات قادمة. والرؤية الاقتصادية هي:

تحديد المجالات التي تطبق فيها السياسة التوسعية في زيادة الضرائب (التصاعدية مثلاً) ومعها زيادة الإنفاق العام (مثل الصحة والتعليم).
تحديد المجالات الأخرى التي تطبق فيها سياسة الترشيد في الإنفاق (مثل مشروعات مدن جديدة ومشروعات كبرى بدون عائد مباشر) من أجل تحسين عجز الموازنة ومعها الدين الداخلي والتضخم.
استكمال منظومة الحماية الاجتماعية لتشمل التعليم والصحة وتوفير فرص العمل ولا يكتفي مطلقاً بضبط توزيع الخبز وإطلاق برامج مسكنات مثل «كرامة» و»تكافل».

يكون طريق تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، هو الأساس لتحقيق النمو الاقتصادي، ويجب توفير سبل التمويل والتدريب والمعلومات ودراسات الجدوى والتسويق له، مع إعادة النظر في الإعفاءات والمزايا والدعم المعطى للصناعات الكبيرة، ويكون ذلك محصوراً فيما تقدمه هذه الصناعات الكبرى للاقتصاد مثل التصدير ودعمه للصناعات الصغيرة والمتوسطة كصناعات مغذية للصناعات الكبيرة.

تحديد القطاعات الاقتصادية الأولى بالرعاية والتي ينظم لها برامج جذب وتسهيل كونها الأهم لاحتياجات البلاد ولا تستمر الدولة لمحاولة النهوض في كل القطاعات آنياً فتتناثر الجهود ويرتبك المستثمرون.

1- الدولة هي المحرك الأساسي للتنمية:

تُسخِّر السياسة والدبلوماسية والبنوك والاقتصاد والسياسة النقدية لخدمة التنمية، وذلك من خلال خمسة محاور رئيسية كالآتي:

المحور الأول: وضع رؤى واستراتيجيات وخطط تنموية مرتبطة جداول زمنية محددة لتنمية المجالات الإنتاجية والخدمية، وأيضاً لتنمية القدرة الذاتية البشرية للمجتمع المصري، ويجب تحديد التوازن بين إنفاق الخدمات واستثمار الإنتاج مع التركيز أولاً على خدمات التعليم والإنتاج للتصدير. والخطوة الأولى لتحقيق ذلك هي إعادة وزارة التخطيط، وتفعيل المجلس الأعلى للتخطيط القومي الذي يجب أن يتصدره العلماء المبتكرون والمبدعون والمفكرون من الشعب المصري، وليس فقط خبراء السياسة النقدية والمالية والاقتصاد والتعمير. بحيث تكون المشروعات التنموية، ليست فقط لتنمية مصر ولكن لتكون قاطرة لتفعيل وبناء القدرة الذاتية المصرية في المجالات المختلفة.

المحور الثاني: تنفيذ مشروعات قومية إنتاجية كبرى بواسطة الدولة، ثم طرحها بأسلوب الاكتتاب العام لتصبح مملوكة للشعب واسترداد الدولة أموالها، ويعاد استخدام هذه الأموال في مشروعات قومية إنتاجية أخرى وهذه المشروعات الإنتاجية الكبرى تكون أيضا قاطرة لتنمية المصانع الصغرى المغذية لها. أي أن تستخدم الدولة قدرتها التنفيذية والمالية

لبدء المشروع، ولا تستمر الدولة مالكة للمشروع بكامله، فعليها أن تحول الملكية إلى مزيج من الملكية الشعبية المباشرة، وشركات القطاع الخاص، والتعاوني ولا مانع من احتفاظ الدولة بجزء من الملكية.

ويلاحظ أن هناك كميات هائلة من الفوائض المالية والمدخرات متاحة للمصريين تعبر عن نفسها في حجز الأراضي والفيلات والشاليهات السياحية جزء كبير منها كان نتيجة عدم وجود بدائل استثمارية وبذلك يمكن تحويل هذه الاستثمارات العقارية الثابتة إلى استثمارات صناعية ديناميكية تدر دخلاً متجدداً ومتزايداً مع الوقت وقابلة للتصدير.

المحور الثالث: يتم تنفيذ مشروعات قومية للخدمات والمرافق موزعة على المستوى الجغرافي مع الأولوية للمناطق المحرومة، وتتنوع هذه المشروعات بين مدارس وجامعات ومستشفيات ووحدات صحية، ومشروعات المياه، والصرف الصحي، والكهرباء، وتدوير المخلفات، والسكك الحديدية، وصيانة وإصلاح طرق الدلتا والوادي وأن تكون شبكة طرق مرتبطة عضوياً بشبكة السكك الحديدية والموانئ والمطارات ومناطق التنمية الصناعية والزراعية الجديدة، على أن يكون ذلك من ميزانية الدولة، وفي حالة عدم توفر التمويل من خزانة الدولة يمكن إسناد تنفيذ المشروعات شاملة التمويل للقطاع الخاص المصري؛ على أن يكون السداد من ميزانية الدولة على فترة من 7 إلى 15 سنة، مع عدم السماح للشركة المنفذة باستعادة أموالها من المواطنين

مباشرة، وعدم استخدام أسلوب حق الانتفاع أو الإلزام أو الـ BOT في المشروعات التي تؤثر مباشرة في العناصر الأساسية لحياة الإنسان المصري الموضحة في البند 10 التالي، حيث أن التنفيذ المباشر يقل عن نصف تكلفة مشروعات باستخدام أسلوب BOT وما يماثلها.

المحور الرابع: دعم تكوين ظهير سياسي مهتم بالعمل العام وبالأخص ثقافة التنمية والإنتاج بتكثف العمل الحزبي، وأسوة بالدول المتقدمة فإن عدد الأحزاب العاملة الفعالة القوية في الدولة تكون إما حزبين أو ثلاثة أحزاب مثل أمريكا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا، ويمكن الوصول لهذا التكثيف بغرض زيادة الفاعلية وتعظيم المشاركة في العمل السياسي عن طريق دعوة الدولة لدعم 3 أحزاب فقط في حالة دمج الأحزاب الحالية في ثلاثة أحزاب: يسار ويمين ووسط، ويشمل هذا الدعم الشق المالي لمدة 3 سنوات متتالية وذلك طبقاً لروابط محددة لتفي بغرض توسيع المشاركة الشعبية في العمل السياسي.

المحور الخامس: دعم وتحفيز وتشجيع حق التنظيم للمجتمع المدني بكافة أشكاله، لكي تكون الحكومة خاضعة لرقابة الرأي العام مثل رقابة أصحاب الودائع في البنوك ورقابة الشركات التي اقترضت من البنوك ورقابة دافعي الضرائب ومراقبة فواتير المرافق وضمان حقوق المستهلك، وهذه الرقابة حتماً ستؤدي إلى الحكم الرشيد.

2- تحرير واستقلال القرار الاقتصادي المصري

تحديد استراتيجية واضحة وثابتة ومستقرة، إذا ما كان هناك اضطراراً للتعامل مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والجهات الأخرى المقرضة أو المانحة، بحيث لا تحيد مصر عن سياسات العدالة الاجتماعية والاستقلال السياسي. وتوضع هذه الاستراتيجية من مجلس أو لجنة دائمة تضم أكفأ خبراء مصر في هذا المجال. ويمكن الاستعانة بخبراء العالم الثالث الذي استخدم استراتيجية ناجحة للمحافظة على الاقتصاد القومي والمجتمع للتعامل مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الماضي (مثل ماليزيا، البرازيل والأرجنتين بعد الإفلاس).

3- وزارة المالية

لا توجد جهة حكومية أخرى أكثر تأثيراً في الحكم مثل وزارة المالية حيث إنها مسؤولة عن:

- الأجور والمرتبات، وشروط التعيينات الوظيفية، والحد الأدنى والأقصى للأجور.
- المناقصات والمزايدات والضرائب والجمارك، وموارد الدولة واعتماد بنود الصرف.
- سوق المال والبورصة والاكتتابات العامة.
- الحسابات والصناديق الخاصة.

- المعـاشــات.
- التنسيق مع الوزارات والمؤسسات المختلفة لوضع ميزانية الدولة.

لذا وجب إعادة هيكلتها وتدريب وتأهيل موظفيها والعناية بهم ويجب أن نجذب أوائل خريجي الجامعات في التخصصات المختلفة وإعداد برامج تعليم وتثقيف لهم ليكون العنصر الفعال في إدارة وزارة المالية وليس فقط القيادات العليا.

ويجب أن يتفرغ عدد من المتخصصين القادرين لإعداد هذه الهيكلية في ضوء السياسات المالية الجديدة المنبثقة من هذه المبادئ.

ويجب ألا يفوتنا الاهتمام بدعم نظم ومعايير المراجعة والرقابة لتحقيق مبادئ الشفافية والإدارة الرشيدة وتدريب القائمين على إعداد التقارير المرتبطة بالمال العام ليكونوا على أفضل مستوى، ويكفي أن نعرف أن جنوب إفريقيا هي الأفضل عالميا في هذا الصدد بشهادة المنتدى الاقتصادي العالمي.

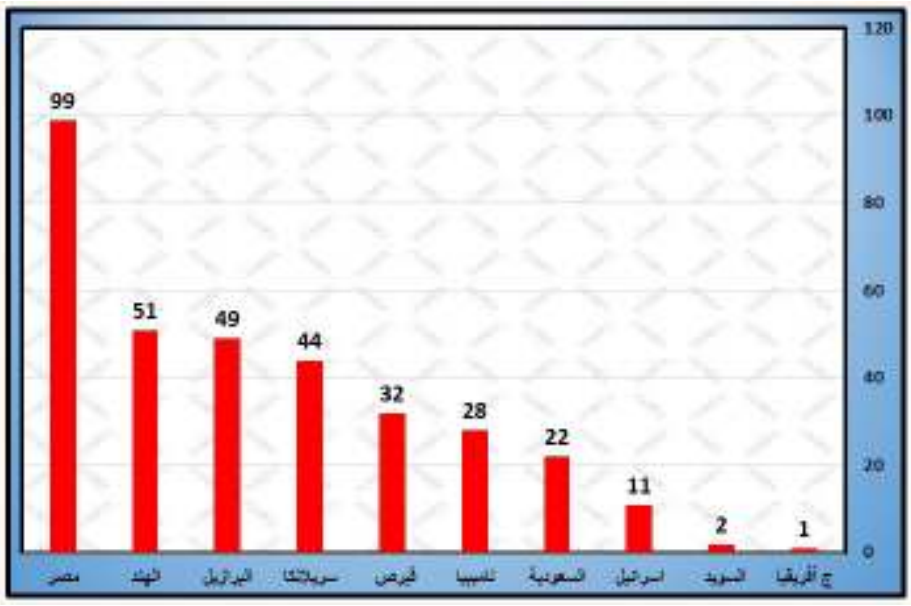

الشكل رقم (3) قوة معايير المراجعة وإعداد التقارير، الترتيب الأقل هو الأفضل والترتيب الأكبر هو الأسوأ

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي

4- الحكم المحلي

أداة أساسية لتحقيق التنمية على المستوى الشعبي والمحلي، وبطريقة مباشرة تشترك فيها الجماهير، ولكن هذا يستلزم إعادة صياغته بما يضمن فاعليته وكفاءته لتحقيق التنمية الشاملة المستمرة ورفع احتمالات الفساد عنه. فمن الحكم المحلي تتبلور السياسات والتنمية كمطالب شعبية. ثم تقع مسؤولية الإشراف على التنفيذ أيضا على الوحدات المحلية بأسلوب اللامركزية. ولا ينحصر الموضوع عند المركزية

أو اللامركزية، وإنما أيضا تأكيد ديموقراطية الحكم المحلي ومشاركة المجالس المحلية في المساءلة والمحاسبة والتوصية بعزل المحافظين، ويفضل أن يكون هناك مكتباً للنيابة الإدارية في كل المجالس المحلية لتلقى شكاوى المواطنين من المجالس المحلية لدراستها وتحويلها إلى الجهات المتخصصة لتُكسِب الشعب الثقة في مجالسه المحلية

5- الهيئة العامة للتنمية الزراعية واستصلاح الأراضي

هذه الهيئة من أهم الهيئات التي يقع على عاتقها المشروع الحتمي القومي لإعادة التوزيع الجغرافي للسكان في الأحوزة المهجورة (مثل الصحراء الغربية والشرقية وسيناء وجنوب الوادي وبلاد النوبة)، وتحويلها إلى أحوزة منتجة ليس فقط لتخفيض الكثافة السكانية في الوادي والدلتا، وإنما أيضا لتوسيع مساحة العمران وبالأخص الرقعة الزراعية لتوفير الأمن الغذائي، وتوفير مصادر جديدة للمياه الجوفية التي لم تستخدم، وتحسين الوضع البيئي، وتوفير فرص عمل، وتحقيق أبحاث علماء الزراعة والري – المهملة في الأدراج - بما يفيد المجتمع المصري. ويجب التأكيد على أن هذه الهيئة هدفها التنمية وليس تجارة الأراضي كما هو الوضع الحالي.

6- إصدار قوانين صارمة لمنع الاحتكار

الذي تفشى في السلع الاستهلاكية الغذائية الأساسية وكذا في المواد الاستراتيجية مثل الحديد والأسمنت والأسمدة والمبيدات ويجب تحديد

هامش ربح لجميع السلع المستوردة والمحددة فاتورة استيرادها فنزيد حصيلة الضرائب والجمارك ويقل الاستيراد وندعم بذلك الصناعات المحلية.

يجب إعادة النظر في البنية المؤسسية لجهاز ما يسمى محاربة الممارسات الاحتكارية وتعزيز المنافسة لأنه جهاز غير فعال ودائماً يديره شخصيات غير مستقله بل منحازة للشركات الاحتكارية وهذه مسألة في غاية الأهمية إذا أردنا كسر الاحتكار.

ويهتم المنتدى الاقتصادي العالمي عند إصدار تقارير التنافسية الاقتصادية لدول العالم بتقييم مدى فعالية قوانين مكافحة الاحتكار، باعتبارها أحد أسس المنافسة الحقيقية في أي اقتصاد حر، ومن المؤسف أن هذا المؤشر يفضح مدى ضعف فعالية قوانين مكافحة الاحتكار في مصر، إذ تأتى في المركز 132 من بين 148 دولة في حين تأتى سنغافورة في المركز الرابع وجنوب إفريقيا في المركز الثامن وماليزيا في المركز 23 حتى غانا جاءت بالمركز 63.

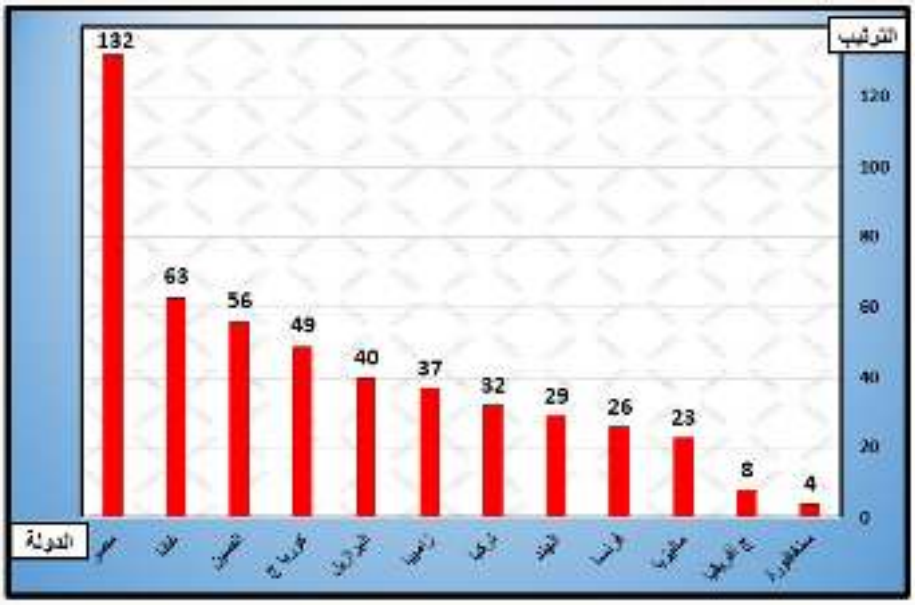

الشكل رقم (4) ويوضح ترتيب فعالية قوانين مكافحة الاحتكار في مصر وبعض الدول، الترتيب الأقل هو الأفضل والترتيب الأكبر هو الأسوأ.

المصدر: تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي عن تنافسية الاقتصادات في 2014

7- إنشاء هيئة عليا للتنسيق بين الجهات الرقابية

بغرض زيادة كفاءتها، وتوفير الشفافية والمساءلة وسيادة القانون، ومنع حدوث الفساد من الأساس، بدلاً من الانتظار لمحاكمة الفساد. وكذلك إعادة تنظيم الهياكل الإدارية في الدولة بما يضمن عدم تكرار الأجهزة، والتنسيق بينها. وتكون هذه الهيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية المنوطة بمراقبتها والتطبيق الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خاصة

قانون حماية الشهود والمبلغين.

وتوضح تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية كيف تدنى ترتيب مصربين الدول العربية في مؤشر السيطرة على الفساد وكيف سبقتنا الجزائر وجيبوتي والمغرب وتونس والكويت والسعودية وعمان والأردن والبحرين وقطر والإمارات.

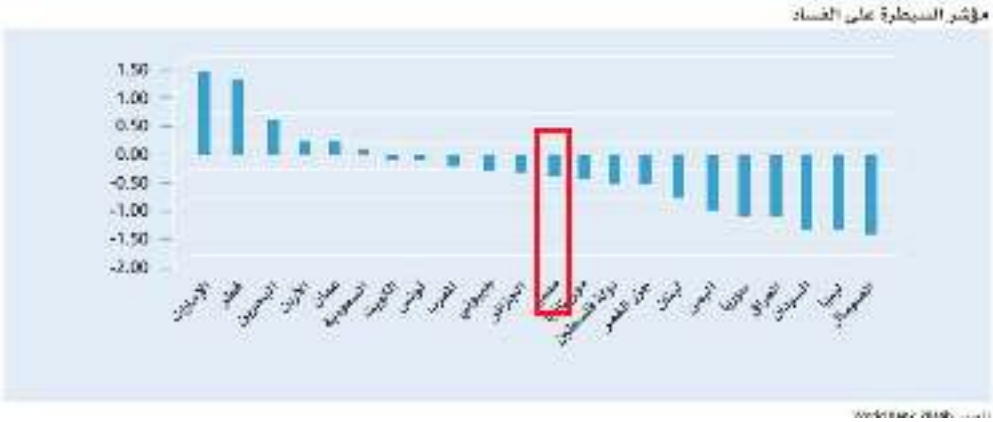

الشكل رقم (5) ويوضح مؤشر السيطرة على الفساد في الدول العربية

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2014

8- جميع الوظائف القيادية

في مؤسسات وهيئات وشركات ووزارات الدولة، وأيضاً القيادات العليا بالجامعات يجب أن تكون بالإعلان والمسابقة لتحديد مدى المعرفة والمصداقية لمن يعتلي أهم الوظائف، ويجب أن تتسم المسابقة بالشفافية؛ حتى يعتلي هذه المناصب الهامة أفضل الكفاءات.

9- إلغاء النظرة السلعية والتجارية إلى العناصر الأساسية للحياة للمواطن المصري لكي تتوافر العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية كما يلي:

أولاً المرافق: وهي المياه والكهرباء والغاز والقمامة والصرف الصحي.

ثانياً الخدمات الأساسية: وهي الصحة والنقل العام.

ثالثاً حقوق الإنسان الأساسية: وهي التعليم والمسكن منخفض التكاليف لمحدودي ومعدومي الدخل.

على أن تقدم جميع البنود الموضحة بعاليه (أولاً وثانياً وثالثاً) وهي متطلبات للحياة الكريمة إما بسعر التكلفة أو بأسعار مدعمة حتى حد استهلاك معين أو بالمجان (مثل التعليم) مع ملاحظة تدرج يلتزم بالعدالة الاجتماعية عند تسعير المرافق والخدمات بعاليه. وهذا لا يمنع قيام القطاع الخاص بتوفير تعليم وصحة ووسائل نقل وانتقال لمن يرغب شرائه كسلعة.

10- تشجيع وتحفيز الإبداع والاختراع

في المجالات التي ترتقي بالمجتمع المصري طبقاً لخطة قومية يكون هدفها أن نصل إلى 12 براءة اختراع مسجلة عالمياً لكل مليون مصري سنوياً كحد أدنى، حيث أن هذا شرط اعتبار مصر دولة تكنولوجية،

وعلى الإعلام تبنى نشر هذه الثقافة بشرط أن يكون الاختراع ذا قيمة للمجتمع وأيضاً قابل بالتجربة للاستغلال التجاري.

وتهتم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، اليونسكو، عام 1945 والتي تتألف من 193 دولة عضو بإحصاء أعداد العاملين بالبحث العلمي بمختلف الدول ومن واقع بياناتها المعلنة يمكن عمل مقارنة لتطور أعداد العاملين بالبحث العلمي في كل من مصر وكوريا الجنوبية وتركيا خلال الفترة من 2007 إلى 2013 لنكتشف حجم الفجوة التي تفصلنا عن الدول التي استطاعت أن تلحق بالعصر وتغير وجه الحياة على أرضها.

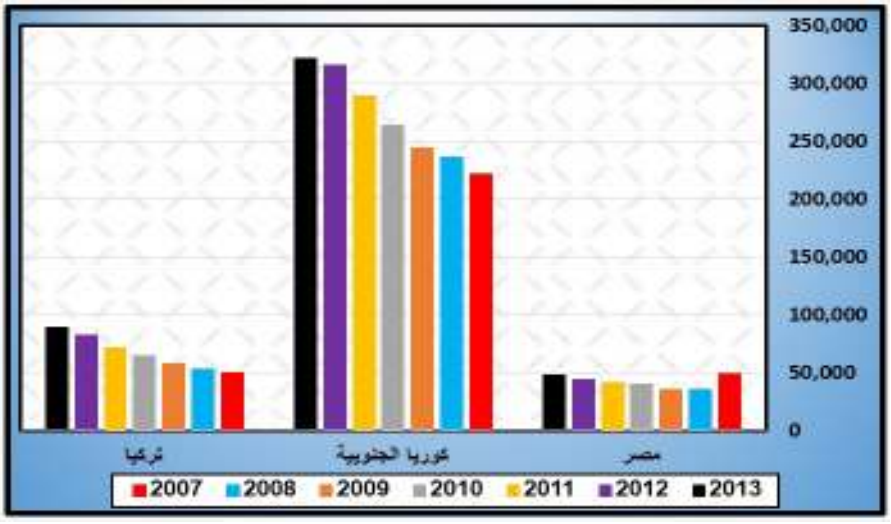

الشكل رقم (6) تطور أعداد العاملين بمجالات البحث العلمي في كل من مصر وكوريا الجنوبية وتركيا

المصدر: منظمة اليونسكو

11- العمل على أن يكون البحث العلمي متصلا اتصالاً مباشراً بمتطلبات وتقدم المجتمع

تتوقف الدولة مؤقتاً عن تمويل أو دعم الأبحاث العلمية التي تتصف بالرفاهية أو الغير متصلة مباشرة بالاحتياجات الاقتصادية والمجتمعية للشعب المصري. ويجب أن يفتح المجال أمام الباحثين والعلماء والمهندسين في قطاع الدفاع والقطاع العسكري تحت إشراف الدولة، حيث أثبتت التجربة أن هذا المجال هو قاطرة التقدم التكنولوجي (ومثال ذلك الموبايل والإنترنت ومحركات الطائرات النفاثة بدأ استخدامها عسكرياً).

12- تكافؤ الفرص في الوظائف والأعمال

الالتزام بمبادئ التنافس الشريف الغير منحاز لتوزيع الوظائف والأعمال على الأفراد والشركات والمؤسسات المصرية، والابتعاد عن الشبهات والأمر المباشر وعمل دراسة كافيه وأيضاً مناقشة مجتمعية قبل تنفيذ برامج أو مشروعات.

وللأسف فإن المقارنة بين مصر وبعض الدول المتقدمة في أحد أهم مؤشرات التنافسية الاقتصادية لعام 2015-2016 وهو مؤشر الاعتماد على الإدارة المحترفة والمتخصصة، ويضم 140 دولة وتبدو فيه مصر في المركز 133 نظرا لانتشار ظاهرة الاعتماد على أهل الثقة بدلا من أهل الخبرة والكفاءة، مما يدل على أحد أهم أسباب تأخر الإدارة في

مصر.

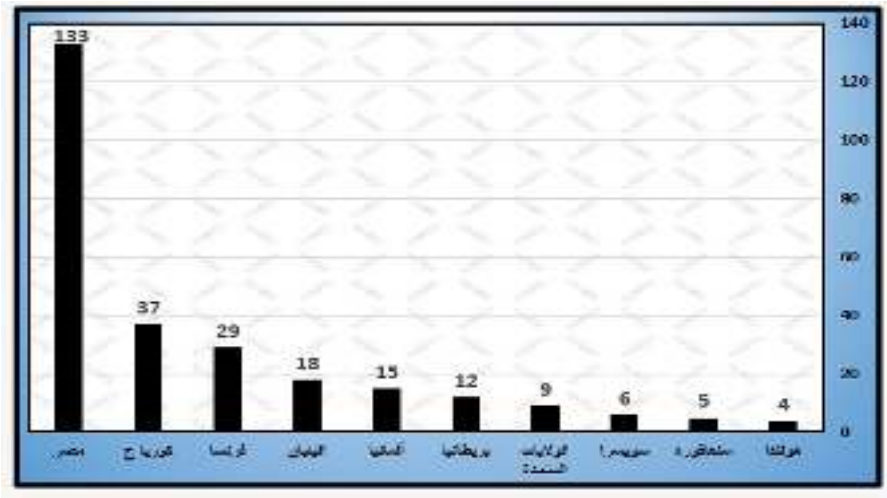

الشكل رقم (7) مؤشر الاعتماد على الإدارة المحترفة والترتيب الأقل هو الأفضل والترتيب الأكبر هو الأسوأ.

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي

13- مؤشرات نجاح التنمية

يجب إعادة النظر في مؤشرات نسبة النمو والناتج القومي العام GDP ومتوسط دخل الفرد كمؤشرات لقياس النجاح، حيث أنها لم تعد كافية لقياس وصول التنمية لجميع أفراد الشعب وفي جميع المناطق وبالذات المهملة منها، ولذلك يجب التوصل إلى مؤشرات أكثر فاعلية ومصداقية لقياس مدى وصول ناتج التنمية لجميع طبقات الشعب وجميع المناطق.

وربما يكون من المفيد هنا أن نسترشد بأهداف التنمية المستدامة كما أعلنتها الأمم المتحدة وهي:

الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية.

الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.

الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

الهدف 9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.

الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة

وقادرة على الصمود ومستدامة.

الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولين.

الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات.

الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

وإذا كان الهدف الأول يتحدث عن القضاء على الفقر نهائيا والهدف الثاني يتحدث عن القضاء على الجوع، فإن الهدف العاشر يتحدث عن الحد من انعدام المساواة داخل البلدان) بين الأغنياء والفقراء (في نفس المدينة) وفيما بينها (المدن والريف) وهذا رفع مستوى الدخل والخدمات المقدمة للمواطنين الفقراء بنسبة أكبر من النسبة العامة لنمو الاقتصاد للحد من الفجوة بين الفقراء والأغنياء في المجتمع وهذا يذكرنا بأهمية التعامل الجاد مع الأحياء الفقيرة والعشوائيات.

الشكل رقم (8) ويوضح أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر كما حددتها منظمة الأمم المتحدة

اقتصاد يعتمد على الإنتاج في المقام الأول

الإنتاج هو الأساس والأولى بالرعاية، مع منح الأولوية للإنتاج المبنى على المزايا النوعية لمصر، مثل: توافر المواد الخام بأنواعها، والطاقة المتجددة والغاز، والمناخ، وأيضاً توافر الأسواق القريبة في إفريقيا والمنطقة العربية، فليس من المعقول أن تستورد مصر جلباب وملابس الحج وفوانيس رمضان من الصين وأن تستورد المنطقة العربية البذور والشتلات والتقاوي من هولندا وأوروبا وإسرائيل بالرغم من أن مصر أول من طبَّق الزراعة المنظمة في العالم، وبينما في مصر بطالة وفي بنوكنا ودائع تفوق الـ 1,80 تريليون جنيه، علاوة على ذلك القوة

الاستثمارية لأفراد الشعب المبددة حالياً في العقارات.

الاهتمام بإعلاء قيمة العمل المنتج بين جميع طبقات الشعب، وإصدار القوانين، واللوائح التي تحفز الإنتاج، وإعطاء أولويات تحفيز، وتشجيع للإنتاج، وبالأخص الذي يعتمد على عمالة كثيفة، والذي لا يستخدم المياه بكثرة والذي يقلل من الفجوة الغذائية، ويمارس الإنتاج في الأحوزة المهجورة، ويحقق التنافسية العالمية، ويساعد على اتزان ميزان المدفوعات والاحتياطي النقدي وعلى قدر ما يحققه الإنتاج من العوامل المذكورة على قدر التحفيز والدعم الذي يعطى للمستثمر المحقق لهذه الأهداف، وبالأخص التنافسية العالمية والتصدير. ودراسة تعديل قانون التأمينات الاجتماعية دعماً لزيادة فرص العمل.

وفي هذا المجال يجب أن نلقى نظرة على تطور مساهمة الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي (الصناعة – الزراعة – الخدمات) خلال الأعوام الماضية لنرى كيف انخفضت مساهمة القيمة المضافة من الزراعة في الناتج المحلي من 19٪ عام 1990 إلى 11 ٪ عام 2014 نتيجة عدم الاهتمام بتطوير الزراعة مما نتج عنه زيادة الفجوة الغذائية واعتماد مصر على استيراد حوالي ثلثي طعامها من الخارج، بخلاف تدهور أحوال ملايين العائلات من أهلنا العاملين بالزراعة في طول البلاد وعرضها.

الشكل رقم (9) يوضح مساهمة الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي

المصدر: البنك الدولي

دعم وإعادة إحياء وتقوية القطاع التعاوني للإنتاج والخدمات والحرف التقليدية واليدوية والتنمية البشرية، جنباً إلى جنب مع قطاع الدولة، والقطاع الخاص، والقطاع الاستثماري (الأجنبي)، وهذا يستلزم إعادة صياغة قانون التعاونيات ورفع ما أدخل عليه من تعديلات أضرت بممارسة العمل التعاوني وحجمته.

تعظيم وتشجيع المشروعات القائمة على الزراعة التعاونية وعلى مبدأ المزارع المالك أو الحائز، ولا يسمح للأجانب الاستثمار في زراعة الأرض، لأنه المهنة الأولى للإنسان المصري ويعمل بها 40٪ من

طاقة العمل المصرية، وللتأكد من أن القيمة المضافة من الزراعة عائدة بالكامل للشعب المصري، مع وضع برامج جادة لتثقيف الفلاح عملياً، ورفع الهدم الإعلامي عنه. ويجب عدم تفتيت وإهدار ثروة الأراضي الزراعية الجديدة بتحديد المساحة الحرجة لاقتصاديات الزراعة الصحراوية، ودعم المزارع التعاونية.

أما بالنسبة للأراضي القديمة (الوادي والدلتا) فيجب تقسيمه إلى حيازات ذات مساحات اقتصادية والعودة إلى الدورة الزراعية والتحول التدريجي من الري بالغمر إلى الري بالرش أو بالتنقيط مما يوفر مياه الري فتستخدم للتوسع في استصلاح الأراضي البور في الظهير الصحراوي، ورفع إنتاجيتها، وزيادته من فائض توفير مياه الري التي تهدر الآن في الغمر لذا يجب الحفاظ على الظهير الصحراوي ليكون الامتداد الأفقي الزراعي. وعلى الجهات البحثية التركيز على استنباط بذور وشتلات وتقاوي مقاومة للملوحة وكثيفة الإنتاج وقليلة استخدام مياه الري.

ولتوضيح حجم الجرم الذي تم ارتكابه في حق التنمية في مصر، وليس فقط في حق الحركة التعاونية، يكفي أن نعرف أن حجم أعمال أكبر 300 مؤسسة تعاونية في العالم يتجاوز 2300 مليار دولار سنويا، ويتوزع نشاط هذه المؤسسات بين25٪ منها في قطاع الزراعة والغذاء و20٪ في مجالات تجارة الجملة والتجزئة وهو ما يدعو لمراجعة كافة قوانين

الاستثمار لتحقيق تكافؤ الفرص بين المشروعات التعاونية وغيرها من المشروعات حتى تنطلق كل الطاقات للتنمية الحقيقية للمجتمع.

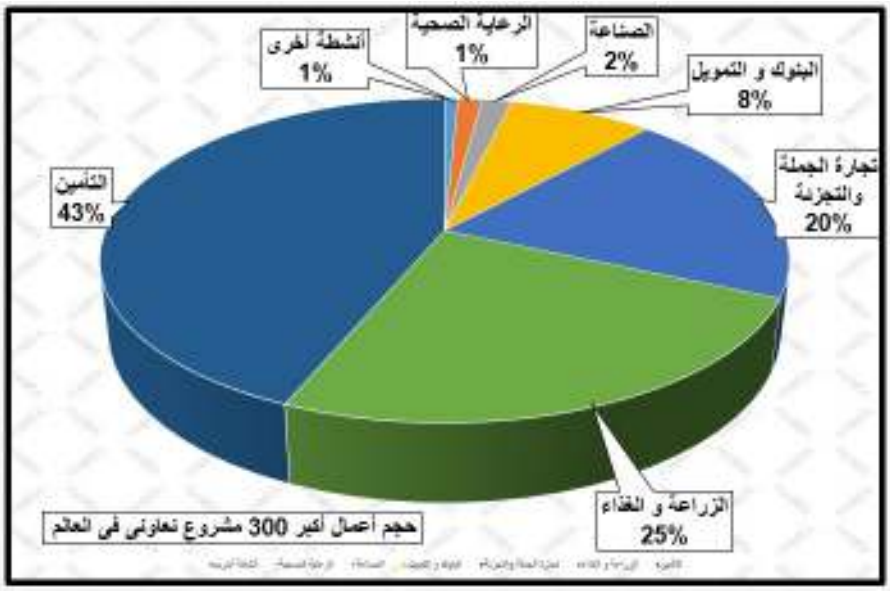

الشكل رقم (10) ويوضح توزيع أعمال أكبر 300 مؤسسة تعاونية في العالم حسب النشاط

المصدر: الحلف التعاوني الدولي

يجب تشجيع السياحة التي تعتمد على أعلى معدل صرف للسائح داخل البلاد وليس على أعلى عدد ليالي سياحية، وننفذ سياحة «الكيف» وليس «الكم» حفاظاً على البيئة، وكذلك على مصالح الأهالي المحيطة بالمناطق السياحية.

وأحد الطرق لاستفادة الأهالي هو إلغاء نظامي البيع السياحي بأسلوب All Inclusive / Package Holiday تدريجياً، ويجب أن تعتمد المنشآت السياحية على الطابع المصري والخامات المصرية، ولا تكون تقليداً للمنشآت السياحية في دول العالم الأخرى.

إصدار قانون بإلزام الشركات العاملة في مجال السياحة بتسجيل العقود وتحويل قيمة البيع السياحي إلى بنوكهم في مصر وذلك للفوائد الآتية:

1- معرفة القيمة الحقيقية للدخل السياحي ودفع الضرائب والرسوم المقررة عنها.

2- إدخال نقد أجنبي إلى مصر لكامل قيمة البيع السياحي يؤدى إلى اتزان ولو بسيط في ميزان المدفوعات المختل.

3- مستقبلاً يجب وضع حد أدنى لسعر الليلة السياحية لكل درجة سياحية وسيكون ذلك استنادا إلى معلومات يتم اتخاذ القرار على أساسها.

ويجب إنشاء موقع رسمي على النت بضمان الدولة وبالتعاون مع شركة مصر للطيران وأي شركات طيران عالمية تقبل المشاركة في المبادرة، لمن يرغب للحجز السياحي المباشر لمصر من جميع دول العالم، بدون الحاجة إلى Tour Operators، حيث إن هذا هو الاتجاه العالمي لنمو السياحة.

إقامة مشروعات لتدوير المخلفات المنزلية والزراعية والصناعية والاستفادة منها في إنتاج الأسمدة أو الطاقة (Waste to Energy)،

ووضع خطط محكمة للوصول بالمجتمع المصري إلى مجتمع بدون مخلفات (Zero Waste Society). ونقل هذا المبدأ والأفكار العامة إلى خطط عمل تفصيلية في صورة أوراق سياسات عامة ببرنامج زمني للتنفيذ، وتحقيق الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها، وفقا للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة.

الحفاظ وتطوير وتعظيم العائد من منتجات البصمة المصرية في المجالات الغذائية والمعدنية والنباتية والحيوانية وتاريخ مصر وثقافتها، ونقصد بذلك الإنتاج والتسويق العالمي للوجبات الغذائية ذات البصمة المصرية مثل الطعمية التي تسوقها الآن إسرائيل والملوخية التي تسوقها اليابان وسمك البلطي ومنتجات ألبان البقرة الصفراء مثل الجبن الدمياطي، وأيضاً الملابس من القطن والكتان، ومنتجات جرانيت أسوان الأحمر، والأفلام التاريخية عن مصر ولندرس النجاح منقطع النظير لفيلم كليوبترا عالمياً وفيلم صلاح الدين إقليمياً، وكل هذا مجرد أمثلة، وعلماء مصر المتخصصين قادرين على إعداد مرجع البصمة المصرية لغرض الحفاظ عليها وتعظيم عائد القيمة المضافة.

لا يجب إغفال الصناعات العسكرية ومستلزمات الدفاع باعتبارها قاطرة التقدم التكنولوجي، وأساس تطور الصناعات المدنية والعسكرية، ويأتي ذلك بعودة المصانع الحربية للإنتاج العسكري والصناعات الاستراتيجية والالكترونية، والابتعاد عن الصناعات المنزلية والاستهلاكية التي يجب

تركها لنمو القطاع الخاص وليس منافسته. وبهذا تتمكن الصناعات العسكرية والاستراتيجية من التوجه إلى الأسواق الخارجية، خاصة السوقين: الإفريقي والآسيوي، وتزويدها بوسائل ومعدات الدفاع اللازمة، ويجب الاعتماد على النفس اعتماداً كاملاً في صناعة قطع الغيار والذخيرة، وتوفير مستلزمات الصناعات المدنية والعسكرية من معدات وماكينات وخامات وسبائك نادرة.

لا جدوى لإنتاج صناعي أو زراعي أو سياحي بدون طاقة بشرية فنية وإدارية مدربة وماهرة، ولذلك يجب إصدار تشريعات تُجبِر وحدات الإنتاج بإنشاء مراكز تدريب ومعاهد فنية بداخل الوحدة الإنتاجية أو مرتبطة بالمدارس الصناعية والزراعية والسياحية القريبة منها لإعداد الفنيين والإداريين كلٌ في تخصصه، تكفي لتشغيل الوحدة الإنتاجية بجودة عالية وكفاءة وأيضاً للصناعات الصغرى المغذية.

ويمكن دراسة تجربة شركة النصر للبترول التي أنشأت معهداً لإعداد الفنيين لفترة 5 سنوات بعد المرحلة الدراسية الإعدادية، والآن جميع رؤساء الورديات لهذه الشركة من خريجي هذا المعهد، ولكن للأسف تم إغلاقه.

سياسة البنوك المصرية، سياسة داعمة للانكماش الاقتصادي والاقتراض الاستهلاكي ويجب وضع سياسات إصلاحية للبنوك لتكون إحدى قاطرات التنمية الشاملة والإنتاج، بدون هذا لن تجدى أي محاولة لجذب القطاع الخاص للإنتاج وسيظل يعمل في العقارات التي تمولها البنوك بسهولة.

في الولايات المتحدة صدر قانون عام 1977 يسمى Reinvestment Community Act يلزم البنوك بتوظيف جزء من محافظها المالية للإقراض في المناطق المحرومة.

يجب إعادة هيكلة البنوك التخصصية وخاصةً بنك التنمية والائتمان الزراعي كبنك متخصص بهدف الارتقاء بمستوى النشاط الزراعي وما يقوم عليه من صناعات متخصصة وأيضاً بنك التنمية الصناعية بنفس الطريقة.

تأسيس بنك متخصص في التمويل متناهي الصغر والصغير حتى تعطى الفرصة كاملة لجميع قدرات الشعب المصري في المشاركة في التنمية والإنتاج. إن البنوك التجارية الهادفة فقط للربح وليس للتنمية، لن تستطيع أن تقوم بالعمل الذي يجب أن تقوم به البنوك التخصصية. ولذلك فإن إعطاء البنوك التجارية الحالية الولاية على مشروع الـ 200 مليار قروض للمشروعات وللصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر لن يؤتي ثماره.

تعظيم العائد من الموارد

أراضي مصر للمصريين من أفراد أو شركات مملوكة بالكامل للمصريين، وذلك بالتمليك (في أضيق الحدود) أو حق الانتفاع (كأساس عام)، ويسمح للشركات المصرية التي بها شركاء أجانب أن تقيم مشروعات على أراضي مصرية، وذلك بنظام الامتياز أو الإلزام أو حق الانتفاع لمدة لا تزيد عن 30 عاماً، بشرط أن تكون أغلبية رأس

المال في هذه الشركات للمصريين. إن إعطاء حق الامتياز للأجانب على الأراضي هو بمثابة تنازل الدولة عن العائد على القيمة المضافة التي ستقام على الأرض، ويكون العائد الوحيد في هذه الحالة على الأرض فقط. علماً بأن المفقود، وهو العائد على القيمة المضافة الذي يقدر بحوالي 85٪ من إجمالي العائد للمشروع. ويمنع تماماً شراء الأجانب للعقارات السكنية داخل كردونات المدن والقرى ويمكن بيع الوحدات السكنية السياحية (دون الأرض) للأجانب في المناطق السياحية - باستثناء سيناء - بأسعار تشمل ضريبة توجه للإسكان منخفض التكاليف والهدف من منع الأجانب شراء وحدات سكنية داخل كردون المدن أن يكون سعر الوحدات بالمناطق السكنية داخل المدن والقرى في متناول دخل المصريين وعدم إدخالها في المنافسة العالمية حتى لا ترتفع أسعار الوحدات السكنية وتصبح خارج متناول الدخل المصري.

وشراء الأجانب للوحدات في المناطق السياحية، يتلازم مع إعطاء حق إقامة للمشتري مقابل مبلغ سنوي يتوقف على مدة تواجده في الوحدة يوازي ضريبة المثل التي يدفعها المصري في الظروف المماثلة.

يمنع دخول الأجانب الاستثمار في العقاري السكني. وتصدر قوانين بإعطاء فرصة 7 سنوات لتوفيق أوضاع الأجانب أو الشركات التي بها أجانب حتى تكون ملكية الأراضي في مصر للمصريين أو للشركات المصرية المملوكة بالكامل للمصريين فقط متمشياً مع منظومة التنمية وبذلك يكون الاستثمار العقاري السكني مجال عمل القطاع الخاص

المصري فقط الذي برع فيه، ويبقى عائده داخل البلاد بما لا يخل بالميزان التجاري والمدفوعات.

إعادة التوزيع الجغرافي للسكان في الأحوزة المهجورة توزيعاً جغرافياً يرتبط بتوزيع عادل للمشروعات. ويقصد بالأحوزة المهجورة: سيناء والصحراء الغربية والصحراء الشرقية وجنوب مصر وبلاد النوبة والظهير الصحراوي للشاطئ الشمالي الغربي. والهدف هو تحويل الأحوزة المهجورة إلى أحوزة منتجة بها صناعات وزراعات وتعدين لتوفير فرص العمل وجذب الاستثمارات. وتنفيذ هذا المشروع الحيوي والحتمي سيكون طفرة اقتصادية وتنموية وحضارية إذا ما تم تنفيذه بحرفية ومهنية. وجاري إصدار كتاب لهذا الموضوع باسم «الانفتاح على مصر».

عدم إصدار تراخيص بناء لأي منشآت (حكومية وأهلية) على الأراضي الزراعية في الوادي والدلتا وأيضاً لظهيرهم الصحراوي للمحافظة على الرقعة الزراعية وإعادة إحياء قانون الحاكم العسكري لتجريم البناء على الأرض الزراعية وإزالة ما تم بناؤه أثناء غياب سلطة الدولة في الثلاثين سنة الماضية مع توفير البديل بإعادة تخطيط القرى باستخدام أسلوب الامتداد الرأسي المتوسط بدلاً من الامتداد الأفقي في الوحدات السكنية؛ حتى تكون القرية بمساحتها في السبعينات قادرة على استيعاب تعداد 2030. والهدف من عدم الإنشاء في الظهير الصحراوي، كونه الاحتياطي الأرضي للتوسع الزراعي الأفقي عند توفير مياه ري نتيجة تحويل ري الغمر إلى ري حديث مستقبلاً.

لا يجوز إعطاء حق امتياز لمشروعات في مصر لأي جهة أجنبية إلا إذا كان المشروع يدر دخلاً من خارج البلاد يكفي لاستيراد مدخلات النشاط ولتحويل أرباح الشركات الأجنبية إلى الخارج، ولا تحول أرباح إلى الخارج من أموال ذات المصدر بالجنيه المصري نظير العمل الذي تقوم به الشركة صاحبة حق الامتياز، ومن أمثلة المشروعات التي تدر دخلاً من الخارج بالعملة الأجنبية الموانئ والمطارات والفنادق السياحية، والصناعات التصديرية والصناعات التحويلية للخامات المصرية التي يتم تصديرها.

وقد يكون نظام ضريبي عادل يفرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية Capital Gains Taxes هو أحد الأدوات لتقليل تحويلات الأرباح والأموال الساخنة العابرة للحدود.

تجريم استخدام المياه خارج احتياجات الإنسان الأساسية للنظافة وإعداد الطعام وزراعة المواد الغذائية والصناعات الأساسية في أضيق الحدود، ويمكن استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في ري الأشجار الخشبية والمسطحات الخضراء لغرض الزينة وتنسيق المواقع وتشجير الطرق في أضيق الحدود أيضاً.

يجب أن تمتلك الدولة أو الشعب عن طريق الأسهم والسندات حجم الإنتاج الحاكم والمؤثر في تحديد الأسعار بآليات السوق للصناعات الاستراتيجية مثل الحديد والأسمنت والأسمدة والمبيدات لأنها تمس مباشرة مستوى المعيشة وفرص العمل والتنمية، لذا لا يجب أن تكون

أسعارها مذبذبة، ولا يجب أن تترك بمعظمها في أيدي الأجانب (يطلق عليها في الاقتصاد سياسة المنتج المرجح والتاجر المرجح)، ويمنع تصدير هذه السلع قبل اكتفاء السوق المحلي كما هو متبع في معظم بلاد العالم.

تأكيد ملكية الدولة للمرافق اللازمة لمعظم الاحتياجات الأساسية للإنسان المصري مثل المياه والصرف الصحي والطاقة والسكك الحديدية ومرافق النقل العام، وهذا لا يمنع بل يشجع أن يقوم القطاع الخاص بإنشائها وإدارتها بأجر بعقود مباشرة مع الدولة.

إنشاء وزارة مستقلة للتعدين والمناجم وفصلها عن وزارة البترول، ونقل إدارات المناجم والمحاجر والعاملين بها من المحافظات وكذا هيئة المساحة الجيولوجية إلى وزارة التعدين الجديدة، ووضع الخطط اللازمة لجعل وزارة التعدين والمناجم أحد أهم قاطرات الاقتصاد في مصر، ووضع خطة للتصنيع التعديني.

كل ما هو مباع من مصر من منتجات سياحية، زراعية، صناعية، خدمات أو خامات يجب تحويل مقابله المادي وبالعملة الأجنبية بالكامل إلى بنوك الشركات المصرية البائعة لهذه المنتجات داخل جمهورية مصر العربية. وتجريم التلاعب في الفواتير أو قيمة أو كمية المباع من مصر.

تجريم الاستخدام الجائر والمفرط للمياه.

التعليـــــم والمعرفة

تكشف أرقام الموازنة العامة للدولة كيف انخفض الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي، من 4.9% من الناتج المحلي في أوائل الألفية الثالثة ليصبح 3.6% فقط في نهاية العقد الأول من نفس الألفية.

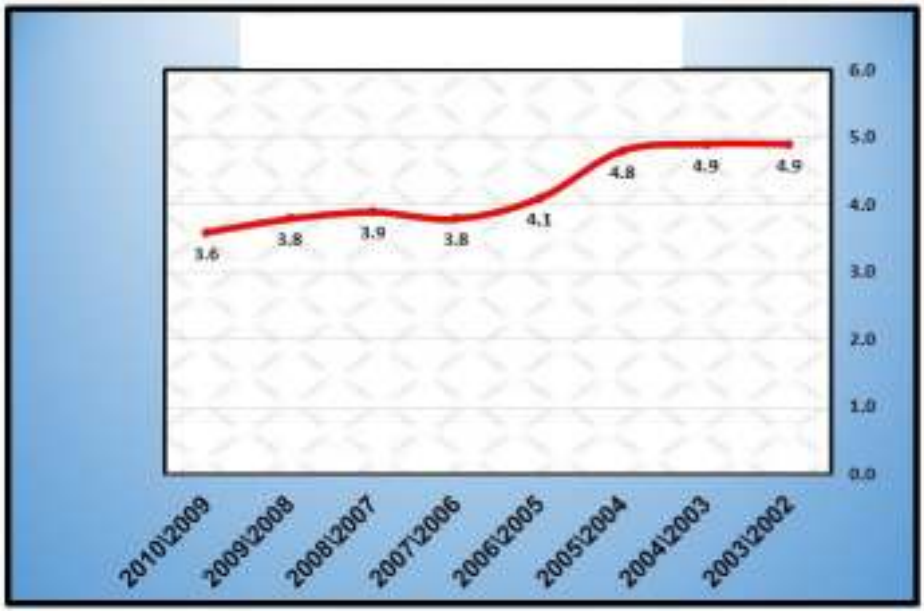

الشكل رقم (11) تطور الإنفاق على التعليم % من الناتج المحلي

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

أولاً: ما قبل التعليم الجامعي

جعل رفع مستوى التعليم عموماً هدف أساسي للحكم لخدمة التنمية ورفاهية وسعادة الإنسان، ويتحقق ذلك جزئياً بتوفير الفصول والمدارس الجديدة، والاعتماد على مدرسين مؤهلين مع التركيز على التعليم الفني لتخريج المهارات المطلوبة للخطط الإنتاجية.

يقاس تقدم أي مجتمع بمدى تفهم وانتشار الرياضيات والطبيعة والكيمياء (Mathematics & Chemistry & Physics) لذا وجب الاعتناء الخاص بها، ويجب تغيير الوضع الحالي من حوالي 75% أدبي و25% علمي من طلاب مدارس المرحلة الثانوية إلى أغلبية للقسم العلمي. مع التركيز على أن يكون كل طالب متمكناً من لغة أجنبية واحدة على الأقل، ومتمكناً أيضا من إحدى لغات الكمبيوتر، وليس مجرد إدخال أو استنباط معلومات أو التواصل الاجتماعي.

ولأهمية هذا النوع من التعليم يهتم المنتدى الاقتصادي العالمي بوضع مؤشر خاص به، ويوضح ترتيب مصر في مؤشر تدريس الرياضيات والعلوم وهي جزء من تقرير التنافسية الدولية، لتأتي مصر دائما في مرتبة متأخرة حتى أصبحت في المركز 145 من 148 دولة.

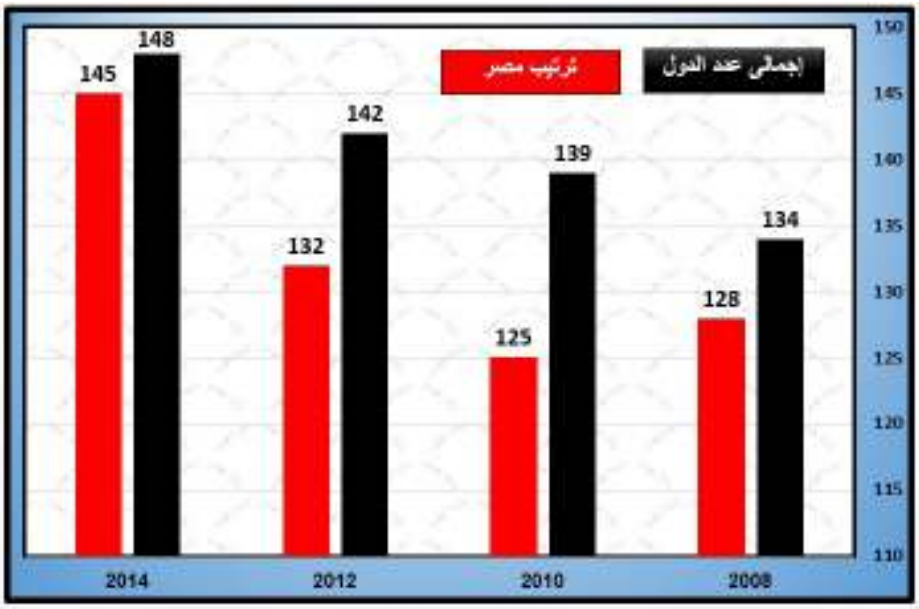

الشكل رقم (12) ويوضح ترتيب مصر بمؤشر تدريس الرياضيات والعلوم علما بأن الترتيب الأقل هو الأفضل والترتيب الأكبر هو الأسوأ

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي

يجب اعتبار التعليم جزء لا يتجزأ من المعرفة، وتفاقم مشكلة التعليم جاء نتيجة إهماله على مدار 40 عاماً ولن تحل مشكلة التعليم المتفاقمة بالطرق التقليدية كبناء مدارس وتأهيل مدرسين فقط، وذلك لضخامة المشكلة وقلة الموارد وضيق الوقت، بل يجب إعداد خطة موازية لتوصيل برامج المعرفة والمناهج التعليمية إلى المواطنين عبر شبكة الإنترنت، وأيضاً بتوفير جهاز للمعرفة بمبلغ رمزي يعمل على أي من شاشات التليفزيون أو كمبيوتر يحتوى على برامج المعرفة ومناهج

التعليم، وإصدار تشريع لتنظيم استخدام قاعات المحاضرات والندوات والاحتفالات التابعة لجميع الجهات الحكومية بما في ذلك القوات المسلحة، والأهلية والقطاع الخاص في فترات عدم استخدامها إلى قاعات درس تجهز بشاشة كبيرة وجهاز المعرفة واتصال بالإنترنت ويعلن عن برامجها المعرفية والمنهجية لسكان المنطقة المحيطة بالقاعات (ويمكن دراسة مشروع Flood Light البريطاني لنشر التعليم والمعرفة المستمرة وذلك للاستدلال)، وإدخال قصور الثقافة ومراكز الشباب في منظومة المعرفة والتعليم المقترحة والتي لا تعتمد على المدارس لعدم توفر الإمكانيات، وتقدم كل من قصور الثقافة ومراكز الشباب ما تقدمه المدارس من نشاط ثقافي ورياضي مكمل للعملية التعليمية الغير تقليدية.

ولكى نوفر الطاقة البشرية اللازمة للنهوض بالمعرفة والتعليم، يجب إنشاء كليات إعداد المدرسين من خريجي الجامعات (Teacher Training College) مثل النظام المتبع في بريطانيا، ومدة الدراسة بالكليات 18 شهراً، وتقبل الخريجين من جميع الجامعات وجميع التخصصات لتأهيلهم ليكونوا مدرسين وموجهين ومراقبين ومعدين برامج معرفية ومناهج دراسية من المرحلة الابتدائية حتى الثانوية العامة، وبهذا نوجه جزءا من خريجي الجامعات الذين لا يجدون عملاً الآن لتأهيلهم للعملية المعرفية والتعليمية، وبذلك «نضرب عصفورين بحجر واحد» تقليل جزء من بطالة الخريجين وزيادة عدد وكفاءة

المدرسين والموجهين ومعدي برامج المعرفة ومناهج التعليم، وربما نعود مرة أخرى مصدرين للمدرسين للبلاد العربية والإفريقية. ولا يحتاج هذا الإجراء إلى تكاليف إنشاء مباني جديدة حيث يمكن استخدام ما هو قائم وغير مستغل من المباني وقاعات الدرس للتعجيل ببدء هذا المشروع.

ولا تقتصر مشاكل التعليم عند حد معين، بل تصل حتى للإدارة المدرسية، والتي يقول المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره للتنافسية إن مصر تحتل فيها مركزا متأخرا عاما بعد عام.

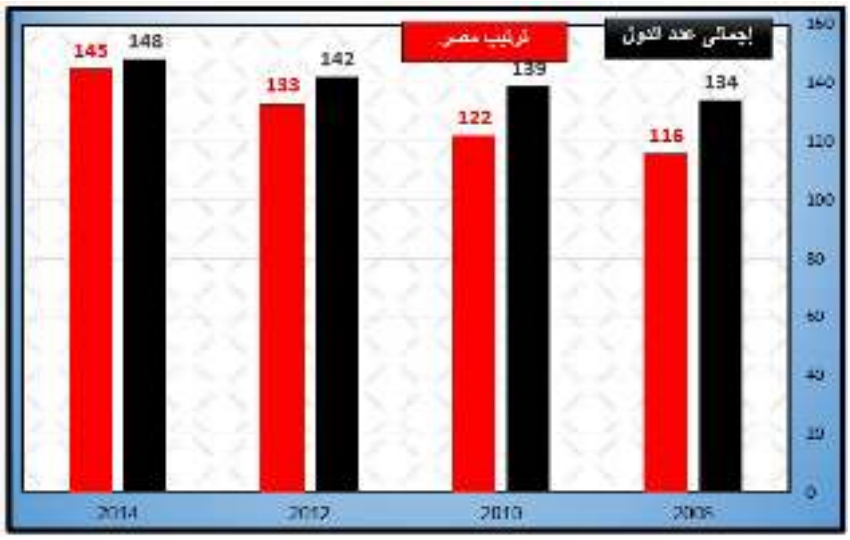

الشكل رقم (13) مؤشر جودة الإدارة المدرسية، الترتيب الأقل هو الأفضل والترتيب الأكبر هو الأسوأ

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي

بدراسة وتحليل أعداد العاملين بوزارة التعليم، نجد خللا، لارتفاع نسبة العاملين الإداريين إلى عدد العاملين الفنيين (المدرسين ومعدي المناهج)، علماً بأن وزارة التعليم وزارة فنية في الأساس وليست إدارية. والغريب أن نسبة الإنفاق على التعليم (كنسبة من إجمالي الإنفاق العام) في مصر (اللون الأحمر) عام 2003 كانت تزيد عنها في إندونيسيا (اللون الزرق) وتقترب من نفس النسبة في شيلي (اللون الأصفر)، إلا أن إندونيسيا وشيلي عمدتا لزيادة هذه النسبة بينما تعمدت مصر تخفيضها حتى تفوق البلدان علينا في 2007 بنسبة النصف تقريبا وفقا لما يوضحه الرسم البياني التالي.

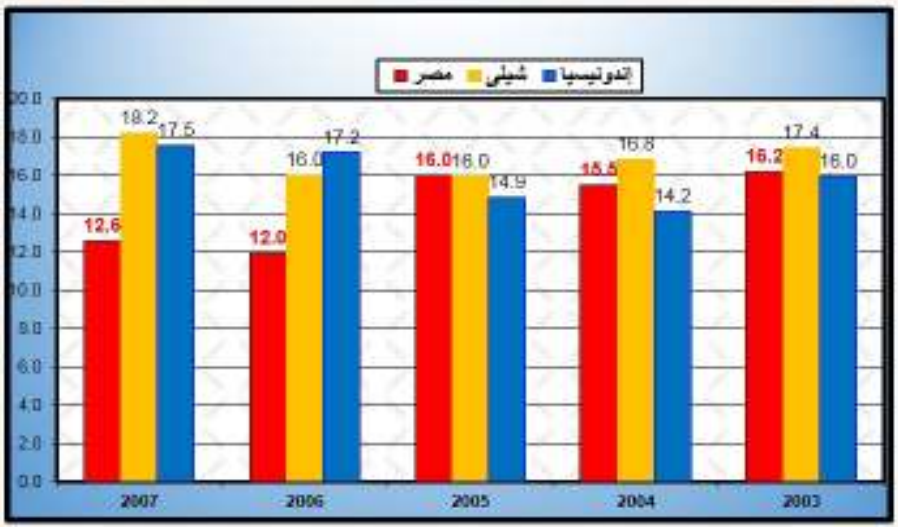

الشكل رقم (14) تطور نسبة الإنفاق على التعليم % من الإنفاق العام: مصر – إندونيسيا – شيلي

المصدر: منظمة اليونسكو

إعداد خطة واستراتيجية كاملة لاكتشاف الموهوبين في نظامنا التعليمي من جميع مراحله وإعداد برامج تأهيل لهم ليكونوا نواه التقدم المستقبلي في التخصصات المختلفة.

إنشاء مدرسة داخلية لإعداد موظفي الدولة والحكومة مثل الذي أنشأه الملك هنري السادس سنة 1440 في إنجلترا وأسماه بمدرسة EATON ويكون قرار الالتحاق مبنى في الأساس على القدرة الذاتية للتنمية وأيضاً لتوزيع جغرافي مناسب.

ولا يمكن قبول أي تأجيل أو تقليل من خطورة انهيار جودة التعليم المصري بصفة عامة لأنها بدون مبالغة قضية أمن قومي من الدرجة الأولى، ويكفي أن المنتدى الاقتصادي العالمي وضع مصر بالمرتبة الأخيرة من بين 148 دولة في كمؤشر جودة التعليم الأساسي أي بعد دول مثل تشاد واليمن كما يبدو في الشكل التالي.

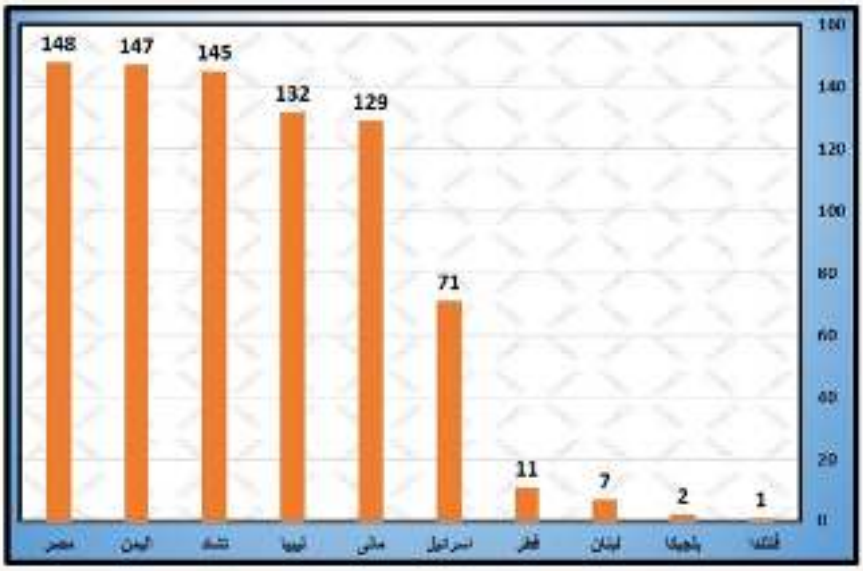

الشكل رقم (15) مؤشر جودة التعليم الأساسي. الترتيب الأقل هو الأفضل والترتيب الأكبر هو الأسوأ

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي

ثانياً: التعليم الجامعي

يكتشف المتابع لقيمة الإنفاق على كل من التعليم الجامعي والتعليم قبل الجامعي في مصر، تذبذب الاعتمادات المخصصة للتعليم الجامعي من سنة لأخرى حتى أنها انخفضت عام 2005-2006 عما كانت عليه في العام السابق وتكرر ذلك أيضا عام 2009-2010 بدون أسباب واضحة.

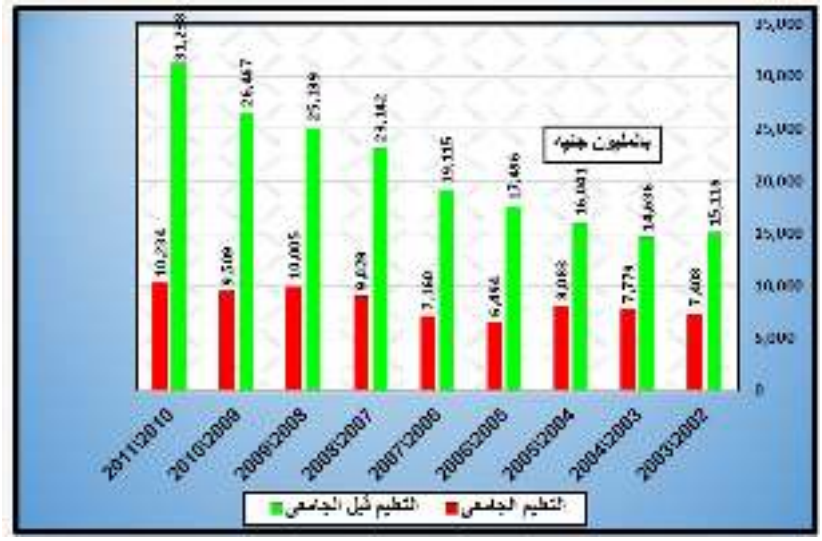

الشكل رقم (16) ويوضح تطور الإنفاق على التعليم الجامعي وقبل الجامعي

المصدر: البنك الدولي

الجامعة تعرف بأنها أستاذ وطالب وأحياناً يضاف للتعريف الكتاب، ولذلك فإن أسس تطوير التعليم الجامعي وتحسينه، يجب أن تركز على الأستاذ والطالب والكتب، والتي تشمل المعامل والورش بمفهومها الأوسع.

إنشاء وتجهيز الجامعات، يكون على أساس القسم العلمي وليس الكلية داخل الجامعة الواحدة أو لجامعتين متقاربتين في المسافة لعدم ازدواج القاعات والمعامل والورش ولغرض الاقتصاد والارتقاء بالأداء وتركيز المتخصصين.

الأبحاث التي يعتد بها للحصول على الدرجة العلمية للأستاذ المساعد والأستاذ، هي تلك المنشورة في المجلات العلمية العالمية والتي تُراجَع أي مُحَكَّمَة (Refereed) للمادة موضوع الترقية، ولا يعتد بالأبحاث المنشورة في المؤتمرات إلا كإضافة خارج الحد الأدنى للأبحاث التي يجب نشرها للحصول على الدرجة العلمية.

تحويل جميع الجامعات الخاصة إلى جامعات أهلية لا تهدف إلى الربح مثل الجامعة الأمريكية في القاهرة وجامعة النيل، ويعطى فرصة 7 سنوات للتحويل من جامعة خاصة إلى جامعة أهلية لا تهدف للربح مع الاعتناء بتشكيل مجلس الأمناء ويوضع له محددات.

تنشيط البعثات الخارجية في الرياضيات والطبيعة والكيمياء والصناعات الهندسية والعسكرية والغذائية والكيماوية والبترولية، مع الحزم في التعاقد مع المبعوث لضمان عودته إلى وطنه، ويعطى له فرصة البقاء في الخارج بحد أقصى سنتين للتدريب والأبحاث ما بعد الدكتوراة.

ويجب وضع حصة لجميع الشركات العاملة في مصر سواء كانت مصرية أو أجنبية والتي يزيد دخلها عن حد معين لتمويل عدد من

الباحثين سنوياً يتماشى مع دخل الشركة أو المؤسسة وفي مجال تخصصها لخدمة البحوث والتطوير، وهذا يكون معفى بنسبة 50% من الضرائب.

على الجامعات الغير حكومية وضع خطة للاستقلال بأعضاء هيئة تدريسها لأنها الآن تمتص أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الحكومية مما يسبب الضرر بالعملية التعليمية والبحثية بالجامعات الحكومية والغير حكومية.

ويمكن إنشاء كلية أو معهد عالي لإعداد موظفي الدولة مثل المعهد القومي للإدارة National Institute of Adminstration (ENA – Ecole Nationale D'adminstration) الذي أنشئ سنة 1945 في فرنسا ومستمر حتى الآن لتخريج موظفي الدولة وقياداتها.

ثالثاً: المعاهد الفنية

ويوضح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مقارنة بين أعداد طلبة الكليات النظرية والعملية وكذلك طلبة المعاد الفنية أن عدد طلبة هذه المعاهد قد انخفض لأقل من 100 ألف طالب بعد أن كان 117 ألفا خلال الحقبة الأولى من الألفية الثالثة، وهو في كل الاحوال لا يعبر عن أي سياسة جادة لتلبية احتياجات سوق العمل من العمالة الماهرة.

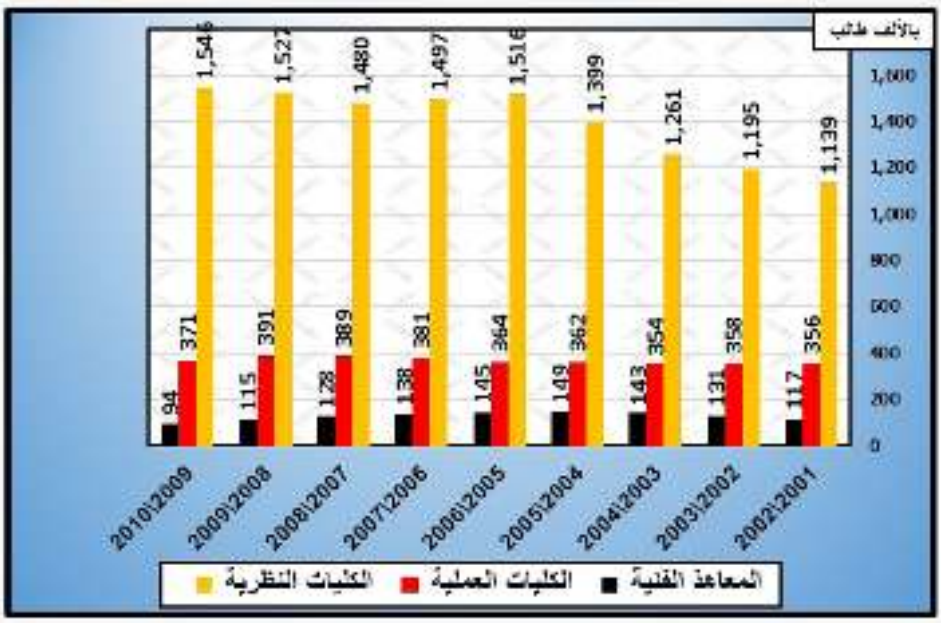

الشكل رقم (17) تطور أعداد طلبة الكليات النظرية والعملية والمعاهد الفنية

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

يمكن اعتبار مدرسة **الدونبسكو** التابعة لإشراف السفارة الإيطالية النموذج الأفضل (حتى الآن) لتخريج فني على مستوى عالي يخدم الصناعات المختلفة ومحاولة عمل المثيل لها في المحافظات وفي المدارس الصناعية جميعها.

يجب ربط المدارس الصناعية والمعاهد الفنية بالشركات المصرية والشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في مصر الآن في مجالات معدات وأجهزة الإنشاء والتكييف والروافع والسيارات والصناعات الهندسية والبترولية والكيماوية لتتحمل هذه الشركات البرامج التدريبية والتأهيلية والمدرسين نظير توفير عدد محدد من الشباب المتدربين الخريجين للعمل معهم في أي من بقاع العالم.

والغرض الأساسي هو الارتقاء بالمستوى الفني لخريجي المدارس الصناعية ليتواكب مع احتياجات سوق العمل في المنطقة العربية والسوق المحلي، ومنطقة MENA بوجه عام.

ويتم استحداث أقسام خاصة داخل المدارس الفنية يلتحق بها الأوائل من ناجحين السنة الأولى مع التعديل اللازم لجداول الدراسة في الفترة الباقية من الدراسة على أن تكون هذه الأقسام تحت رعاية الشركات العالمية في المجالات المختلفة من الكهرباء والميكانيكا لضمان الجودة.

بهذا توفر الدولة، المادة الخام (الثروة البشرية: الطلبة) المكان (المدارس أو المعاهد التابعة لوزارة التعليم الفني). بينما توفر الشركات

العالمية والمصرية، الأجهزة والمواد التعليمية والمدربين المصريين والأجانب، ونظم التدريب والامتحانات.

وهذا الطرح يوفر المزايا الآتية:

- خلق فرص عمل حقيقية للشباب.
- الارتقاء بسمعة العامل الفني المصري والتي وصلت إلى أدنى مستوى في تاريخ مصر.
- الارتقاء بمستوى المنتج الفني النهائي بأيدي الخريجين وما يوفره ذلك على الدولة من أعباء الاستيراد.
- فتح المجال لتصدير الثروة البشرية.
- إعادة استحواذ مصر جزئياً على أسواق العمالة العربية والتي فقدت في الثلاثين عاماً السابقة.
- تشجيع وتحفيز الأسر لاختيار التعليم الفني المطور للأبناء وتخفيف الأعباء على الدولة من التكدس في التعليم الثانوي العام والجامعي.
- تخفيف الضغط على الدولة في إيجاد فرص عمل.
- عودة نظرة الاحترام للعمالة الفنية (أسوة بالعالم أجمع).

وللتعليم عمـــومـــــاً

- يجب عودة برنامج أوائل الطلبة في القنوات المصرية التابعة للدولة بالعاصمة وجميع المناطق الأخرى، ويكون للمدارس والجامعات والمعاهد الفنية، فمثلاً قناة القاهرة لمحافظة القاهرة، وقناة الإسكندرية وهكذا، والقناة الأولى للتنافس بين المحافظات على مستوى الجمهورية.
- يجب عودة الاحتفال بحفاوة بعيد العلم ليشمل تكريم النابغين والمخترعين في أعظم وأفضل حفل سنوي يعقد في أفضل الأماكن التاريخية على أرض الوطن مع التنوع من عام إلى آخر.
- عودة فصول المتفوقين على مستوى جميع المحافظات بالنسبة لجميع مراحل التعليم وجميع أنواعه.

الطاقــة

يجب وضع أولويات لتعظيم استخدام الطاقة النظيفة مثل الرياح - ضوء الشمس - حرارة الشمس، وما شابه، وجعل استخدام هذه الطاقة قاطرة لإيجاد فرص عمل وتقدم تكنولوجي ووضع خطة لتكون مصر قيادة تكنولوجية وفي طليعة الدول المنتجة للتكنولوجيا المستخدمة للطاقة الشمسية الحرارية وطاقة الرياح أعلى البحار، وأيضاً طاقة الرياح على مستوى 300 متراً فأعلى فوق سطح الأرض وتصدير الزائد لأوروبا وإفريقيا، مع ملاحظة أن الطاقة الشمسية الحرارية هي الأفضل والأكثر ملائمة لمصر عن الطاقة الشمسية الضوئية التي يسوقون لها الآن في مصر وهذا خطأ فادح، سيدفع ثمنه الجيل القادم، ولتكن الطاقة الشمسية الضوئية للاستخدامات المنزلية وفي الهيئات والشركات نظراً لسهولة التعامل معها مباشرة دون دخولها على الشبكة القومية للكهرباء.

وبداية أسهل وأقصر الطرق للاستفادة من الطاقة الشمسية الحرارية هي تحويل السخانات الكهربائية والغاز إلى سخانات شمسية لتسخين المياه في السكن والقطاع الزراعي والتجاري والصناعي، فهذا يوفر طاقة تعادل إنتاج محطة كهرباء نووية، وتصنيع طلمبات الري السطحي لأراضي الوادي والدلتا التي تصل إلى 6 ملايين فدان تعمل بالطاقة الشمسية بدلاً من استخدام السولار.

إن ثروات مصر ليست فقط في باطن أرضها ولكن أيضا هي في أجوائها (شمسها ومياهها وهوائها)، ثم نعد للمشروع القومي الهائل SolaSor الشمسي النووي لتوليد الكهرباء (باستخدام السوريوم) وبيع الكهرباء بواسطة كابلات بلازما DC إلى أوروبا وإفريقيا.

والحديث عن الطاقة لا يمكن أن يكتمل دون الإشارة إلى مخاطر التلوث الناتج عن أنواع معينة من الطاقة حتى نفهم كيف تضاعف نصيب المواطن المصري من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من 1.35 طن للفرد الواحد في عام 1990 ليصبح 2.64 طنا للفرد عام 2011، وهو ما ينذر بأخطر النتائج على الصحة العامة في حال استمرار الاعتماد على الوقود الأحفوري وحده دون تنويع مصادر الطاقة المستخدمة وزيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة وهو ما يؤكد أهمية تنويع مصادر الطاقة المستخدمة لتشمل أكبر قدر ممكن من الطاقة النظيفة.

الشكل رقم (18) ويوضح تطور نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في مصر

المصدر: البنك الدولي

النقـل

جعل السكة الحديد العمود الفقري لنقل الأفراد والبضائع والحاويات والطرود على مستوى الجمهورية، وأيضاً جعل صناعة السكة الحديد قاطرة للصناعات المتوسطة والثقيلة، وربط جميع المطارات والموانئ بسكك حديدية وأيضاً أن تكون السكة الحديد الوسيلة الأساسية لبسط العمران في الأحوزة المهجورة وذلك بإنشاء خط سكة حديد دائري مصر (مرفق (xx، وإتباع هذه السياسة يوفر فرص عمل دائمة جديدة ومتنوعة وموزعة على مستوى الجمهورية.

ولعل أفضل مثال لإهمال وسائل النقل العام الجماعية، هو البيان الإحصائي الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والذي يوضح كيف انخفضت أعداد ركاب السكك الحديدية من أكثر من 450 مليون راكب في 2001 إلى 292 مليون راكب فقط في 2009 وهو مؤشر خطير عن تدهور وسائل النقل العام الرئيسية واضطرار المواطن لاستخدام السيارات بما تمثله من تلوث وازدحام الطرق وزيادة معدلات الحوادث.

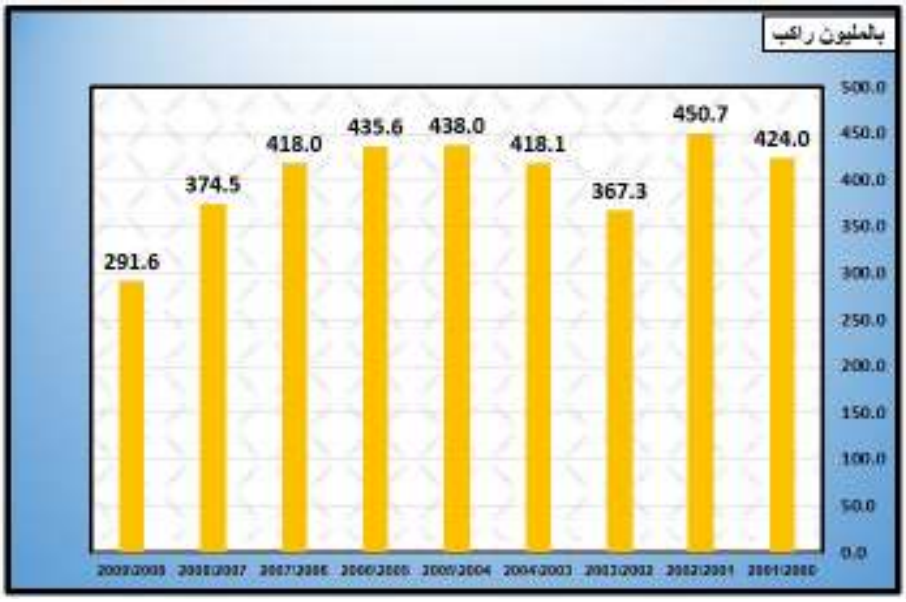

الشكل رقم (19) تطور أعداد ركاب السكك الحديدية المصرية

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

توفير وسائل نقل عامة جذابة بجانب السكة الحديد داخل المدن وبين المدن للتقليل من استخدام السيارات الخاصة.

وضع خطة قابلة للتنفيذ لتحويل وسائل النقل من مسبب للتلوث إلى شبه عديم للتلوث، باستخدام الكهرباء والطاقة الخضراء.

الاهتمام بتدعيم وصيانة ورفع كفاءة الطرق الحالية في الدلتا والوادي، لأنها تخدم 80 مليون مواطن، والوصول إلى زمن رحلة يعادل سرعة متوسطة فعلية مقاسة بين المدن والقرى لا تقل عن 80 كم/ ساعة، علماً بأن السرعة داخل الدلتا في معظم الطرق الآن لا تتعدى 30 كم/ ساعة. وإنشاء الطرق المنخفضة التكاليف بمدقات بدون طبقة أسفلتية في المراحل الأولى وذلك في المناطق النائية والصحراوية وقليلة الاستخدام وعندما يزيد العمران ويزداد المرور فيتم استكمال باقي طبقات الرصف. ويجب تحديد عدد الحارات لكل طريق بناء على دراسة مرورية حتى يكون الإنفاق الحكومي متماشياً مع الاحتياج الشعبي والاقتصادي ولا يشكل عبء مالي.

إنشاء شبكة مركزية للوجستيات النقل لرفع كفاءة وتقليل تكاليف نقل البضائع مما يؤدى إلى تقليل نفقات المعيشة والإنتاج القومي. كما يجب بوجه عام إعادة هيكلة وتطوير منظومة النقل، للأفراد والبضائع والخامات والبريد. ويجب أن يكون لمصر أسطول تجارى بحري وأسطول تجارى جوى (قطاع عام وخاص وتعاوني)، حيث إن أسطول

مصر التجاري البحري قد تم القضاء عليه في ظل النظام السابق؛ فالنقل البحري والجوي التجاري يعطي لمصر قدرة وميزة داعمة للاقتصاد.

لابد من العمل على إيقاف التدهور الشديد الذي حدث في منظومة نقل البضائع بالسكك الحديدية، حيث انخفض إجمالي أوزان البضائع المنقولة بها من 12 مليون طن سنويا إلى أقل من 8 ملايين طن خلال سنوات قليلة.

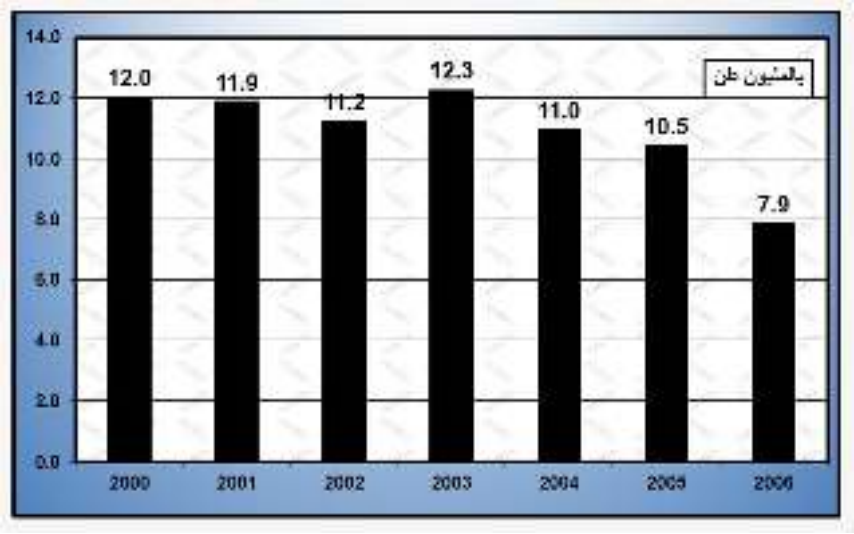

الشكل رقم (20) ويوضح تطور وزن البضائع المنقولة بالسكك الحديدية المصرية

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

إنشاء خطوط نقل نهري تمتد من شمال الدلتا والبحر المتوسط إلى نهاية بحيرة ناصر داخل السودان لنقل البضائع والأفراد، وهذا يساعد على إنشاء صناعة وصيانة الوحدات النهرية في الترسانات النيلية ويجب ربط خطوط النقل النهري بالموانئ البحرية والجافة والسكك الحديدية كلما أمكن هذا.

ويجب تكليف العلماء لاستنباط أساليب نقل مبتكرة (مثل المنطاد) تتناسب مع ظروف البلاد من صحراء شاسعة ووادي ضيق، والتصدير إلى البلاد الإفريقية المجاورة، حيث إن هذه الوسيلة للنقل والانتقال بالمنطاد لا تحتاج إلى مطارات ولا تحتاج إلى طرق وهي أسرع وأقل تكلفة.

ربط رخصة السيارات الخاصة بالتدريج وبعد إعداد الترتيبات اللازمة، بتوفير مكان محدد لانتظار تلك السيارات، حيث إن معظم السيارات تشغل حيز من الطرق وتظل في حالة توقف لفترات طويلة أكثر مما تكون في حالة حركة، حيث أن 80% من الوقت تكون السيارات الخاصة في حالة انتظار.

اتباع نظام المرور للأرقام الفردية والزوجية في قيادة السيارات الخاصة على مدار أيام الأسبوع أسوة بما هو موجود في بعض المدن الأوربية وأمريكا اللاتينية.

الصحــة

المؤشرات شديدة الخطورة، البيان الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والذي يكشف كيف أنه رغم زيادة أعداد السكان، وزيادة نسبة الفقر والفقراء، إلا أن السياسات المطبقة قد أدت إلى تتناقص أعداد أسرة المستشفيات المتاحة في مصر خلال السنوات الماضية سواء من القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، لتصل إلى أقل من 130 ألف سرير في 2014 بعد أن كانت أكثر من 140 ألف سرير عام 2002.

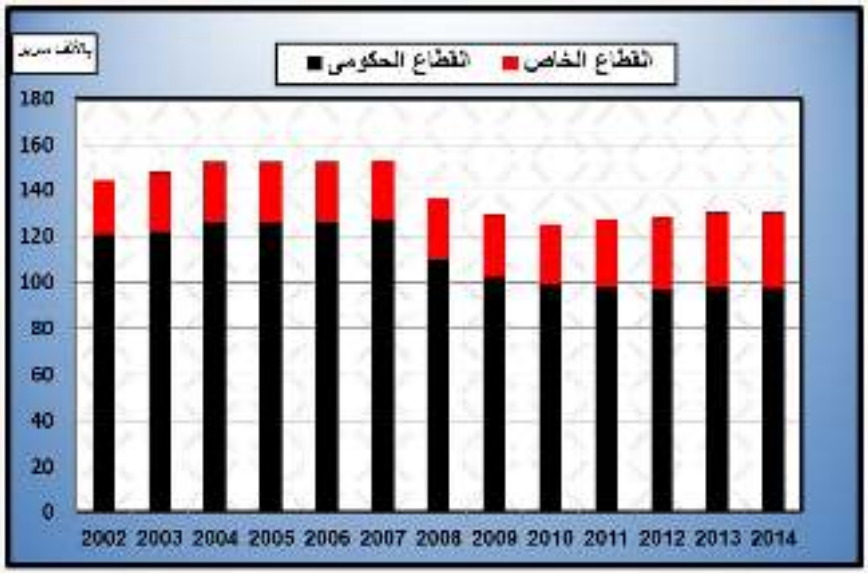

الشكل رقم (21) تطور أعداد أسرة المستشفيات في مصر

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

كذلك لابد من علاج النقص الفادح في أعداد العاملين بالرعاية الصحية، حيث تكشف منظمة الصحة العالمية أن عدد الأطباء والهيئات التمريضية المخصصة لكل عشرة الاف نسمة في مصر يعاني من نقص شديد كما يتضح من الرسم البياني التالي:

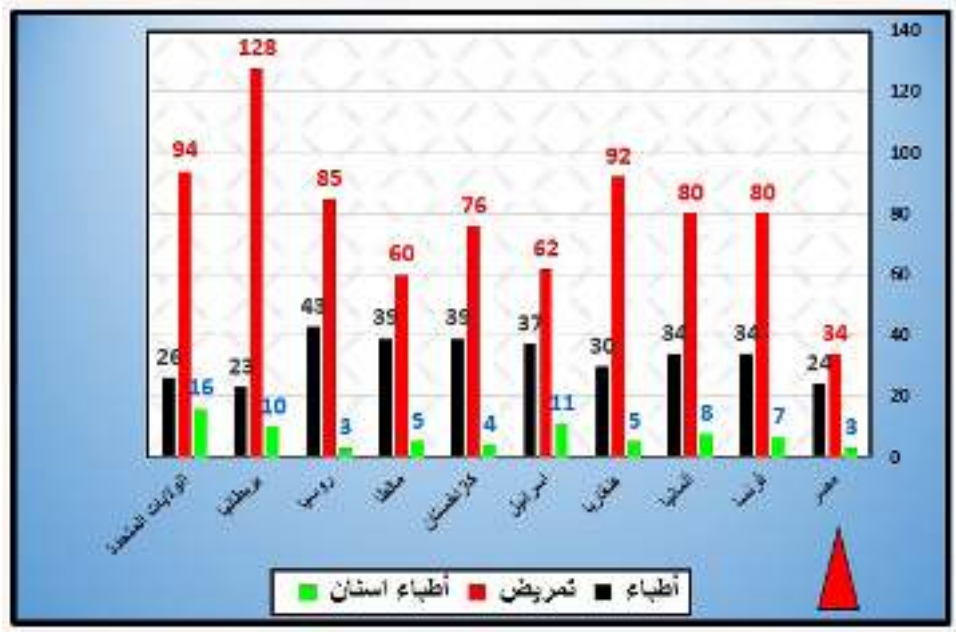

الشكل رقم (22) ويوضح عدد العاملين بالرعاية الطبية لكل عشرة آلاف نسمة في مصر وبعض الدول الأخرى

المصدر: منظمة الصحة العالمية

وضع استراتيجية «الصحة بديلاً للعلاج» ورفع الهدم الإعلامي الغير صحي، المتمثل في إعلانات تجارية عن مواد ومكملات غذائية ومستلزمات معيشة تضعف بل تمرض الإنسان، وعلى علماء التغذية ابتكار وجبات نمطية تدعم صحة الإنسان وتبعده عن الأمراض، وقليلة استخدام المياه، فمثلاً السعر الحراري من اللحوم 25 ضعفاً استهلاكاً للمياه لإنتاجه بالمقارنة بالسعر الحراري من الفول، مثل الوجبة النمطية الهندية التي تستهلك ثلث مياه الوجبة النمطية الأمريكية، علماً بأن صحة الإنسان الأمريكي أكثر تعرضاً للأمراض من الإنسان الهندي، كما يجب تشجيع وجبة تعتمد على منتج الأرض بدلاً من منتج المصنع. ويجب إعادة النظر في الأعمال الصناعية الدخيلة الغير صحية على الأرز والقمح والزيوت النباتية لرفع مستوى الصحة العامة، وتقليل فاتورة العلاج للمواطنين والدولة.

وتشجيع استخدام الترجل والدراجات للوصول إلى أماكن العمل والتعليم، كلما أمكن ذلك، وتأهيل الطرق والمشايات لذلك، وتدعيم صناعة الدراجات التي انقرضت في مصر في الثلاثين سنة الماضية.

فرض ضريبة على المصانع (بالتدرج المناسب) التي تنتج المواد الغذائية المصنعة التي تحتوي على عناصر من السكر أو الملح أو الدهون الحيوانية المشبعة أو الزيوت المهدرجة التي تتعدى حدود الأمان الطبي، وتستخدم هذه الضريبة في دعم علاج الأمراض الناتجة عن تناول هذه المواد الغذائية الغير آمنة (مرفق (xx.

عمل دراسة قومية لتحديد الأمراض الأكثر تكلفة على مستوى الدولة لوضع خطة عاجلة للحد من انتشارها، وقد أثبتت الدراسات في إيطاليا أن الأمراض الأكثر تكلفة على ميزانية الدولة الإيطالية هي السمنة والسمنة المفرطة لذاتها ولما تسببه من أمراض نتيجة للسمنة Metabolic Syndrome (مرفق xx).

العناية الفائقة لعدم تلوث الجو، الأرض، نهر النيل، البحرين، البحيرات والمياه الجوفية.

وضع برنامج للتحول التدريجي الواعي من الاعتماد على اللحوم الحمراء من البروتين الحيواني إلى اللحوم البيضاء من بروتين الأسماك في الأساس والداجني، وذلك بتنفيذ مزارع سمكية في البحار في أقفاص غاطسة حتى تكون التربية السمكية في البيئة الطبيعية لها حيث تتعرض الأسماك والمياه المحيطة بالأقفاص للتيارات البحرية يؤدي إلى منتَج جيد أقرب ما يكون للظروف الطبيعة وغير مُلَوث وغير مُلَوِث للبيئة، والابتعاد عن أحواض التربية السمكية الأرضية قدر الإمكان تجنباً للتلوث والاستخدام الكثيف للطاقة، ويلاحظ أن الأسماك تستخدم المياه ولا تستهلكها.

تطوير السلالات المصرية الداجنة مثلSinai Bedouin والاعتماد عليها في الإنتاج كبديل للسلالات المستوردة. ويجب تحفيز وتشجيع المواطن على الإكثار من البروتين النباتي.

إعداد قانون تأمين صحي شامل للمواطنين تعده الحكومة المصرية على أساس أن تكون أحد مؤسسات الدولة هي المتعاقد الوحيد - نيابة عن الشعب - مع المستشفيات والعيادات والمراكز الصحية الحكومية والقطاع العام والقطاع الخاص والتعاوني والخيري. ويكون نظام الاشتراك في الأساس إجباري للمواطنين، وتتفاوت قيمة الاشتراك طبقاً لدخولهم، وتتولى الدولة الدعم الجزئي أو الدعم الكامل لغير القادرين، وتجرم أي جهة طبية تمنع استقبال وعلاج المواطن المصري للحالات المستعجلة والطوارئ وعلى الجهة أخذ المقابل نظير العلاج بالطرق القانونية طبقاً لقانون التأمين الصحي الشامل برعاية الدولة.

ولا يمكن الحديث عن الصحة وتكاليف الرعاية الصحية دون الإشارة إلى توزيع عبء ما ينفقه المجتمع على الرعاية الصحية، ذلك أن إنفاق المجتمع على الصحة ينقسم إلى جزئين، تتحمل الدولة جزءا منه ويتحمل المواطن الجزء الأخر، وتكشف تقارير منظمة الصحة العالمية كيفية توزيع هذه التكاليف فتسمى ما ينفقه المواطن (الإنفاق الخاص) وما تنفقه الدولة (الإنفاق الحكومي) وقد تم استخراج بعض بيانات المقارنة بين ما يحدث في مصر وبعض الدول الأخرى في الرسم البياني التالي فاللون الأخضر يوضح ما ينفقه المواطن من جيبه الخاص على الصحة بينما يوضح اللون الأصفر نسبة ما تتحمله الدولة من تكلفة الرعاية الصحية، ويتضح منه أن المواطن المصري يتحمل 60% من الإنفاق على الصحة بينما لا تتحمل الدولة أكثر من 40% فقط وفي المقابل نجد

دولا مثل سويسرا وفنلندا والمجر ومالطا وإسبانيا تتحمل الدولة فيها نسبة تزيد عن 70% من الإنفاق على الصحة ويتحمل المواطن النسبة الباقية وهذا يؤكد أهمية أن تراعي السياسات و القوانين الصحية عدم زيادة الأعباء على المواطن بل وتخفيفها تدريجيا مع زيادة الاعتمادات المخصصة للصحة بالموازنة العامة للدولة.

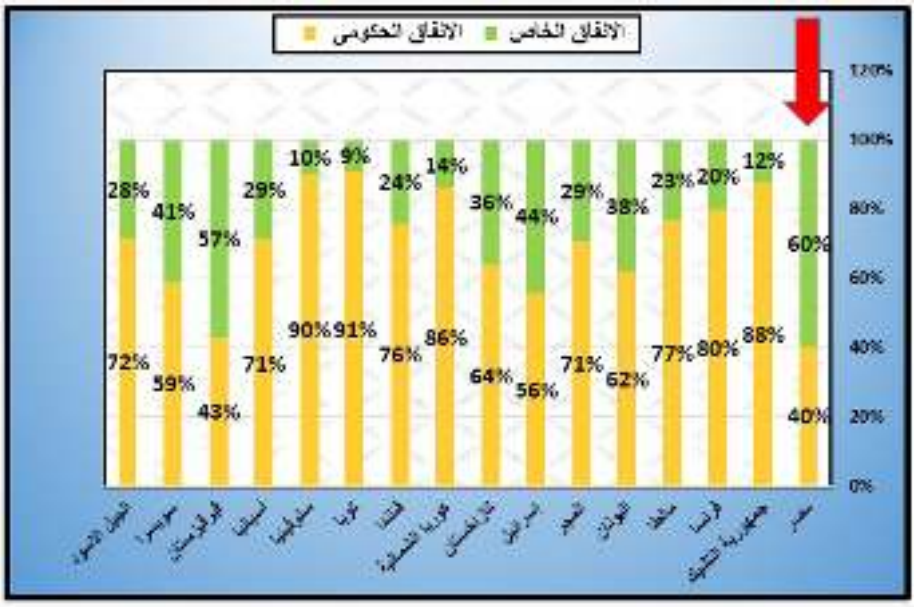

الشكل رقم (23) ويوضح توزيع عبء الإنفاق على الرعاية الصحية في مصر وبعض الدول

المصدر: منظمة الصحة العالمية

إصدار تشريع للمعاملة القانونية مع الإهمال الطبي والمتاجرة بالطب والصحة.

التأكيد على أن يكون لكل مواطن مصري فرصة التريض وإجازة سنوية للقضاء على حالة الاكتئاب العام، ونشر مسببات التفاؤل الحقيقي لرفع درجة سعادة المواطن والتي يجب قياسها دورياً حيث أن بعض الأمراض الجسدية تكون نتيجة الحالة النفسية للإنسان، ويمنع تماماً محاولة بث روح التفاؤل المصطنع أو المبنى على وهم غير حقيقي حيث إن انعكاساته سلبية جداً على المواطنين، بل ويجب معاقبة من يبث التفاؤل الكاذب الذي غالباً ما تعقبه انتكاسات نفسية.

الثقافــة

التركيز على إنتاج ونشر الإبداعات الثقافية النابعة من تراثنا، وحضارتنا، وتاريخنا، وهذا سيكون له مردود اقتصادي مباشر ممتاز، بالإضافة إلى عودة الريادة الثقافية المصرية في المنطقة وما لها أيضا من مردود اقتصادي بوجهٍ عام، وأيضاً دخول البيوت العربية والإفريقية والتقرب إلى قلوبهم وعقولهم عن طريق إبداعات ثقافية راقية تتحلى بالموهبة والدقة والإتقان لجذب الإعجاب، وتشجيع وتحفيز مبدعي الثقافة أن يظهروا مصر الجميلة وليست مصر المشوهة.

ولا يجب أن نستغرب التغييرات التي تحدث في الذوق المصري إذا عرفنا كيف اختفت 70% من دور العرض السينمائي المصرية وانخفضت عروض مسرح الدولة للنصف خلال عشر سنوات، وهي الفترة التي تصادف أن انتشرت فيها بعض السلوكيات الشاذة في المجتمع

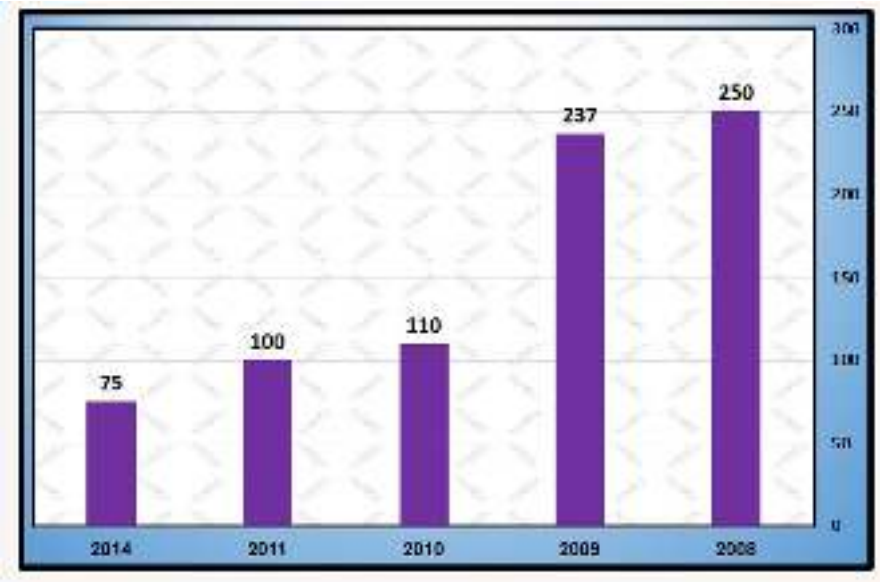

الشكل رقم (24) ويوضح تطور أعداد دور العرض السينمائي في مصر

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

إعادة الإذاعات الموجهة إلى إفريقيا وكان عددها أربعون إذاعة بعدد 25 لغة إفريقية في فترة الستينات.

وضع برنامج سنوي كثيف للمهرجانات والندوات والاحتفالات والمعارض الدولية بحيث تدخل في أجندة الأنشطة الثقافية والسياحية والفنية العالمية. وتشكل جهة مستقلة بواسطة وزارة الثقافة للتنسيق لهذه الفعاليات بين الوزارات المختلفة (الشباب – السياحة – التجارة - التعاون الدولي).

ومثال للفاعليات التي يجب أن تدخل في أجندة المهرجانات والاحتفالات العالمية، هو إحياء مهرجان «عروس النيل» ولكن من منظور جديد وهو أن تكون عروس النيل إحدى رائدات من التاريخ والحاضر المصري مثل الفيلسوفة وعالمة الرياضيات هيباتيا (370 – 415م) أولى شهيدات الحكمة والفلسفة في التاريخ الإنساني، والملكة حتشبسوت (1508 – 1458 ق.م) ملكة ملكات مصر القديمة ودرة في تاج مصر الفرعونية، وغيرهم. (مرفقxx) مختصر لمشروع مهرجان عروس مصر بالأقصر الذي قدمته لوزارة الثقافة سنة 2013.

ويُحفَز تنظيم مسابقات دورية في معظم المجالات الثقافية التي نبغ ويمكن أن ينبغ فيها المصريون على مستوى الجمهورية والمحافظات والمراكز، وتُحفِز شركات قطاع الأعمال والقطاع الخاص والدولة على الرعاية الدائمة وتوفير جوائز مجزية تُشجِع المواطنين وبالأخص الشباب على المشاركة الجادة، مع الالتزام بحيادية لجان التحكيم ونشر المنتجات الفائزة، والتركيز الإعلامي على المتميز منها وتحويله إلى منتج ذو مردود اقتصادي.

ورفع التسييس عن جوائز الدولة التشجيعية والتقديرية وأن تكون منحازة للإبداع والمهنية فقط بغض النظر عن الانتماءات أو الآراء السياسية ويفتح باب الترشيحات لأي من مؤسسات المجتمع المدني ولا تكون قاصرة على الجهات الحكومية الحالية فقط.

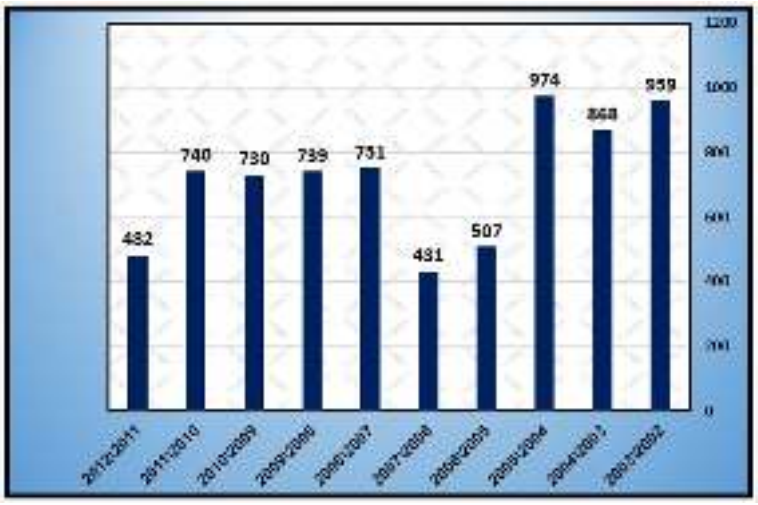

الشكل رقم (25) ويوضح كيف انخفض عدد حفلات الفرق المسرحية التابعة للدولة إلى النصف تقريبا

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

الإعلام أحد أدوات المعرفة والثقافة والتعليم والسياسة والاقتصاد، ويجب النظر إليه بقدر حجمه وبقدر تأثيره. ويجب وضع خطة محكمة تمنع تجاوزه أو انحرافه عن أهدافه، بأن تكون مثلاً أداة للمصلحة الخاصة أو لإثارة الفتنة أو لتصفية الحسابات أو للتجريح والسب والقذف وذلك بتغليظ عقوبة الخبر الكاذب على المؤسسة الإعلامية وليس الأفراد، ولا تقل الغرامة عن 3 ملايين جنيه وتتضاعف عند التكرار ولا عقوبة للصحفي أو الإعلامي أو الكاتب إلا وفقاً لما يقره قانون العقوبات دون السجن.

وحيث إن هدف القطاع الخاص الربح، فإن الشركة الإعلامية القطاع الخاص (صحيفة أو قناة تليفزيونية أو إذاعة) تُغلَق في حالة تحقيق خسارة لمدة سنتين، لأنها تكون ممولة لغرض خاص خلاف أهداف الإعلام، وفي هذه الحالة ينتفي استقلال المؤسسة الإعلامية، وهذا الاستقلال أهم ما يجب أن يميز الإعلام.

ويجب أن يكون الإشراف على الإعلام واستقلاليته بمشتقاته (صحافة – تليفزيون – إذاعة) من قبل مجلس مستقل يشكله المجلس الأعلى للثقافة والمجلس الأعلى للصحافة مشتركان.

الإسكـــــان

لا يوجد في مصر مشكلة إسكان، لأن لدينا أراضي شاسعة ومصانع مواد بناء ومهندسين أكفاء وشركات مقاولات والدليل، مئات الآلاف من الوحدات السكنية المعروضة للبيع.

المشكلة الرئيسية في مصر هي الإسكان منخفض التكاليف لخدمة محدودي ومعدومي الدخل والتي يجب أن تكون الهدف الرئيسي ومجال العمل الوحيد للحكومة في نطاق توفير المسكن. فشل مشكلة الإسكان منخفض التكاليف منذ السبعينات وحتى الآن يرجع لتكليف المهندسين

بالمهمة التي يجب أن تكون مع جهة أو مؤسسة بها علماء ديموغرافي واجتماع واقتصاد ومالية ويأتي دور المهندس في النهاية للتنفيذ فقط، لذلك يجب أن يكون ملف الإسكان لمحدودي ومعدومي الدخل مع وزارة التضامن الاجتماعي وليس مع وزارة الإسكان. يلاحظ أن وجود ملف الإسكان لمحدودي ومعدومي الدخل مع وزارة الإسكان هو نوع من تضارب المصالح حيث أن المخطط والمصمم والمنفذ والمستلم للأعمال جهة واحدة وهي وزارة الإسكان، فتضيع المسؤولية، ويكون هذا النوع من الإسكان هو الوحيد الذي تنفذه الدولة وباقي الإسكان يترك للقطاع الخاص وتوفر الدولة الأراضي للقطاع الخاص وبسعر يشمل ضريبة توجه للإسكان منخفض التكلفة. يكشف جهاز التعبئة العامة والإحصاء أحد أهم أسباب انتشار العشوائيات عندما يكشف أن أعداد الإسكان منخفض التكاليف التي حققت خلال عشرة أعوام حتى أصبحت تتجاوز 1000 وحدة بالكاد في السنة بعد أن كانت حوالي 17 ألفا في بداية الألفية الثالثة.

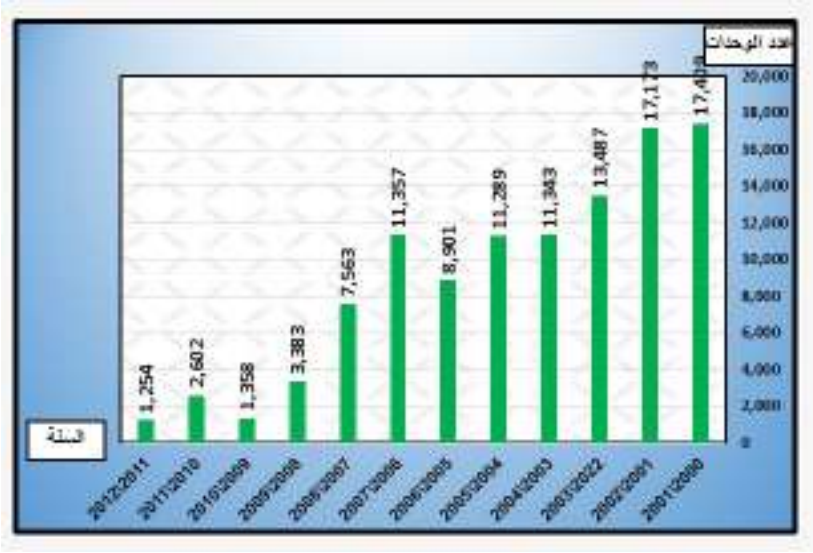

الشكل رقم (26) تطور عدد الوحدات السكنية منخفضة التكاليف المحققة

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

إن السكن لمحدودي أو معدومي الدخل هو الستر بالنسبة للمواطن ولكن بالنسبة للدولة يجب أن يكون أهم أداة من أدوات الإنتاج، ويجب ألا يُخطَط لأي منطقة سكنية إلا إذا كانت بجوار فرص العمل والإنتاج مثل المناطق الصناعية والصناعات الصغيرة والحرفية والمناطق الزراعية الجديدة والتعدينية.

ينبغي أن يكون إسكان محدودي الدخل ليس فقط لتوفير سكن ولكن أيضا لتحقيق هدف الخروج من الوادي والانفتاح على مصر وعليه يتم تنفيذه في الأحوزة المهجورة مثل الصحراء الغربية والشرقية وسيناء

وجنوب الوادي. ويكون هذا الإسكان في معظمه مخططا لإسكان ريفي والذي تم إهماله منذ الثمانينيات وحتى الآن ببناء المدن وإهمال القرى فتفاقمت العشوائيات في المدن الرئيسية وقل إنتاج القرى.

ولا يجوز أن نتناسى أهمية القضاء على ظاهرة البناء بدون ترخيص، والتي قد تحتاج إلى دراسات جادة لتبسيط الإجراءات وتوحيدها، ذلك أن دراسة البنك الدولي حول ممارسة الأعمال أوضحت أن مقارنة عدد الإجراءات المطلوبة لاستخراج تراخيص البناء في مصر يفوق بكثير مثيلاتها في بعض الدول العربية والأجنبية كما يتضح من الرسم البياني التالي:

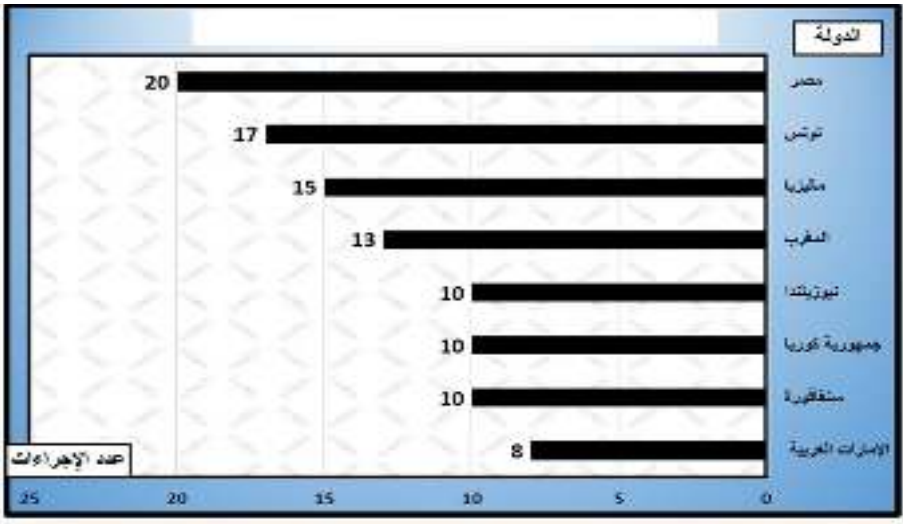

الشكل رقم (27) ومقارنة عدد الإجراءات لاستخراج تراخيص البناء في مصر وبعض الدول

المصدر: تقرير ممارسة الأعمال 2015 الصادر عن مجموعة البنك الدولي

إسكان محدودي الدخل الذي يجب أن يكون خارج الوادي والدلتا يجب أن يكون تخطيطه وتصميمه مناسباً ليكون امتداده أفقياً وليس رأسياً ويكون بنظام الحوائط الحاملة، يصمم بطريقة مرنة ليخدم ثلاثة أجيال متتابعة (أي صالح للامتداد لمدة 60 سنة بالتعلية المستقبلية مرتين) ويكون مرفق به حوشة لإنتاج بعض احتياجات المعيشة للأسرة ويجب ألا يستخدم في بنائه المواد الاستراتيجية مثل الخرسانة وحديد التسليح وأن يكون بعيداً عن الوادي بمسافة لا تقل عن 150 كيلو متراً ويفضل أكثر حتى لا يصبح عبئاً على الوادي مثل مدن 6 أكتوبر والعاشر من رمضان والقاهرة الجديدة ويجذب بالفعل مجتمعات عمرانية ريفية جديدة.

وليست إجراءات استخراج تراخيص البناء وحدها التي تحتاج لمراجعة، بل إن الفترة الزمنية المطلوبة لاستخراج تراخيص البناء تحتاج لثورة إدارية حقيقية، فالرسم البياني التالي يوضح مقارنة الوضع في مصر ببعض الدول العربية والأجنبية ويكشف الشكل أهمية تقدير قيمة الوقت في إنجاز هذه التراخيص في الجهات الحكومية المختلفة حنى يمكن تشجيع المواطنين على تجنب البناء بدون ترخيص.

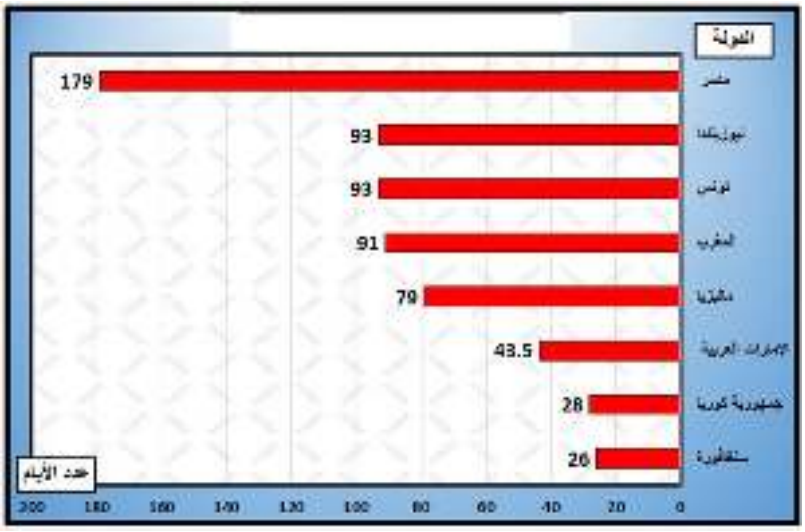

الشكل رقم (28) يوضح الوقت اللازم لاستخراج ترخيص البناء في مصر وبعض الدول (بالأيام)

المصدر: تقرير ممارسة الأعمال 2015 الصادر عن مجموعة البنك الدولي

يجب ألا تزيد التكاليف الشهرية للسكن لمحدودي الدخل عن ثلث قيمة الحد الأدنى للأجور للزوجين معاً ويفضل أن يكون بالإيجار وليس بالتمليك، وعند تخطيط إسكان لمحدودي الدخل يجب أن يكون متنوع المساحات ليشمل سكن حديثي الزواج وسكن كامل الأسرة وسكن فترة الزوجين فقط عند سن المعاشات وترك أبنائهم مسكن الأسرة إلى أسرهم الجديدة، ويجب أن ننشر ثقافة التنقل من نموذج شقة إلى نموذج شقة أخرى طبقاً لحجم الأسرة. فعلى المواطن أن يبدأ مثلاً بحجرتين وصالة وفي حالة وجود أطفال يصل سنهم إلى 5 أو 6 سنوات تنتقل الأسرة إلى ثلاث حجرات، وعند ترك الأبناء المنزل ويصبح الزوج وزوجته فقط ينتقلوا إلى حجرة وصالة، وهذا هو البديل الفعلي للعشوائيات، ثم التوسع في إنشاء بيوت للمسنين وتوفير الرعاية الكاملة جسدياً واجتماعياً وترفيهياً، مما يعطي فرصة أكبر لحديثي الزواج لإيجاد سكن، ومنع جرائم تعدى الأبناء على الوالدين أو معاملتهم معاملة سيئة، كما نجد في الإعلام.

هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة التي تستحوذ على معظم أراضي مصر الصحراوية وقانونها الغير مناسب يحتاجان إلى مراجعة لأن الوضع الحالي يسمح بالفساد ويقننه وأسلوبه ضد أهداف هيئة المجتمعات العمرانية، حيث إنه يعمل الآن لتسويق عقاري وليس لتنمية عمرانية لصالح المواطنين وركزَ على بناء المدن وأهمل القرى منذ الثمانينيات من القرن الماضي فتفاقمت مشكلة العشوائيات.

ومرة أخرى يكشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تذبذب السياسات الحكومية ولكن هذه المرة في مجال الإسكان فالرسم البياني التالي يوضح إجمالي عدد الوحدات السكنية التي بناها القطاع العام منذ عام 2000 إلى 2011 حسب المستوى وتوضح تذبذب الأعداد بين الزيادة والنقص خلال فترة معينة بما يعكس تذبذب السياسات الحكومية وفشلها في تحديد احتياجات المجتمع وضياع البوصلة الاجتماعية للشركات التابعة للمال العام.

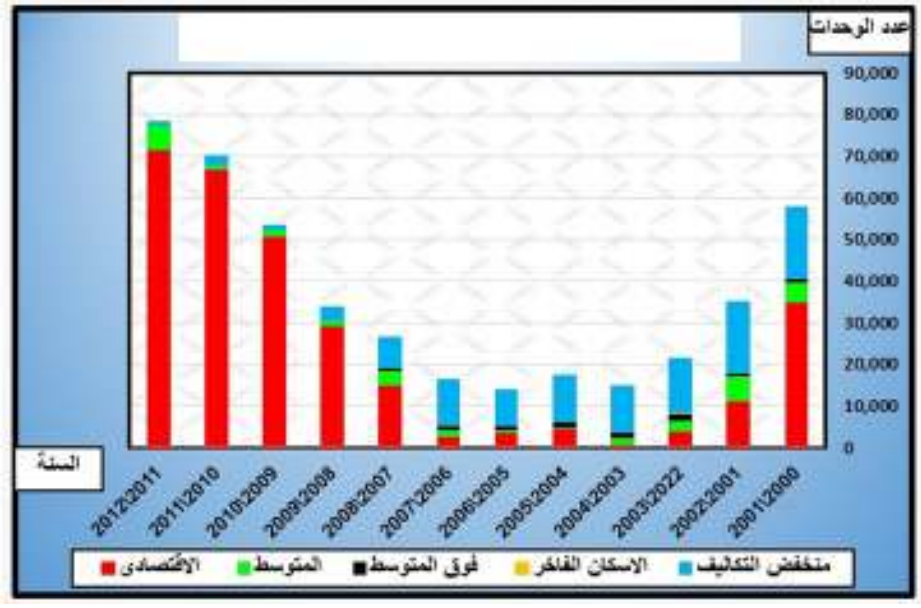

الشكل رقم (29) تطور أعداد الوحدات السكنية التي حققتها شركات القطاع العام حسب المستوى

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

مساندة التمويل

مراجعة قوانين الاستثمار الصادرة في الثلاثين عاماً الأخيرة، وإعادة صياغتها بما يناسب مصلحة الغالبية العظمى من الشعب المصري، وجدير بالذكر أن قوانين الاستثمار الحالية لا تجذب الاستثمار الإنتاجي المصدر المفيد لاقتصاد البلاد وقد ثبت فشلها حتى الآن، ومعظم الاستثمار الأجنبي هو إما استغلال لمواردنا الطبيعية مثل الغاز والبترول أو شراء أراضي مصرية.

استثمرت شركة جنرال موتورز الأمريكية في كوريا الجنوبية واستثمرت شركة رينو الفرنسية في المغرب وكلتا الدولتين من أكبر مصدري السيارات لهاتين الشركتين، بينما مصر لا يصدر منها سيارات بالرغم من تواجد 13 شركة عالمية مصنعة للسيارات في مصر. والمشكلة ليست في الشركة المستثمرة بل في قوانين الاستثمار التي وضعها الجانب المصري. والآن شركة جنرال موتورز تعتبر مستهلكة للعملة الأجنبية من مصر لكل من مكونات السيارة المستوردة ولتحويل أرباحها للخارج. وبمجرد أن تقارن بين تاريخ شركة جنرال موتورز في كوريا الجنوبية وفي مصر، سيصل القارئ إلى سبب تدهور الاستثمار الأجنبي في مصر.

وإلغاء ما يسمى بشراكة القطاع الخاص والعام فهى البوابة العظمى للفساد وضياع حق المواطن، مع إعطاء الفرصة كاملة للقطاع الخاص

والمشاركة في التنمية ولكن مستقلاً عن القطاع العام والحكومة في تنفيذ الأعمال والمشروعات وتظل الحكومة أو الدولة منظماً ومراقباً وليس مشاركاً.

يجب تحويل الدخل الريعي لمصر إلى صندوق سيادي ينشأ للتنمية، ويقصد بالدخل الريعي الدخل الناتج عن بيع أو تأجير أصول ثابتة في مصر، مثل: دخل قناة السويس، وحق انتفاع الأراضي، وعائد المناجم والمحاجر، وعائد أجواء مصر من رخص المحمول، ورسوم استخدام المجال الجوي والمياه الإقليمية، على أن يبدأ ذلك فوراً بتحويل نسبة 10% من الدخل الريعي إلى الصندوق، وتزداد هذه النسبة حتى تصل إلى 100% خلال 7: 10 سنوات. والهدف من هذه الخطة هو أن يحول عائد الأصل الثابت الصامت إلى أصل آخر ديناميكي مدر للدخل الدوري المتجدد، وليس إلى بنود استهلاكية.

تحويل أموال الصناديق الخاصة والحسابات الخاصة إلى ميزانية التعليم والصحة دون الأموال المدفوعة من العاملين، وتقتصر الصناديق والحسابات على ما يدفعه العاملون في المؤسسة التي تكون صندوقاً أو حساباً خاصاً (أي منه وإليه)، وأيضاً العمل على استعادة الأموال المنهوبة في السابق منذ إنشاء هذه الصناديق والحسابات من الشعب المصري تحت هذا المسمّى. فهذه الصناديق والحسابات لم تكن فقط تعبيراً عن فساد مالي، وإنما أيضا فساد إداري ومهني، بالإضافة إلى ضررها على المواطن.

إبعاد الاستثمار الأجنبي عن مجالات زراعة الأراضي وإنشاء العقارات السكنية بجميع أنواعها، حيث إن دخول الأجانب إلى سوق العقارات السكني يؤدي إلى حرمان خزينة الدولة من أرباحها وخروج الأرباح الطائلة لهذا الاستثمار التي تصل إلى 300% إلى خارج البلاد. كما أن دخول الأجانب إلى قطاع الزراعة يخل بشق ملكية الأراضي الزراعية ذات المساحات الشاسعة، وأيضاً يخل بالأمن الغذائي، وبخطة الدولة للزراعة، ويحول المزارع إلى أجير ودائماً يكون عائده ليس لصالح الإنسان المصري. إن حصر الاستثمار الزراعي والإسكاني للمصريين وقطاعهم الخاص فقط يجعل العائد على أراضي الإسكان وأراضي الزراعة بالكامل داخل مصر، ويعاد استثماره بما يضاعف قيمة العائد.

الأجور وتوزيع الدخل

يجب أن يكون الحد الأدنى للدخل مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بتكلفة سلة غذاء محدودي الدخل، بالإضافة إلى تكلفة السكن، والانتقالات، على أساس أن التعليم الجيد بالمجان، والعلاج المناسب بمظلة التأمين الصحي متوفران. وإذا كانت هناك فجوة بين الحد الأدنى للأجور المرتبط بالإنتاج وآليات السوق والحد الأدنى للدخل المرتبط بالحياة الكريمة، فيجب أن تتحملها الدولة في صورة دعم عيني، يتمثل في بطاقات تموينية في صورة كوبونات لكافة عناصر السلة الغذائية، وبطاقات

سفر وملابس مدارس وإعفاءات من رسوم المدارس. ويطبق هذا على كل العاملين في مصر (دولة - قطاع أعمال - قطاع خاص باستثناء القطاع الاستثماري الأجنبي)، وتلغى تماماً فكرة الدعم النقدي، حيث ينتج عنه استمرار الفقر، بل ويمكن اعتباره رشوة مقنعة من الحاكم للشعب. (فى أمريكا يتم الدعم في صورة كوبونات) على أن يتولى خبراء التغذية بالمركز القومي للبحوث إعداد ونشر فكرة الوجبات الغذائية اليومية النمطية الشاملة لجميع العناصر الغذائية لمحدودي الدخل ولتلاميذ المدارس.

يلاحظ ونؤكد الفرق بين الحد الأدنى للأجور المرتبط بالإنتاج والحد الأدنى للدخل الذي يوفر حياة كريمة والذي يرتبط بمتطلبات الحياة. ويكون الحد الأقصى للدخل حوالي 40 ضعفاً للحد الأدنى للدخل.

ربط الأجور والمرتبات في الوحدات الإنتاجية بالدخل العام للوحدة أي أن قيمة الأجور والمرتبات يجب ألا تقل عن نسبة من إجمالي دخل الوحدة الإنتاجية، ويجب أن تقترب النسب الحالية المتدنية (3%: 5%) من النسب العالمية النمطية التي تصل من 15% إلى 20%.

وكذا في بعض الوحدات الإنتاجية بالقطاع العام تزيد نسبة الأجور والمرتبات إلى الدخل العام للوحدة عن النسبة النمطية العالمية، وعلى المسؤولين العمل على تدارك الموضوع، وذلك بزيادة الإنتاج، وحسن الإدارة. ويجب أن يتم تطبيق قانون توزيع نسبة الـ 10% أرباح (الحقيقية وليست الوهمية)، ويجرم عدم توزيعها إلا بقرار من الجمعية العمومية،

ويكون التوزيع عادلاً لجميع العاملين وليس فقط للمناصب العليا. إن تطبيق هذا البند يحل جزءًا من مشكلة الحد الأدنى للأجور حلاً ذاتياً في الوحدات الإنتاجية ويقرِّبه بل يمكن أن يجعله يفوق الحد الأدنى للدخل اللازم لحياة كريمة.

الضـــرائـــب

القدر الأكبر من الضرائب على الدخل يدفعه موظفو الدولة، والشركات الكبيرة ذات الدفاتر المنتظمة، والعاملون لديها وخارج هذه المجموعات الثلاثة، فإن هناك مساحة هائلة للتوسع في عدد دافعي الضرائب وزيادة الحصيلة الضريبية.

المتابع لموازنة الدولة في مصر سيكتشف كيف تطورت حصيلة الضرائب من 51 مليار جنيه عام 2002 إلى أكثر من 400 مليار جنيه في عام 2016 علما بأن الجزء الأكبر من حصيلة هذه الضرائب يأتي من الضرائب غير المباشرة، التي يتحملها المواطن والمستهلك العادي مثل ضريبة المبيعات (القيمة المضافة) والرسوم الجمركية أو الضرائب على التوظف التي يدفعها العمال والموظفين، ومن ضرائب الدخل التي تتحملها الهيئات المملوكة للمال العام كهيئة البترول وهيئة قناة السويس والبنك المركزي

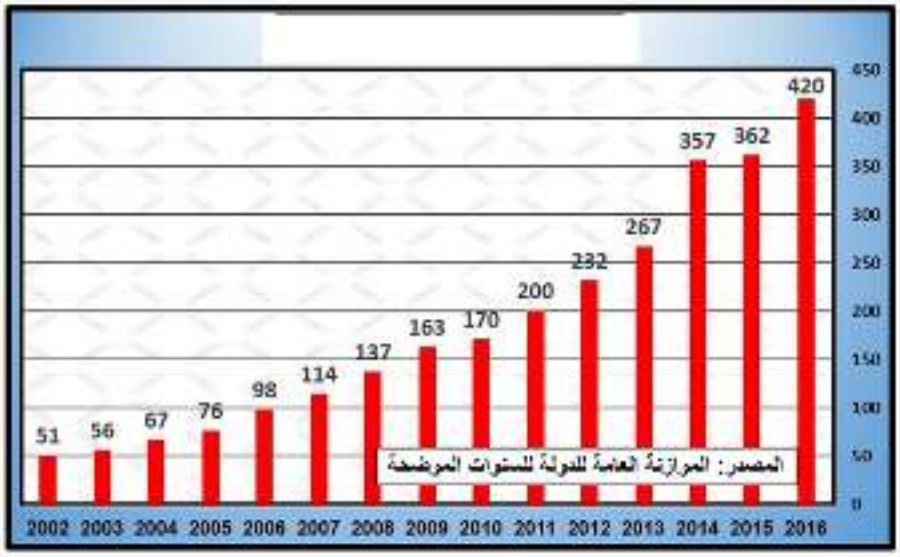

الشكل رقم (30) يوضح تطور حصيلة الضرائب

المصدر: الموازنة العامة للدولة عن أعوام مختلفة

فصل الضرائب التجارية عن الضرائب الصناعية حيث تتم المحاسبة الضريبية الآن على كل من النشاط التجاري والصناعي بنفس الفئة ويجب أن نضع برامج وأن يكون هناك تحفيز وميزة للضرائب على النشاط الصناعي وتحفيز أكبر للنشاط الصناعي في الأحوزة المهجورة (الأماكن النائية) والصناعات التصديرية.

تكون الضرائب تصاعدية تبدأ بحد إعفاء مناسب لأصحاب الدخل المنخفض ثم 10% فقط على محدودي الدخل ثم تتصاعد تدريجياً طبقاً

للدخل ويتم حساب التدرج والحد الأقصى بدراسة من المتخصصين وبإشراك دافعي الضرائب.

يطبق إعفاء ضريبي على الجزء من الأرباح الصناعية التي يعاد استثمارها في نشاط إنتاجي أو تكنولوجي إضافي ويوفر فرص عمل، وأيضاً إعفاء ضريبي على الجزء من الأرباح التجارية التي توجه إلى نشاط صناعي شريطة أن توفر فرص عمل جديدة.

فرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية وهذه ليست فقط على التداول في البورصة وفوائد الودائع الادخارية، بل أيضا على الصفقات المعفاة من الضرائب الآن.

مراجعة التشريعات التي تسمح بتهرب بعض الأنشطة من سداد الضرائب بهدف القضاء على الاقتصاد غير الرسمي ورفع نسبة تحصيل الضرائب كنسبة من الناتج المحلي لتتماشى مع الدول المشابهة لنا حيث تثبت بيانات البنك الدولي أن نسبة الضرائب التي تم تحصيلها عام 2012 أقل من نسبتها عام 1990 وأن مسلسل الانخفاض بدأ من 2010.

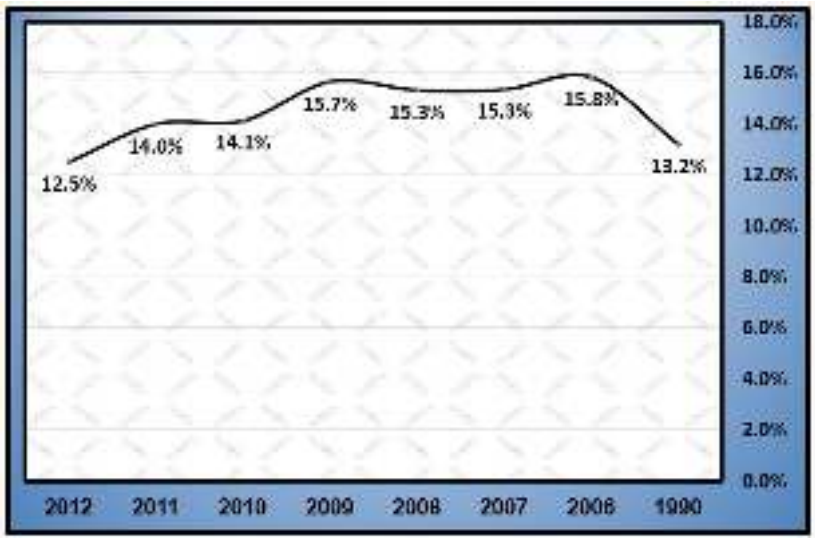

الشكل رقم (31) ويوضح اتجاه نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي للانخفاض

المصدر: البنك الدولي

وإن ما لم نبدأ في اتخاذ خطوات جادة في إعادة تنظيم منظومة الضرائب على هذا الطريق، فسوف يظل الميزان الاجتماعي مختلا.

الاستيراد والتصدير والتوكيلات

دراسة الدعم المحدد الآن للمصدرين ومدى تطابقه مع آليات السوق الحر الاجتماعي، وتشجيع الإنتاج وما إذا كان الدعم يُؤخَذ من المنتِج ويُمنَح إلى التاجر. وإعداد برنامج دعم نقدي للمزارعين وللمصنعين لتشجيعهم. خاصة وقد تبين عبر الثلاثين عاماً الماضية أن بعض المصدرين كانوا يستخدمون وجود مشروعاتهم بالمناطق الحرة الخاصة ويقومون ببيع منتجاتها إلى السوق المحلية بدلاً من تصديرها ويحصلون على دعم الصادرات.

يتم الفصل في السجلات التجارية بين شركات الاستيراد وشركات التصدير ويمنع الجمع بين الاستيراد والتصدير في شركة واحدة ويتم إصدار حزمة من القوانين واللوائح لتحفيز وتشجيع شركات التصدير لزيادة الصادرات واتزان الميزان التجاري. وربما يحتاج الأمر لمراجعة اللوائح والإجراءات من أجعل اختصار الوقت الازم لإتمام إجراءات التصدير، لأنه طبقا لدراسة للبنك الدولي سنكتشف أن الوقت اللازم لإتمام هذه الإجراءات في مصر هو أضعاف الوقت المطلوب لنفس العمل بالدول الأخرى النامية أو المتقدمة

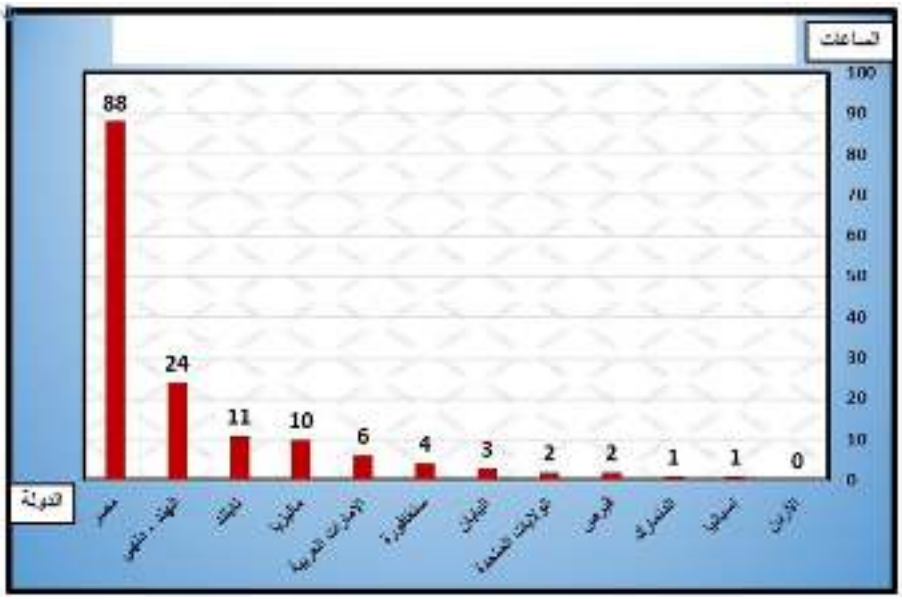

الشكل رقم (32) الوقت اللازم للامتثال لشروط ومتطلبات التصدير (بالساعات)

المصدر: تقرير ممارسة الأعمال 2015 الصادر عن مجموعة البنك الدولي

منع تصدير المواد الخام من مصر بدون إدخال قيمة مضافة إليها ويشمل هذا الغاز الطبيعي وأي مواد خام بما في ذلك إنتاج المناجم والمحاجر والتعدين قبل تصنيعها حتى ولو جزئياً كما يتم مراجعة تصدير المواد الغذائية ويمنع تصدير المواد التي يحتاجها السوق المحلي للأمن الغذائي. وفي حالة تصدير مواد زراعية يلاحظ ألا يقل سعر التصدير عن القيمة المالية للمكون المائي للمنتج الزراعي المصدر على أساس سعر تحلية مياه البحر بفرض أنها الفرصة البديلة لتعويض المياه المصدرة. إن تصدير كيلو جرام أرز يعادل تصدير 4000 لتر مياه في حين أن استيراد كيلو جرام واحد من اللحوم يوفر 16000 لتر مياه.

مراجعة قانون الاستيراد وفرض رسوم إضافية على الاستيراد لفترة لا تقل عن 8 سنوات لحماية المنتج المحلي. كما يمنع استيراد السلع الكمالية وغير اللازمة والاستفزازية والتي لها مثيل وخصوصاً كثيفة العمالة مثل الملابس الجاهزة وصناعة الأحذية لفترة لا تقل عن 5 سنوات. وكذلك زيادة الرسوم الجمركية على السلع الغير ضرورية التي لا يمكن منع استيرادها.

إصدار قوانين بإعفاءات جمركية وإعفاءات لضرائب مبيعات على استيراد ماكينات ومعدات الصناعة التي لا يمكن تصنيعها في مصر، بل يفضل تقديم دعم عند بدء شركات الصناعة في الإنتاج مثل دعم التصدير المتبع الآن. وإنشاء مركز قومي تكنولوجي للدعم الفني والمالي لإنتاج الماكينات والمعدات لخدمة قطاع الصناعة وأيضاً تصنيع قطع الغيار شاملاً العسكرية منها كبديل للاستيراد.

إلغاء الوكالة التجارية للشركات العالمية في مصر واستبدالها بشراكة فنية مع شركات مصرية كل في مجال تخصصه حتى تؤدي أعمال هذه الشركات في مصر إلى تنمية شاملة ومستمرة ويكون عمل الشركات الأجنبية في مصر مفيداً في تنمية القدرة الفنية الذاتية للمصريين وليس مجرد وكالة لتوزيع العمولات. وعند المفاضلة بين الشركات الأجنبية في أي مشروعات يجب إعطاء الوزن الكافي لقدرات الشريك الفني المصري المتخصص حتى لا تكون المشاركة صورية.

مراجعة المنظومة القانونية الاقتصادية وخصوصاً قانون المناقصات والمزايدات (مثل المادة 22 مكرر التي أدخلت على القانون عام 2005 وغيرها من المواد والقوانين التي تسمح بإمرار الفساد).

الاستثمار الأجنبي

إن الاستثمار الأمثل، هو الذي يكون عائده بالكامل للمصريين، ليظل كامل أرباحه داخل مصر ولا يعرض قيمة العملة المصرية والميزان التجاري والاحتياطي النقدي للخلل نظير الطلب على تحويل عملة أجنبية للخارج، نتيجة نشاط الشركات الاستثمارية التي لا تدر دخلاً كافياً بالعملة الأجنبية من خلال ممارسة نشاطها.

ولكن نظراً لعدم توافر الخبرات والتكنولوجيا أحياناً وعدم توافر التمويل والإدارة الحكيمة والتسويق العالمي غالباً، تلجأ جميع الدول في العالم شرقاً وغرباً لجذب الاستثمار الأجنبي فيأتي بما تحتاجه الدول المضيفة من إمكانيات وكفاءات ولكن بطبيعة الحال وتكوينه يحول أرباحه من داخل البلاد إلى خارجها.

وفى جميع الأحوال يكون الهدف الأساسي والرئيسي لجذب الاستثمار الأجنبي هو تعظيم الدخل من العملة الأجنبية للدولة المضيفة، بما يساعد على اتزان الميزان التجاري والاحتياطي النقدي، ويأتي بعد ذلك فائدة إتاحة فرص العمل ونقل التكنولوجيا والبحوث والتطوير والارتقاء بالصناعة ويعود ذلك بالفائدة المباشرة وغير المباشرة، ونظير ذلك تقدم

الدول الميزات الجاذبة للاستثمار الأجنبي وبعض التنازلات مثل أرض بدون مقابل أو بمقابل رمزي لعدة سنوات محددة أو مزايا ضريبية أو دعم جزئي للطاقة.

أثبتت الخبرة العالمية، أن الاستثمار الأجنبي أحياناً يسبب ضرر بالاقتصاد المحلي وذلك في حالة طلب الشركات المستثمرة تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية يتم تصديرها إلى الخارج، إما لاستيراد مدخلات لنشاطهم أو لتصدير أرباحهم، في حالة أن دخلهم بالجنيه المصري.

إن خريطة توزيع أكبر المؤسسات التعاونية في العالم يوضح أن توزيع عائدات أكبر 300 مشروع تعاوني في العالم، يتركز معظمها في الدول التي تطبق نظام الاقتصاد الحر مثل الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا واليابان، وهو ما يشير إلى ضرورة مراجعة قوانين الاستثمار المصرية لتحفيز الملكية التعاونية ومساواتها بمستثمري القطاع الخاص من الأفراد والشركات من أجل حشد كل الطاقات للتنمية المستدامة

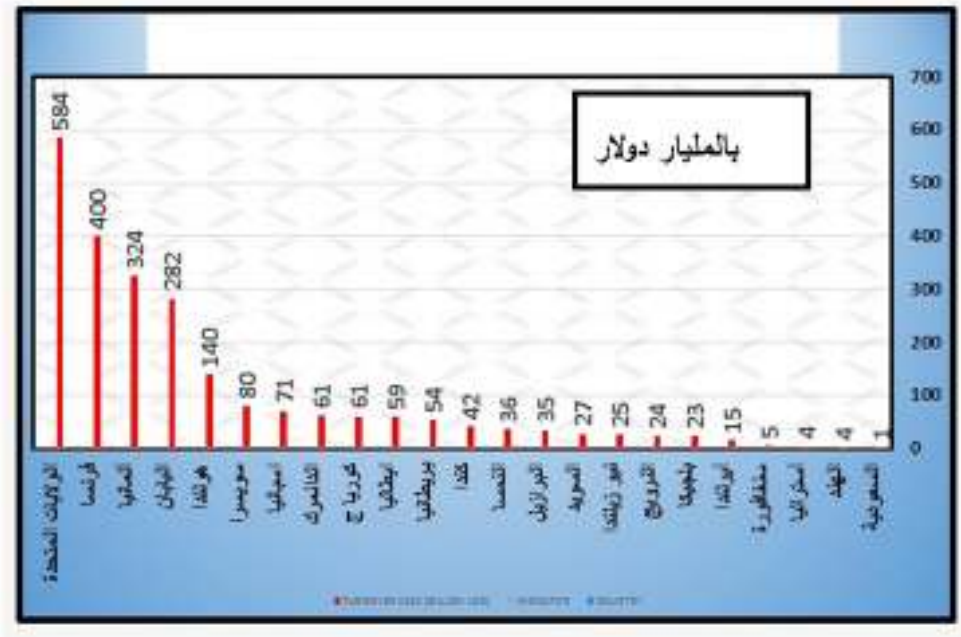

الشكل رقم (33) توزيع حجم أعمال أكبر 300 مؤسسة تعاونية حسب الدول (بالمليار دولار)

المصدر: الحلف التعاوني الدولي

ولكي يكون الاستثمار الأجنبي إيجابي، يجب أن يلتزم بمحددات هامة مثل:

يجب أن يشمل عائد نشاط الشركة الاستثمارية الأجنبية العملة الأجنبية اللازمة والكافية لتوفير مدخلات النشاط ولتحويل أرباحها للخارج. وغير مقبول أن يعتمد الاستثمار الأجنبي في أعماله على تحويل الجنيه المصري إلى عملة أجنبية تحول للخارج تحت أي مسمى.

نشاط التصنيع للتصدير والفنادق للسياحة الأجنبية والمولات التجارية لتسويق الصناعات المصرية وليست المستوردة والموانئ والمطارات، أمثلة للأنشطة الاستثمارية التي لا تضر بالاقتصاد، وإن نشاط الاستثمار الأجنبي العقاري السكني والزراعي يمثلان أكبر ضرر للاقتصاد الوطني ويجب أن يكون هذان النشاطان للقطاع الخاص والعام والتعاوني المصري فقط.

يجب أن يحول المستثمر الأجنبي كامل رأسماله وتكلفته الاستثمارية من الخارج وبالعملة الأجنبية ويمكن للبنوك المصرية إقراضه مصاريف التشغيل الأولية فقط وبالجنيه المصري ولفترة محددة.

منع جلب العمالة من الخارج وتستثنى فقط الخبرات النادرة وغير المتوفرة، ويمكن إعطاء استثناء لجلب رؤساء الورديات ومديري الإنتاج لبعض الوقت. مع التأكيد على إنشاء مركز تدريب مع كل مصنع يُمنَح له ترخيص لتخريج فنيين ومشغلين مصريين.

يجب ألا يكون الهدف من أو تقييم الاستثمار الأجنبي هو التحويل الأول لرأس المال الأجنبي فقط، ويجب أن يتم عمل دراسة مستقبلية لنشاط الشركة وما قد تضيفه أو تنقصه من العملة الأجنبية على مدار عمر الشركة أو على الأقل العشر سنوات الأولى، ويجب الحكم على الاستثمار الأجنبي بحصيلة ما يدخله، ليس فقط من رأس المال وإنما أيضا أثناء ممارسة النشاط. وفي حالة أن حصيلة الشركة النهائية تكون بالجنيه المصري تعطى الرخصة على أساس إعادة استثمار الجنيه حتى

يكون لنشاط الشركة دخل بالعملة الأجنبية تكفي لاحتياجاتهم ويلغى تماماً التزام الحكومة بتحويل الجنيه المصري إلى عملة أجنبية لغرض تصدير الأرباح أو لغرض استيراد مدخلات النشاط.
وتُحَفَز المشاركة المصرية من القطاع الخاص في الأساس أو صناديق سيادية مصرية في حالة امتناع القطاع الخاص مع المستثمر الأجنبي ويكون حده الأدنى هو شق التكلفة الرأسمالية بالجنيه المصري وفي جميع الحالات لا يجب أن يقل عن نسبة يحددها خبراء الاقتصاد والمالية والسياسة النقدية.
قياس القيمة المضافة للصادرات المصرية ومقارنتها بسعر العملة الأجنبية عند طلب استثمار أجنبي.

كل الأعمال الخاصة بالتنقيب واستخراج ما في باطن الأرض مصر لا تعتبر استثمارا، وإنما هي استغلال لمواردنا الطبيعية وتحويل الأصل الثابت في باطن الأرض والمملوك بالكامل للشعب المصري إلى سيولة نقدية لا تحصل مصر منها إلا على حوالي 50% على الأكثر وتفقدها الأجيال القادمة. كما أن عقود المقاولات المؤجلة الدفع إلى عدة سنوات لا تعتبر استثمار وإنما عبء وإلزام على خزانة الدولة مما يزيد من عجز الموازنة المستقبلية.

ومن الجانب الحكومي تجاه الاستثمار عموماً وبالأخص الاستثمار الأجنبي يجب:

- الالتزام بالإفصاح والشفافية على كافة المستويات.
- محاربة الفساد بجدية وحزم وعلانية تامة.
- توفير نظم النقل والطاقة الجاذبة للمستثمرين والمستقرة.
- توفير استقرار اجتماعي يحقق عدالة اجتماعية حتى يشارك المجتمع في التنمية وعائدها.
- الإعداد والاعتماد على سياسة نقدية ومالية مستقرة وواضحة بدون مفاجآت.

وتكشف بيانات البنك الدولي كيف كانت نسبة الادّخار إلى الناتج المحلي في مصر تقارب مثيلتها في ماليزيا والصين وكوريا الجنوبية في السبعينات، لتبدأ في التذبذب في الثمانينات والانخفاض في التسعينات، في الوقت الذي اهتمت فيه الدول الثلاث الأخرى بزيادة نسبة الادّخار لتكون ممولا أساسيا للتحول إلى نمور اقتصادية.

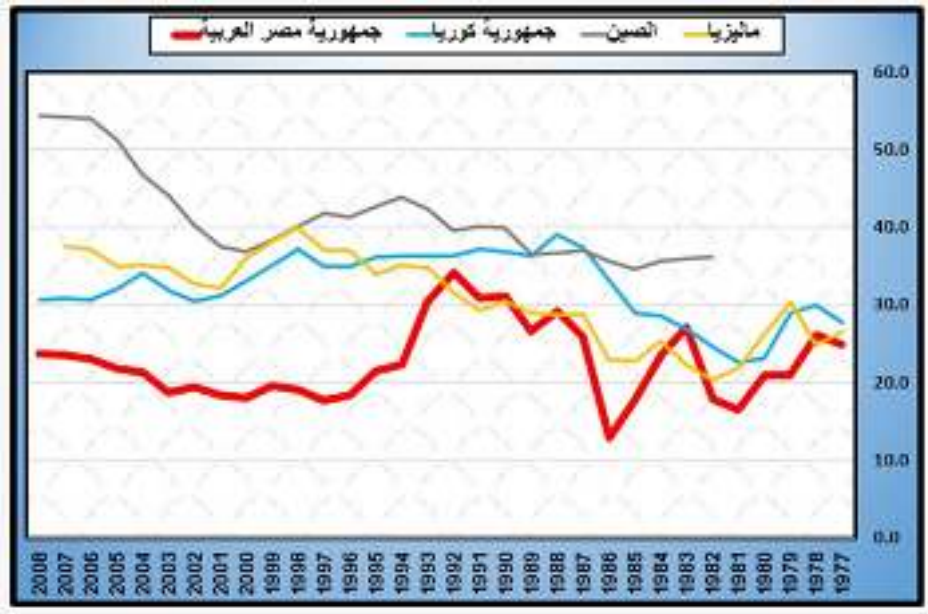

الشكل رقم (34) ويوضح مقارنة نسبة الادّخار من الناتج المحلي في كل من مصر والصين وماليزيا وكوريا الجنوبية

المصدر: البنك الدولي

دولة القانون

من الصعب أن ينتهي الحديث عن مبادئ التنمية الشاملة بدون الإشارة إلى الأساس القوي الذي يمكن أن يقوم عليه بناء أي مجتمع، وهو دولة القانون، والذي يضمن رفع المظالم ورد الحقوق إلى اصحابها في وقت سريع وهو ما يطلق عليه العدالة الناجزة، ولعل من أخطر الظواهر

التي تهدد السلام الاجتماعي والاستقرار في أي مجتمع هو تأخر تحقيق العدالة بأكثر مما يجب، و لعل بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن نسبة الفصل في القضايا بالمحاكم المصرية تقدم إشارات هامة في هذا الصدد، حينما تقول إن نسبة الفصل في القضايا تتجه بصفة عامة إلى الانخفاض، وتبدو الصورة مثيرة للقلق حينما نعرف أن نسبة الفصل في القضايا المدنية قد انخفضت من 62% عام 2002 لتصبح 44% فقط عام 2011 مرورا بعامي 2009 و 2010 والذي لم تتجاوز فيه 48% فقط كما يتضح من الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (35) ويوضح تطور نسبة الفصل في القضايا بالمحاكم المصرية

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ولا تقتصر الحاجة لتحقيق العدالة على سرعة الفصل في القضايا فقط، بل تتسع بأكثر من ذلك لتشمل القدرة على تنفيذ الأحكام، بل وتشمل مدى جودة التشريعات بكل ما تشمله من قوانين ولوائح، وبنظرة سريعة على مقياس جودة التشريعات الصادر عن البنك الدولي، سنكتشف أن جودة التشريعات في مصر تحصل على تقييم سلبي وتأتي بعد جيبوتي وتونس والمغرب ولبنان والكويت وقطر والسعودية والأردن وفلسطين وعمان والبحرين والإمارات العربية المتحدة.

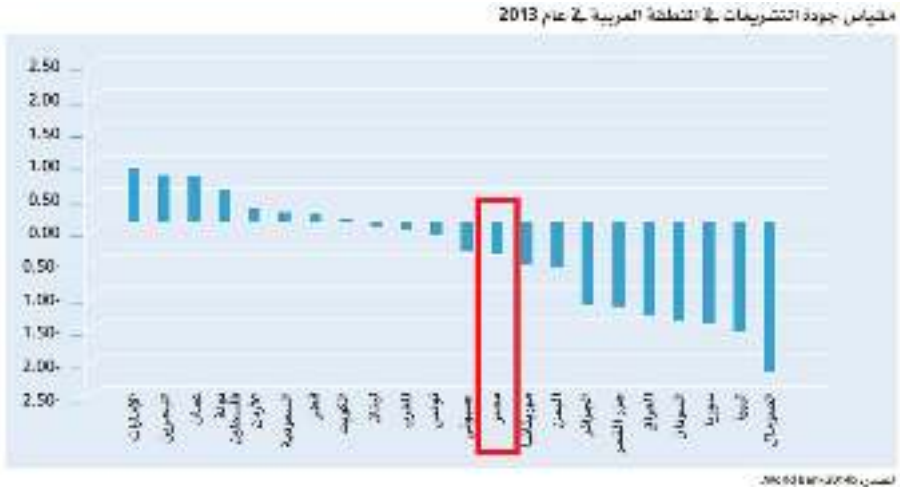

الشكل رقم (36) مقياس جودة التشريعات في المنطقة العربية

المصدر: البنك الدولي

وتمتد أهمية دولة القانون إلى أبعاد واسعة خارج حدود الوطن، حيث يتأثر بها ما يسمى مناخ الاستثمار، فنجد المنتدى الاقتصادي العالمي، يخصص مؤشرا لكفاءة الإطار القانوني في تسوية النزاعات، ضمن مؤشرات تنافسية الاقتصادات العالمية لعام 2012-2011، ونجد أنه يضع مصر بالمركز 60 من بين 142 دولة، ويضع دول مثل موريشيوس وماليزيا وجنوب إفريقيا في مراكز متقدمة كثيرا عن مصر، وهذا بلا شك يؤثر على قدرة مصر على المنافسة في جذب الاستثمارات الأجنبية.

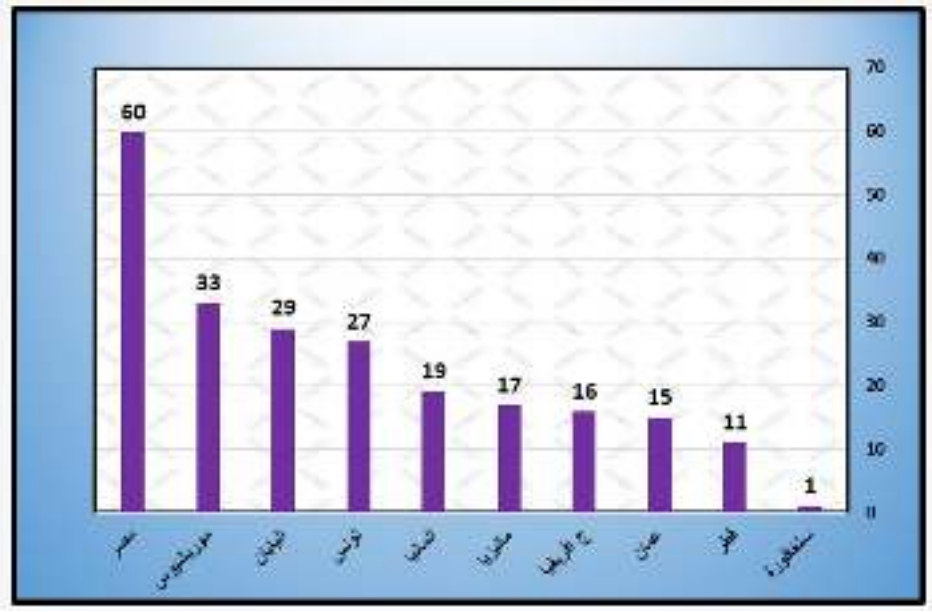

الشكل رقم (37) كفاءة الإطار القانوني في تسوية النزاعات، الترتيب الأقل هو الأفضل والترتيب الأكبر هو الأسوأ

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي

إن أهمية سيادة القانون قد تقتضي إعادة تقييم بعض التشريعات المطبقة لتقييم أثرها على تحقيق العدالة الناجزة، سلبا أو إيجابا، أو تمثل نوعا من التأثير على أعضاء الهيئات القضائية مثل القانون رقم 7 لسنة 2000 بخصوص إنشاء لجان التوفيق في المنازعات والذي يتيح للسلطة التنفيذية أن تقدم لبعض رجال القضاء أو أعضاء الهيئات القضائية ما يمكن أن يؤثر على حيادهم واستقلالهم.

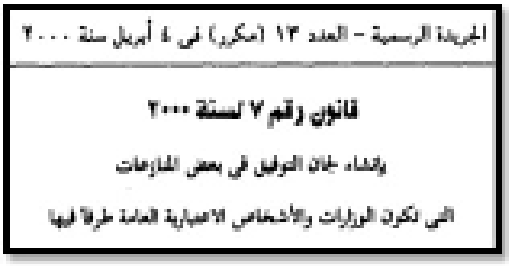

الجريدة الرسمية - العدد ١٣ (تكرار) في ٤ أبريل سنة ٢٠٠٠

قانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠

بإنشاء لجان التوفيق في بعض المنازعات

التي تكون الوزارات والأشخاص الاعتبارية العامة طرفاً فيها

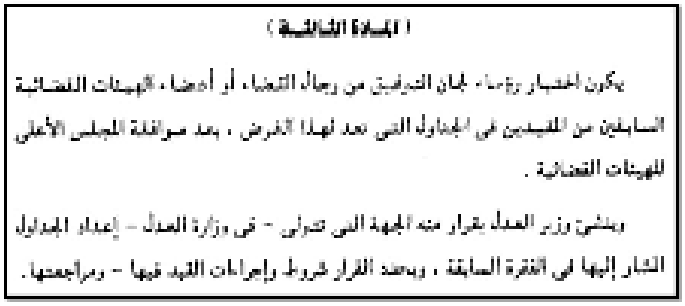

(المادة الثالثة)

يكون اختيار رؤساء لجان التوفيق من رجال القضاء، أو أعضاء الهيئات القضائية السابقين من المقيدين في الجداول التي تعد لهذا الغرض، بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية.

ويتولى وزير العدل بقرار منه الجهة التي تتولى - في وزارة العدل - إعداد الجداول المشار إليها في الفقرة السابقة، وتحدد القرار شروط وإجراءات القيد فيها - ومراجعتها.

كذلك قد تقتضي المصلحة العامة إعادة تقييم آثار القوانين التي تقيد الهيئات القضائية وتحد من حركتها مثل قانون تنمية التصدير رقم 155 لسنة 2002 والذي تمنع بعض مواده النيابة العامة من تحريك الدعوى الجنائية أو اتخاذ أي إجراء فيها إلا بناء على (إذن) من وزير بالسلطة التنفيذية.

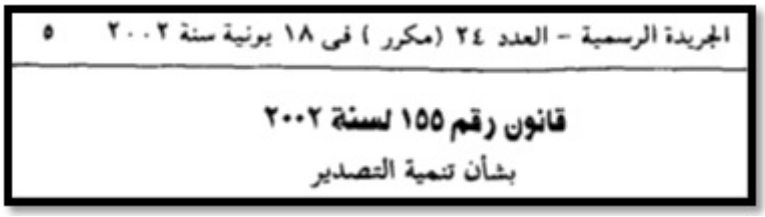
الجريدة الرسمية - العدد ٢٤ (مكرر) فى ١٨ يونية سنة ٢٠٠٢ ٥

قانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢
بشأن تنمية التصدير

(المادة السابعة)

ولا يجوز تحريك الدعوى الجنائية أو اتخاذ أى إجراء فيها ، إلا بناء على إذن من الوزير المختص بالتجارة الخارجية .

وقد تكرر نفس القيد على النيابة العامة في القانون 3 لسنة 2005 رقم بإصدار قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وكذلك في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لسنة 2003.

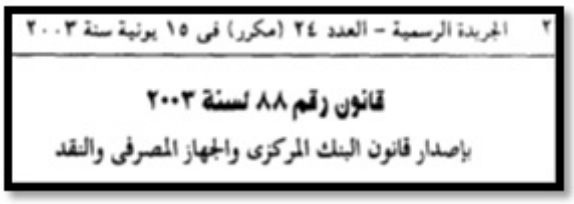
٢ الجريدة الرسمية - العدد ٢٤ (مكرر) فى ١٥ يونية سنة ٢٠٠٣

قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣
بإصدار قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد

مادة ١٣١ - لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أى إجراءات من إجراءات التحقيق فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له ، وفى المادتين ١١٦ مكرراً و ١١٦ مكرراً (أ) من قانون العقوبات فى نطاق تطبيق أحكام هذا القانون ، إلا بناء على طلب من محافظ البنك المركزى أو طلب من رئيس مجلس الوزراء .

ولا يختلف الوضع كثيرا عند الحديث عن مقياس سيادة القانون في المنطقة العربية عن الحديث عن كفاءة الإطار القانوني في تسوية النزاعات.

الشكل رقم (38) مقياس سيادة القانون في المنطقة العربية

المصدر: تقرير التنمية البشرية السابق الإشارة إليه

ولا تقتصر خطورة تردي جودة التشريعات وسيادة القانون فقط على العلاقات بين الأفراد، بل تمتد أيضا لتشمل التأثير السلبي على فعالية الحكومة ذاتها، وهو ما يؤثر بالتالي على كيان الدولة وقدرتها على وضع وتنفيذ أي سياسات أو استراتيجيات، خاصة في ظل وجود أصحاب المصالح ومراكز الضغط المتعددة والتحديات الكبيرة التي تواجه الوطن.

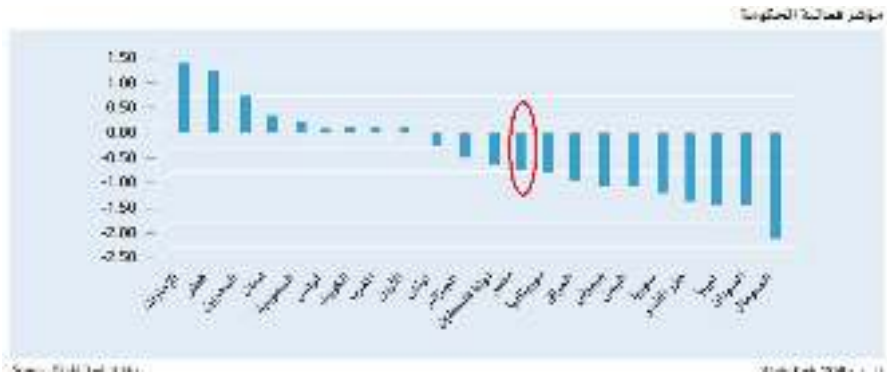

الشكل رقم (39) مؤشر فعالية الحكومات في المنطقة العربية

المصدر: تقرير التنمية البشرية السابق الإشارة إليه

ملحق للرسوم البيانية قبل وبعد التحديث

الشكل رقم (1) : ترتيب مصر و بعض الدول فى مؤشر التنمية البشرية

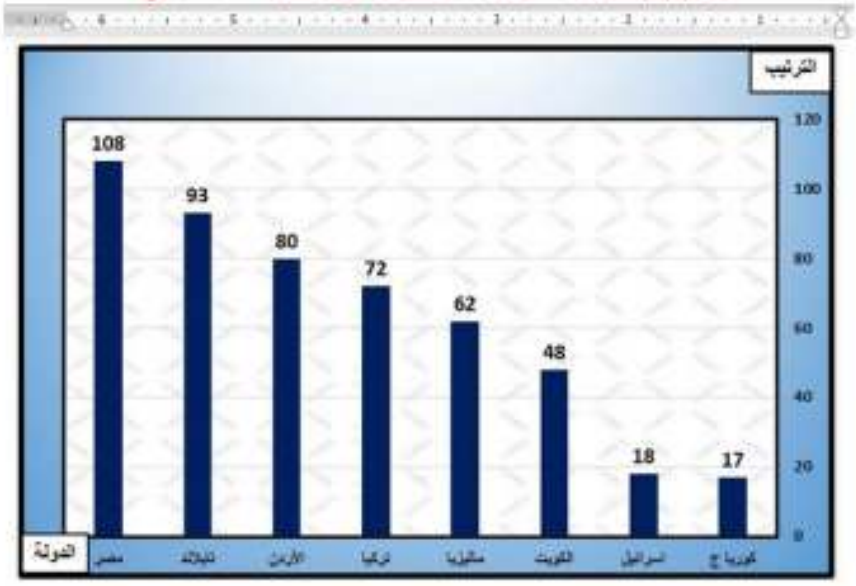

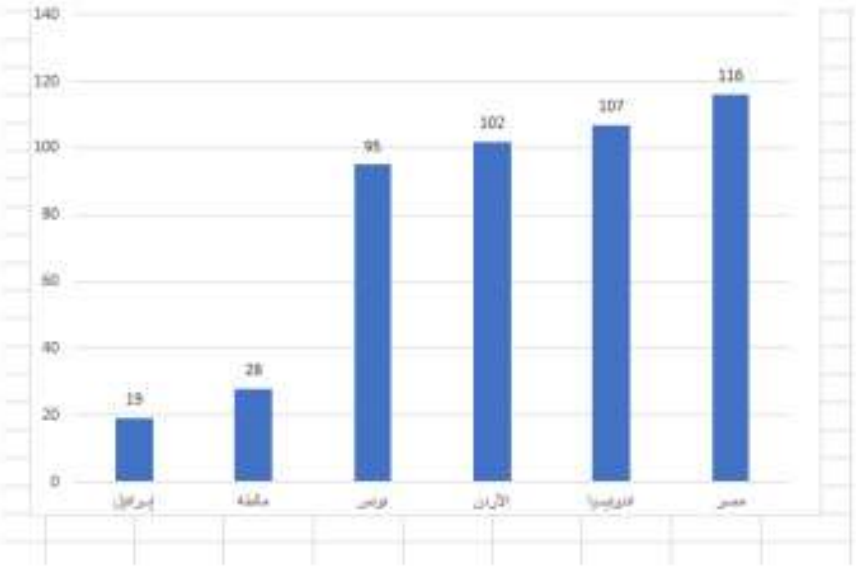

تم التحديث

الشكل رقم (2) و يوضح تطور نسبة الصادرات و الواردات % من الناتج المحلى

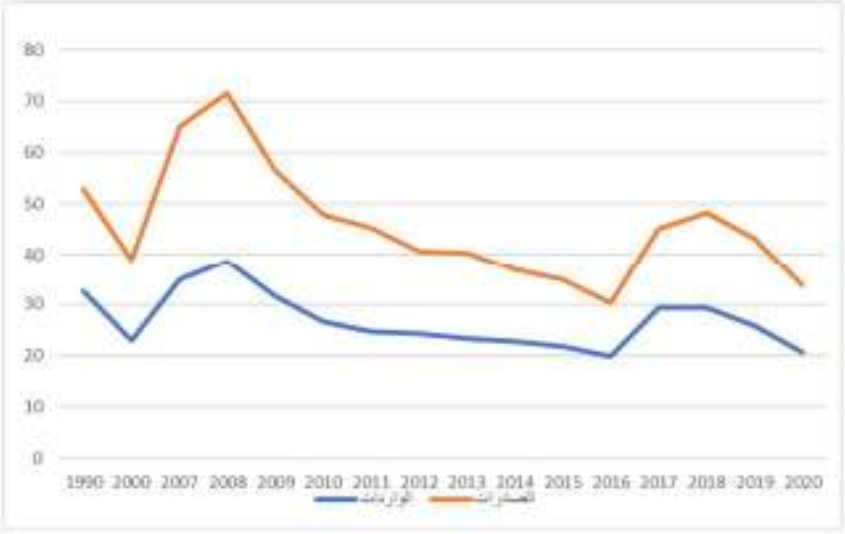

تم التحديث

الشكل رقم (3) قوة معايير المراجعة وإعداد التقارير

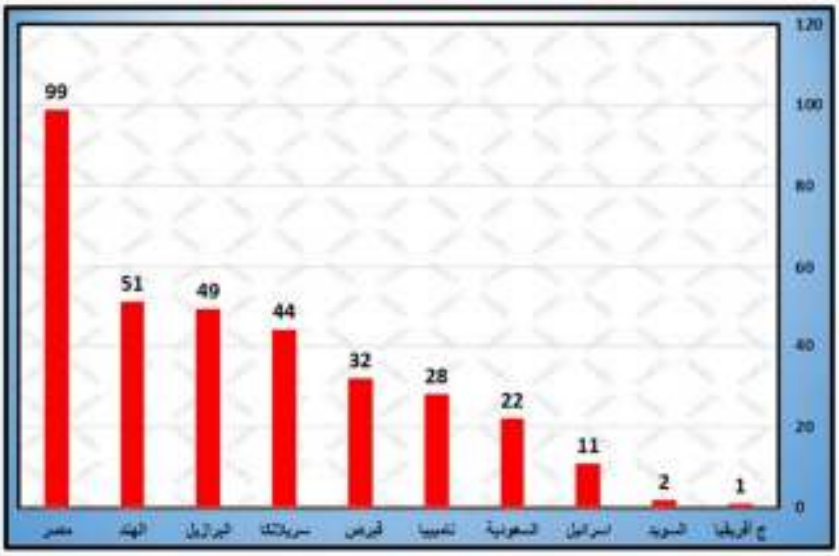

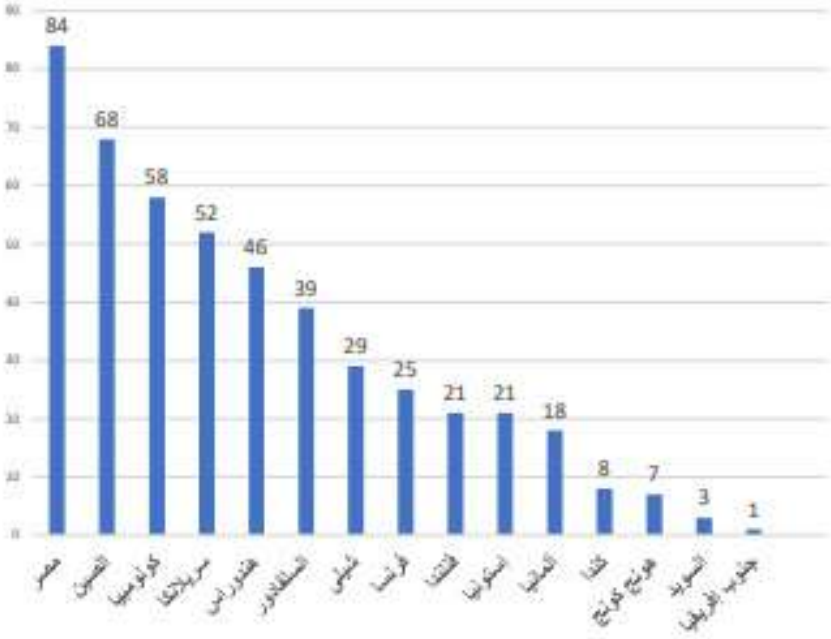

تم التحديث

رقم(4) و ويوضح ترتيب فعالية قوانين مكافحة الإحتكار فى مصر و بعض الدول

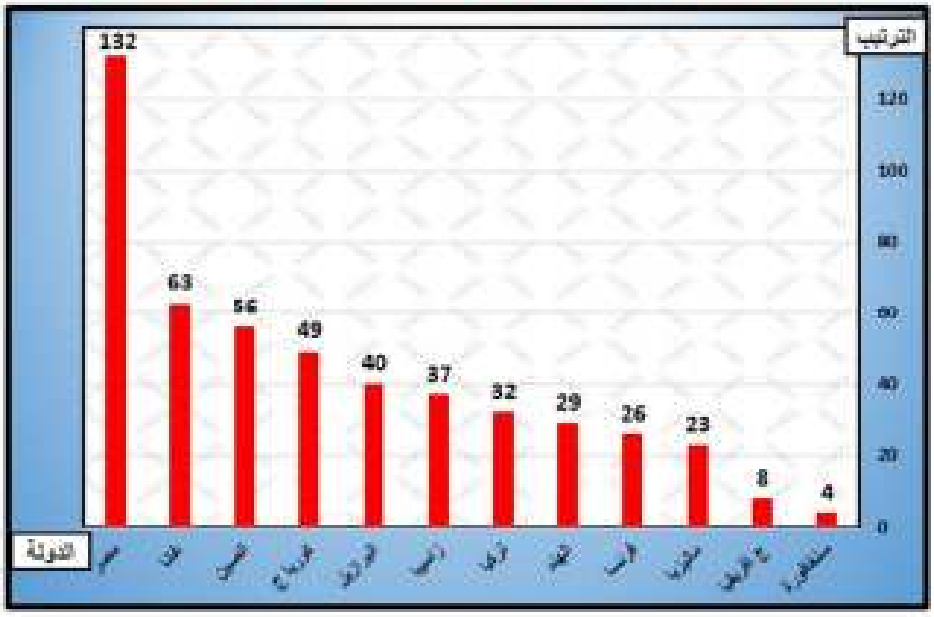

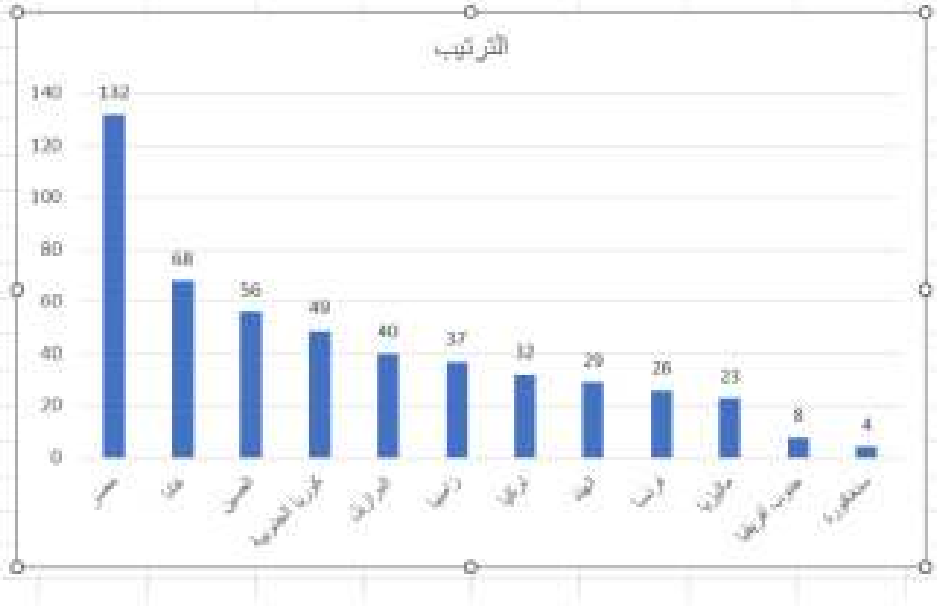

الشكل رقم (5) و يوضح مؤشر السيطرة على الفساد فى الدول العربية

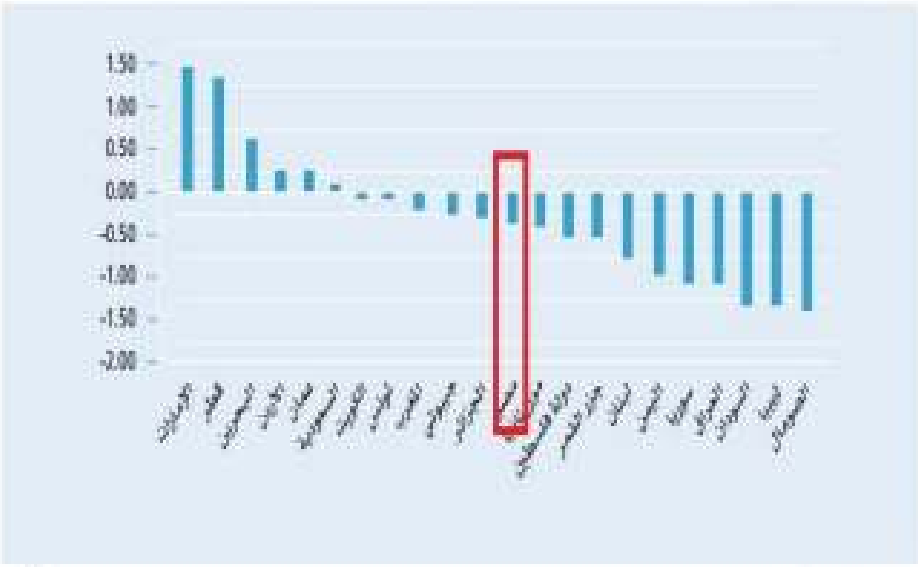

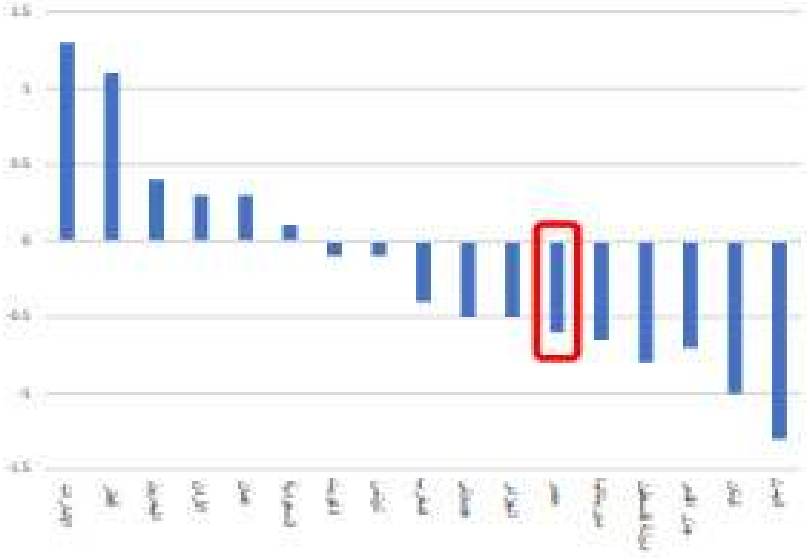

الشكل رقم (6) تطور أعداد العاملين بمجالات البحث العلمي في كل من مصر و كوريا الجنوبية و تركيا

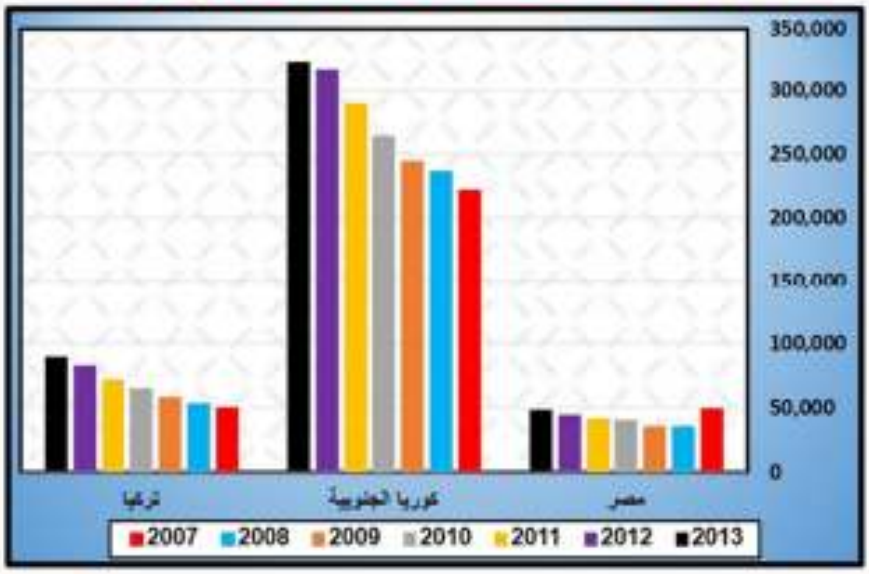

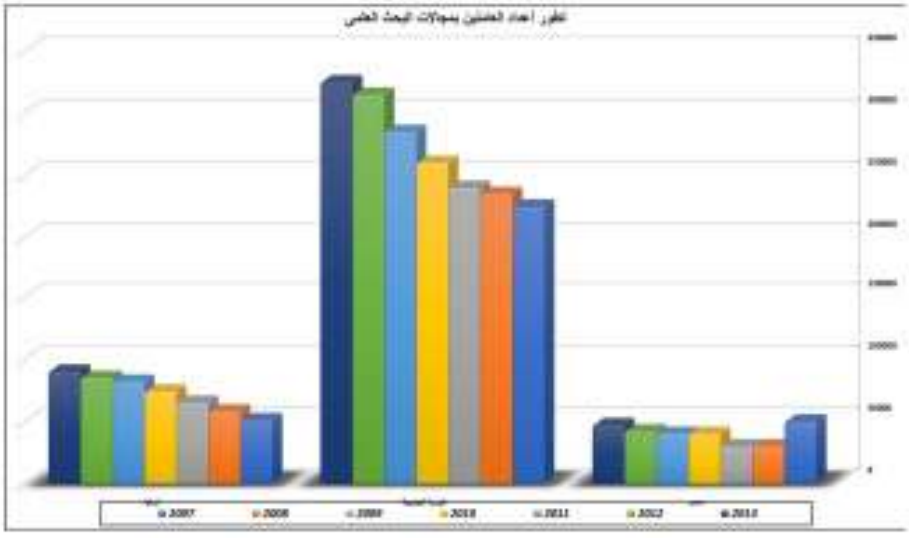

الشكل رقم (7) مؤشر الإعتماد على الإدارة المحترفة

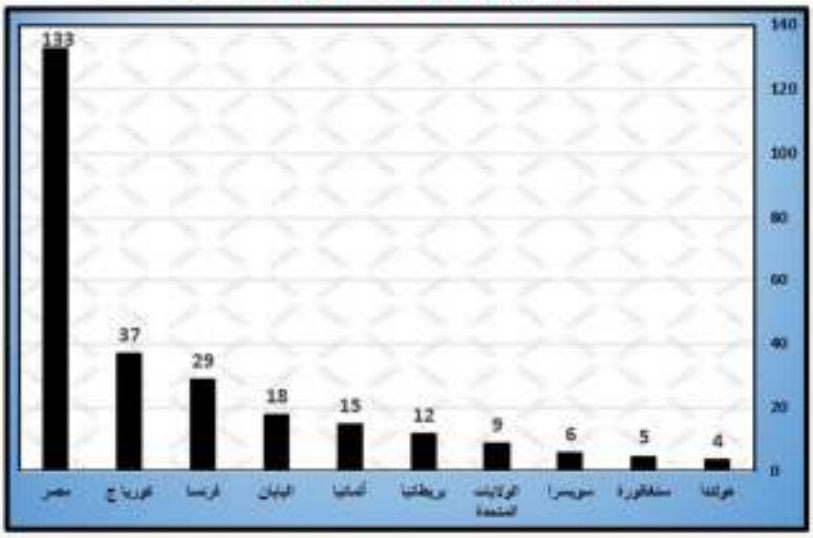

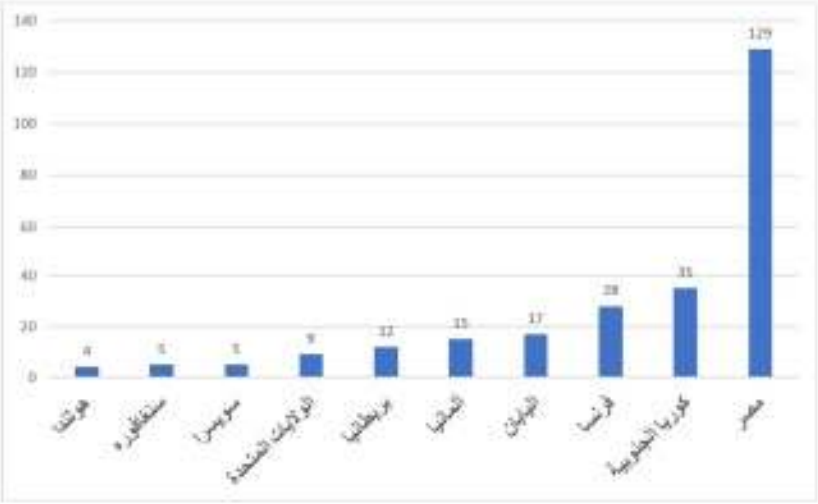

تم التحديث

الشكل رقم (8) و يوضح أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر كما حددتها منظمة الأمم المتحدة

الشكل رقم (9) يوضح مساهمة الإنشطة الإقتصادية الرئيسية فى الناتج المحلى

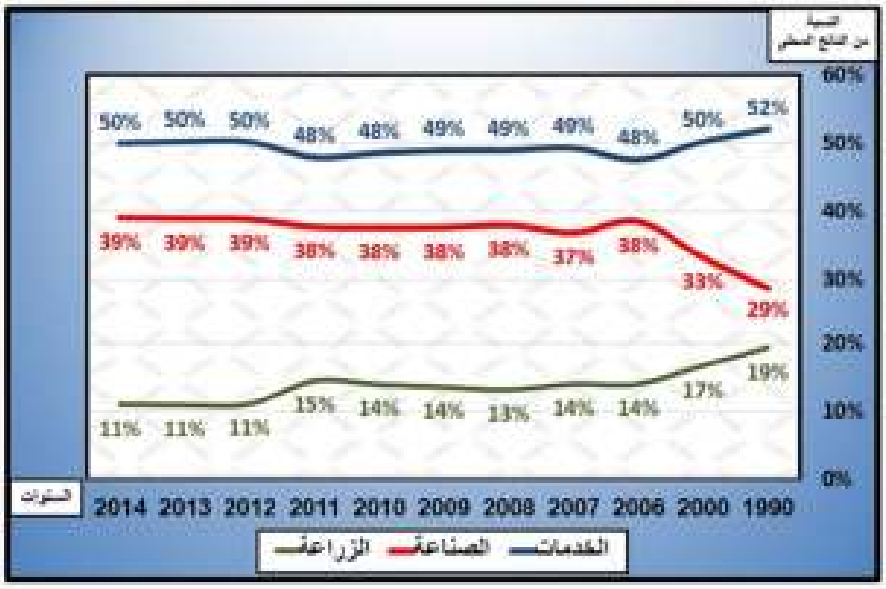

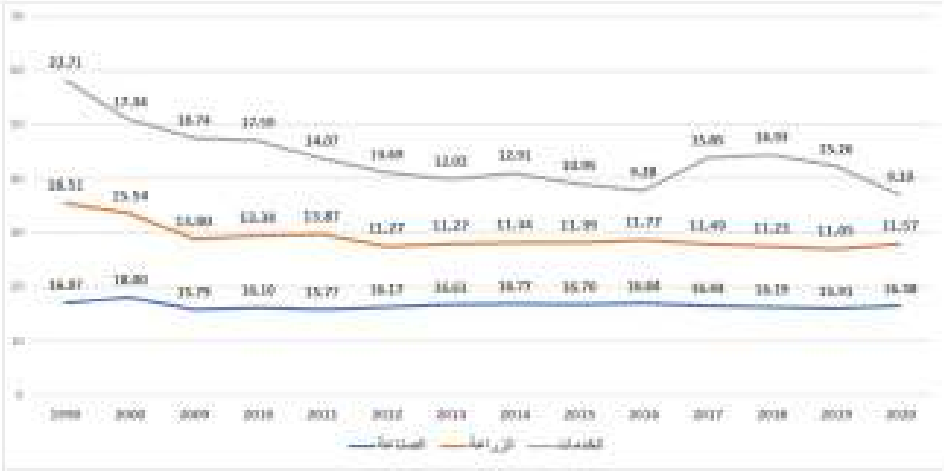

الشكل رقم (10) و يوضح توزيع أعمال أكبر 300 مؤسسة تعاونية فى العالم حسب النشاط

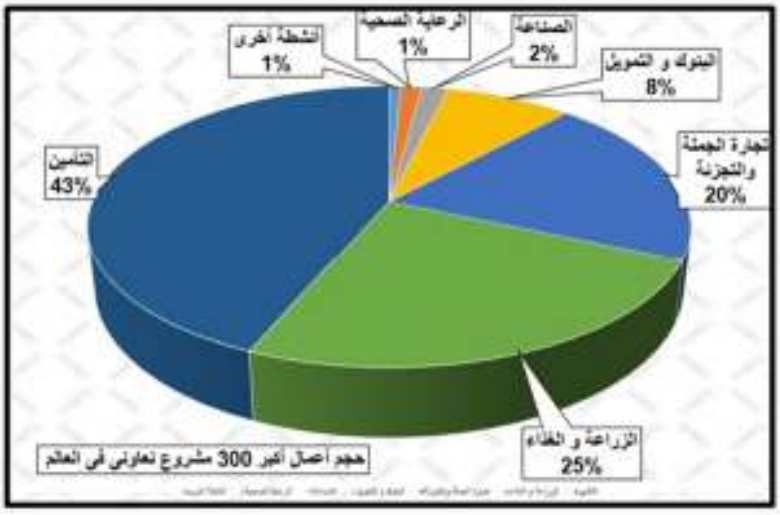

تم التحديث

الشكل رقم (11) تطور الإنفاق على التعليم % من الناتج المحلى

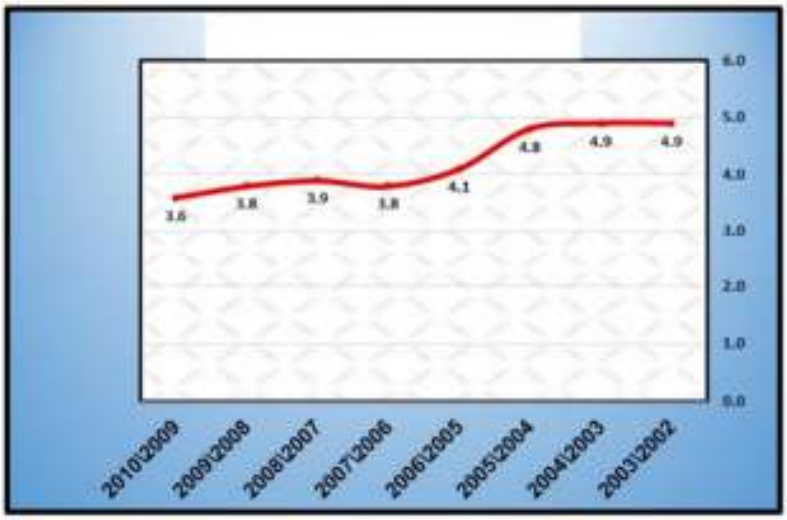

تم التحديث